



SULTEYMANIYE  
398  
Amcaz Huseyin Pa.







من افعل جابر الله العلم

امن عليه  
منت نهاد  
بروی

ومن عليه  
منت نهاد  
بروی

منه منّا  
برو نه اورا

✱ ١١١ ١١١ ١١١ ✱

الله لا اله الا هو الحي القيوم

حج ١١١ ١١١ ١١١

يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والاكرام

من مسعود عباد وثقوف جلال

قيمت  
٥٠

١٢٨

من كتب هذه النسخ في فكر كتب حصل العلم بلاموانع

١١١ ١١١ ١١١  
دو ع



٤٩٨

Suleymaniyeli Kütüphanesi	
KISH	AMCA ZADE
Yeni	MUSEYİN PASA
KIRKAVIN	398

مس مس

المنظر من النظر بالبصرة من الجانبين  
في السنة بين التثنية الف باللقواب

1

العلم زين لفظي

العلم زين لفظي

كبره حيث اني من لم يكن يعرف فالواجب ان يكتبني



وانما كان قوله المنه علينا ثناء لان الاعتراف  
بكون المنه علينا ثناء رتب لواجب العقل اعتراف  
باسناد النعم اليه تعالى وذكر عكس الثناء  
وروي عن موسى بن جعفر قال النبي صلى الله عليه وسلم  
اكرم الله من اكرم الله فقلت فما فعلت فكيف  
اشكره فقال الله تعالى عرف ان ذلك  
منه وكانت معرفته شكره

بسم الله الرحمن الرحيم والعون

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام  
على نبيه محمد وآله اجمعين **وبعد** فقد قال  
الامام المحقق والهامام المدقق سلطان الحكماء

المتأخرين جامع جميع فضائل العلماء المتقدمين  
مولانا شمس الملة والدين محمد السمرقندي تعال

الله بخبرانه واكنه اعلى جنانه المنه عليه  
من من عليه لواهيب افضل النعم الذي هو

نعمه العقل وذلك الواهيب هو الله تبارك وتعالى  
وتقدس ولواردي المصلي لثنا عليه بالصلوة

على النبي و آلهم عليهم التحية والسلام كما هو  
دأب سائر المصنفين لكان اولي هذه رسالة

في آداب البحث وطرق المناظرة التي يحتاج  
اليها كل متعلم وقيل التعليم والتعلم بالذات

واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو  
انسياق ما الى تحصيل مجهول معلوم يسمى بالقياس

فيلزم لا يجوز ان يكون مراد القائل بقوله التعليم والتعليم  
واحد بالوحدة النوعية لا الشخصية كما يقال زيد  
وعمر واحد بالوحدة النوعية فلا يشكال

المنه عليه لواهيب افضل النعم الذي هو  
نعمه العقل وذلك الواهيب هو الله تبارك وتعالى  
وتقدس ولواردي المصلي لثنا عليه بالصلوة

على النبي و آلهم عليهم التحية والسلام كما هو  
دأب سائر المصنفين لكان اولي هذه رسالة

في آداب البحث وطرق المناظرة التي يحتاج  
اليها كل متعلم وقيل التعليم والتعلم بالذات

واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو  
انسياق ما الى تحصيل مجهول معلوم يسمى بالقياس

فيلزم لا يجوز ان يكون مراد القائل بقوله التعليم والتعليم  
واحد بالوحدة النوعية لا الشخصية كما يقال زيد  
وعمر واحد بالوحدة النوعية فلا يشكال

الى الذي

من عليه لواهيب افضل النعم الذي هو  
نعمه العقل وذلك الواهيب هو الله تبارك وتعالى  
وتقدس ولواردي المصلي لثنا عليه بالصلوة  
على النبي و آلهم عليهم التحية والسلام كما هو  
دأب سائر المصنفين لكان اولي هذه رسالة  
في آداب البحث وطرق المناظرة التي يحتاج  
اليها كل متعلم وقيل التعليم والتعلم بالذات  
واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو  
انسياق ما الى تحصيل مجهول معلوم يسمى بالقياس  
فيلزم لا يجوز ان يكون مراد القائل بقوله التعليم والتعليم  
واحد بالوحدة النوعية لا الشخصية كما يقال زيد  
وعمر واحد بالوحدة النوعية فلا يشكال

الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي  
يحصل منه تعلما فتأمل فانظر فيه لينظر لك

ما فيه لتكون تلك الآداب حافظة له في البحث  
والمناظرة من الضلالة وهي سلوك طريق لا يصل

الى المطلوب وقيل فقد ان ما يوصل الى المطلوب  
ويقال بلها الهداية والاهتداء فعلى الاول

تكون سلوك طريق يوصل الى المطلوب وعلى الثاني  
وجدان ما يوصل الى المطلوب والهداية تطلق ايضا

على الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وهي بهذا المعنى  
يقابلها الاضلال وهو الدلالة على ما لا يوصل الى

المطلوب وتسهل عليه طريق الفهم والتفهيم وانما  
جعل كلاما من الحفظ والتسهيل مستندا الى آداب

انفسها وان لم يتحقق ذلك بدون رعايتها والحفظ  
عليها تنبيهها على ان المحصل ينبغي ان لا ينفك وقوفه

على تلك القواعد والآداب عن الرعاية اصلا والآن

او نقول  
المضاف اليه  
مخزون تقديرا  
لشكوه رعايتها  
حافظه

وقد يقال  
الهداية على  
خلق الاضلال  
كما في قوله  
يهدى من  
اجبت و  
قوله و  
اصلا قومي

وقيل الرعاية نفسها عاصمة وهو الذي  
يبنى المذاهب الشنت على ان  
الحق هو الاول دون  
الافضل فانهم

من قوله ليكون حافظة له في البحث  
والمناظرة من الضلالة وهي سلوك طريق لا يصل  
الى المطلوب وقيل فقد ان ما يوصل الى المطلوب  
ويقال بلها الهداية والاهتداء فعلى الاول

تكون سلوك طريق يوصل الى المطلوب وعلى الثاني  
وجدان ما يوصل الى المطلوب والهداية تطلق ايضا  
على الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وهي بهذا المعنى

يقابلها الاضلال وهو الدلالة على ما لا يوصل الى  
المطلوب وتسهل عليه طريق الفهم والتفهيم وانما  
جعل كلاما من الحفظ والتسهيل مستندا الى آداب

انفسها وان لم يتحقق ذلك بدون رعايتها والحفظ  
عليها تنبيهها على ان المحصل ينبغي ان لا ينفك وقوفه

على تلك القواعد والآداب عن الرعاية اصلا والآن



يلزم ان يكون وجود علمه اياها وجهله على السوية  
 في الاعتظام والتحرز عن وقوع الغلط في المناظرات  
 والابحاث وقد يقال انما جعل نفس الاداب حافظة  
 وان كانت رعايتها حافظة لانفسها مبالغة وتاكيدا  
 بطريق اطلاق اسم المتعلق على المتعلق وهي اي تلك الاداب  
 وان كانت متداولة من تراولته الايدي يعني  
 اخذته بين المحققين المتيقنين لكنها ما كانت  
 منظومة في سبك النظم هو الجمع والسبك هو الخيط  
 ومجموعة في عقد وهي القلادة اردت نظم منشورا  
 وجمع ما ثور المنشور هو المتفرق والمأثور هو  
 المروى تحفة اي صديقة للاخ العزيز مكر الصدور  
 والاعيان شرف الامثال والاقران اعملة والدين  
 عبد الرحمن ادام الله بركته فالتفت اي طلبت  
 بعني اللغة لا بعني الاصطلاح فلا يتوجه ما قيل  
 ان الالتماس لا يناسب هذا المقام لانه يخص بمقام  
 طلبت على الله لا على الاصطلاح والاول  
 ان الالتماس لا يناسب هذا المقام لانه يخص بمقام  
 طلبت على الله لا على الاصطلاح والاول

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

ويقال انما جاز انما جاز  
 وبذلك يقال انما جاز انما جاز  
 وبذلك يقال انما جاز انما جاز

المساواة بين طرفي الكلام الالهام الصواب وهو  
 ما يطابق الواقع والالهام القاء المعنى في القلب  
 بطريق الفيض من الحكيم الوهاب هذا خاتمة كلامه  
 من الخطبة مناسبتة لفاحة وهي مرتبة على  
 ثلثة فصول ومنه كون الرسالة مرتبة على تلك  
 الفصول اشتمالها عليها بحيث يقع كل منها في موقعه  
 الفصل الاول في التعريفات اي في تعريفات الالفاظ  
 المصطلحة فيما بين المناظرين والفصل الثاني في ترتيب  
 البحث والفصل الثالث في المسائل التي اخترعتها  
 اي اخترعت المسالك التي تدل عليها والاما اخترع  
 تلك المسالك التي تدل عليها والاما اخترع  
 تلك المسالك التي تدل عليها والاما اخترع

ويقال انما جاز انما جاز  
 وبذلك يقال انما جاز انما جاز  
 وبذلك يقال انما جاز انما جاز

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس



للقب بمنزلة البصر للعين من الجانب اي

من جاني المتخاضمين في ثبوت الحكم وانتفاء

حسب متفاهم عرفهم وان كان اعم من المتخاضمين

مفهوم اللغة والمقادير بقوله في النسبة لان

النظر من المتخاضمين لا يكون الا فيها وكذا تفيد

النسبة بقوله بين اثنين اللذين احدهما المحكوم

عليه والآخر المحكوم به والنسبة بينهما ثبوت المحكوم

به والنسبة بينهما بما حكم عليه او ثبوته عند

منافاته وقوله اظهارا للصواب احتراز عما لا يكون

الغرض منه اظهارا للصواب لانه لا يسمى ذلك مناظرة

اصطلاح ولا يخفى ان كون اظهارا للصواب غرضا

من النظر المذكور لا يوجب وجوب حصوله عقيب

ذلك النظر ولا ينافي ايضا كون شئ آخر غرضا معه

وبما نتهناك عليه من تحقيق قيود هذا التعريف

يندفع عنه بؤلات او ردوا عليه احدها انه قد

يندفع عنه بؤلات او ردوا عليه احدها انه قد

يندفع عنه بؤلات او ردوا عليه احدها انه قد

يندفع عنه بؤلات او ردوا عليه احدها انه قد

يندفع عنه بؤلات او ردوا عليه احدها انه قد

يندفع عنه بؤلات او ردوا عليه احدها انه قد

المراد بان النظر لا يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه

آية ٩

المراد بان النظر لا يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه

المراد بان النظر لا يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه

المراد بان النظر لا يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه

يكون الغرض من جاني الخصومة كليهما تغليب

الخصم صاحبه والزائم فقط فلا يصدق عليه

هذا التعريف فلا يكون جامعا وثانيها انه قد

يظهر ان المناظر غير مصيب وتالها ان السائل

اذا اقتصر على مجرد المنع لم يصدق عليه التعريف

المذكور لان النظر من الجانيين هو الفكر منهما

وليس هناك فكر من جانب السائل لان مجرد المنع

لا يصدق عليه ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي

الى استعلام ما ليس معلوما وذلك هو الفكر ليس

الاورا بعها انه ان كان المراد من الجانيين جاني

المحلل والسائل فلا دلالة اللفظ عليه لان العام

لا يدل على الخاص وان كان المراد اعم منه كما هو

المفهوم من اللفظ ينقض التعريف بالفكر الواقع

بين المعلم والمتعلم في احد جاني الحكم فقط وبالفكر

الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين

الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين

الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين

الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين

الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين

المراد بان النظر لا يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه

المراد بان النظر لا يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه

المراد بان النظر لا يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه بل يقتضي ثبوت الحكم وانتفاءه



من غير تكلم وتلفظ واذا عرفت هذا الاسئلة  
كلها فتأمل في تحقيق القيود على ما ذكرنا حتى  
يظهر لك دفع كل منها بلا كلفة واعلم ان هذا التعريف  
مستل على العلة الاربع كما هو المشهور فالنظر  
اشارت الى العلة الصورية والجابية الى العلة  
الفاعلية وقد يقال النظر يدل على الناظر الذي  
هو الفاعل وهو العقل مهربا والنسبة اشارة  
الى المادية واطهارا للصواب الى العلة الغائية  
فعلى ما ذكرنا يكون العليل كلها مذكورة بالمطابقة  
وعلى ما نقلناه يكون واحدة منها مذكورة بالانضمام  
ومكويها بالمطابقة فافهم فان قيل ان العليل  
مباينة للعلول فلا يصح تعريفها وايضا لا بد بالانضمام  
ان يكون مادة الشيء داخلة فيه والنسبة ليست  
كذلك بالنسبة الى ما هو المعرف مهربا وايضا يجب  
ان يكون صورة الشيء متقدمة عليه بالذات والوجود

ان النسبة ليست داخلة في الماهية بل هي خارجة عنها  
والنظر لا يدل على الناظر بل على العلة  
والعقل لا يدل على الفاعل بل على العلة  
والنظر لا يدل على الناظر بل على العلة  
والعقل لا يدل على الفاعل بل على العلة

لان النسبة ليست داخلة في الماهية بل هي خارجة عنها  
والنظر لا يدل على الناظر بل على العلة  
والعقل لا يدل على الفاعل بل على العلة

فلا يصح ان يحمل على الحقيقة قلنا ان  
تعريف الشيء بالعلل ليس معناه ان يعرف الشيء  
بالعلل انفسها بل الماهية تحصل لها بالعلل الى  
العلل كلها او بعضها معان محمولة عليها كما يقال هذا  
السري متخذ من الخشب ومصنوع للنجار ومصنوع  
بالصور فتعرف تلك الماهية مهربا ان اطلاق  
اسمي الصورة والمادة على النظر والنسبة ليس طريق  
الحقيقة بل على وجه التجوز والتشبه ويجوز  
السؤال ان الاخير ايضا وقد يجاب عن السؤال الاول  
بوجهين آخرين احدهما ان يقال ان المعروف  
بمجموع العلل الاربع لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون  
الحاصل من المجموع محمولا وان لم يكن كل واحدة منها  
على حد كذا ذكرنا ثانيا ما ان يكون المعروف محمولا  
انما هو في بعض الماهيات الحقيقة المعرفة بحسب  
الحقيقة اتماما اكمل فلا كالمجوز والبيت وكلها

ان النسبة ليست داخلة في الماهية بل هي خارجة عنها  
والنظر لا يدل على الناظر بل على العلة  
والعقل لا يدل على الفاعل بل على العلة

فلا يقال البيت جدارا وسقف  
والمجوزات فيجب ان يكون

ان النسبة ليست داخلة في الماهية بل هي خارجة عنها  
والنظر لا يدل على الناظر بل على العلة  
والعقل لا يدل على الفاعل بل على العلة  
ان النسبة ليست داخلة في الماهية بل هي خارجة عنها  
والنظر لا يدل على الناظر بل على العلة  
والعقل لا يدل على الفاعل بل على العلة



منظور فيه اما الاول فلان العلة ان اخذت  
 باعتبار المجموع يكون علة تامة وان اخذت باعتبار  
 كل واحد منها يكون علة ناقصة وكل من العلة التامة  
 والناقصة يكون مغاير للمعلول بحسب الذات لا بحسب  
 عليه قطعاً فان قلت ان اخذت المادة والصورة  
 من حيث الاجتماع يكون عين المعلول فيمكن جعل

المجموع الحاصل منهما اذ الوحد بالتفصيل معترفاً <sup>بما هو</sup> اقول اذ لو لم  
 للمعلول ومرادنا ذلك قلت الكلام فيما اذا اخذت <sup>بما هو</sup> علة  
 العلة الرابع بأسرها في التعريف ولا شك ان احتمالها <sup>بما هو</sup> لا  
 منحصراً الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال الذي  
 ذكرت انت فراجع عما نحن فيه فقد برز واما الثاني <sup>بما هو</sup> فانه  
 فانه مخالف لما هو المشهور فيما بين الجمهور من <sup>بما هو</sup> كل واحد واحد  
 ان المعروف يجب ان يكون مساوياً للمعروف في  
 العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين  
 او يكون متصادقاً عليه في الجملة كما ذهب اليه

المتقدمين  
 المتأخرين  
 المتأخرين  
 المتأخرين  
 المتأخرين

المتقدمون المحققون على ان المشايخ المذكورين  
 ظاهر حالهما انه لا يناسب شي منهما لما هو المقصود  
 منها فاختار ما هو الاوجه في الوجهة وانظر  
 فيه والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم  
 بشي آخر وهو المدلول واعلم ان لفظ العلم  
 قد يطلق في المشهور على علة معان احدها مطلق  
 الادراك الذي يعم التصور والتصديق اما

مطلقاً او مقيداً بكونه يقينياً وثانيها مطلق فيعرف الدليل عقيب المناظرة  
 التصديق الذي يتناول اليقيني وغيره من  
 الاحكام وثالثها التصديق اليقيني الذي هو  
 عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع  
 فلا يحسن ان يحمل منها على المعنى الاول لانه شعر  
 بان يصدق التعريف على المعرفات ايضا فينتج  
 ان يحمل اما على المعنى الثاني فيكون تعريفاً مطلقاً  
 الدليل الذي يتناول القطعي وغيره واما على المعنى الثالث

المتقدمون المحققون على ان المشايخ المذكورين  
 ظاهر حالهما انه لا يناسب شي منهما لما هو المقصود  
 منها فاختار ما هو الاوجه في الوجهة وانظر  
 فيه والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم  
 بشي آخر وهو المدلول واعلم ان لفظ العلم  
 قد يطلق في المشهور على علة معان احدها مطلق  
 الادراك الذي يعم التصور والتصديق اما

اعلم ان جعل العلم علة على الادراك الذي  
 يعلم التصور والتصديق المقيد بكونه يقينياً  
 انما هو على راي من راي ان الشك والاشك  
 ليس من اقسام التصور بل كل منهما امر  
 ذهني وراي التصور تام

اذ هي انما يحقق به وفيه  
 انه يدل على عكس المراد  
 الا ان يتكلف في  
 الكلام على

والمتأخرين فلا يحسن ان يحمل منها على المعنى الاول لانه شعر  
 بان يصدق التعريف على المعرفات ايضا فينتج  
 ان يحمل اما على المعنى الثاني فيكون تعريفاً مطلقاً  
 الدليل الذي يتناول القطعي وغيره واما على المعنى الثالث

المتقدمين



الحمد لله رب العالمين

فيكون تعريفاً للدليل اللقطعي الذي يقال له البرهان

ايضا وهذا التبيين واليق بهذا المقام لان استعمال الظن  
في مقابلة العلم يعنى مع ان تعريف الامانة بعد تعريف  
الدليل مما يؤيد جدا وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد  
من الدروم المذكور ههنا ما هو على وجه النظر والاكتساب  
وهو ان يحصل المطلوب من الشيء بان يتحرك الذهن

من ذلك المظموشورا به من وجه الى مباديه ثم منها

اليه وانما اطلقه صاحب هذا التعريف مهننا ولم يهتم

بهذا القيد اعتمادا على شهرة ان الدليل من طرق

النظر فعلى هذا سقط الاعتراض عليه بأنه غير مانع

لدخول المملوكات البيته اللوازم بالنسبة اليها لان بدخول المملوكات  
لا استلامه

علومها مستزعة لعلوم لوازمها مع انها ليست بدلائل

بالنسبة اليها فامل واملا من قوله بشي اخر ما يكون

بليز ان لا تصدقوا الله في عا الكاذب، يستد آرشته

ای تعزیر الدلیل

9

على نفوت جزئيه مع انه بالنسبة اليه دليل بلا اشتباه

الذم الان يحمل هذا التزيف عما اصطلاح العقولتين

لأن الدليل عندهم عبان عن مجموع الأقوال التي يؤدي

عن التوفيق من حيث الظاهر معناه لا يكون غيبه كما جازوا

الى كل واحد منها بجله في اصطلاح الاصوليين فانهم يقولون

للدليل على وجود الصانع هو العالم والممدول هو الصانع

حقا و قدس فيكون عندهم عبارة عما يستدل به وقوعه او بشي

من حاله عا و قوع غیر ما و علی شیء من اوصافه علی ماصرحوه

في موضعه واكمل بالنسبة الى جزيه من ذلك القليل فافهم لا يقال

مَدِينَةُ الْمَدَائِلِ عَزَمِيَا فَيُطَقُّ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا

فما هو عند (الذات) اعزاءكم ما ينزل من نوره

شأن هذا كما يصدق على المصروفات بصدقة (الرب) على

المعدومات او نقول ان المعدوم له شيئية في الذهن

عند القياس

المعقولين،  
على اصطلاحهم

حدا من مقدمات

مما قيل في  
توقوع

61.

اشعري والحكماء

تقابلت بالوجود

11/2

عائین



أي عند التأمل في بطلان ما ذهبوا إليه من أن العلم بالوجود العلمي لا يتكلم فيه

أوفي العلم كما صرحه المصنف في شرحه للمقدمات البرقانية  
وأيضا بقوله تعالى إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون  
واعلم أن في هذا المقام نظرا وهو أن اللزوم بين  
الشيئين عبارة عن ضرورة تحقق أحدهما عند تحقق  
الآخر فعلى هذا يلزم أن لا ينفك تحقق العلم  
بالمطلوب عن تحقق العلم بالدليل أصلا في يلزم أن  
لا يصدق التعريف الأعلى ما هو بين الانتاج من  
الدليل أن حمل على اصطلاح المعقوليتين المنطق وأما  
أن حمل على اصطلاح الأصول فلا يصدق على دليل  
أصلا وهو موضح أنه لا يصدق على ما ليس له دليل عندهم أي عند الأصوليين  
عبارة عن أمثاله كاللاقيبة البينة الانتاج بحسب  
اصطلاح الميزان فليست أمثاله وقوله وهو المدلول  
الظاهر أنه لا يعد من أجزاء التعريف الأمانة في  
اللغة هي العلامة وفي اصطلاح عبارة عن الحق التي  
يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول والظان

أي عند التأمل في بطلان ما ذهبوا إليه من أن العلم بالوجود العلمي لا يتكلم فيه

أي عند التأمل في بطلان ما ذهبوا إليه من أن العلم بالوجود العلمي لا يتكلم فيه

أي عند التأمل في بطلان ما ذهبوا إليه من أن العلم بالوجود العلمي لا يتكلم فيه

بأن المراد من المدلول المدلول  
اللفظي ومن الدليل الاصطلاحي  
أو بان التعريف بحسب  
اللفظية

المراد بالعلم هو اليقيني كما ذكرنا والظن هو التيقيني  
العارى عن الجزم وهذا لا يصدق على غيره فإما إذا راكبت  
أصلا وقيل أن هذا التعريف ليس منعكس لانه لا يصدق

على الامارة التي يلزم من اليقين بها الظن بعدم  
شيء آخر واجب عنه بأن المراد بالوجود اعم من  
أن يكون ذهنيا أو خارجيا ولا ينقض التعريف  
بما ذكرتم لتحقق الوجود الزماني قيمه فان قلت  
لا يجوز أن يكون للمعوم وجود في الزمن ولا يلزم  
أن يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان الشيء موجودا

في الزمن كان متصفا بوجود مطلق ولا يلزم  
اجتماع النقيضين واذا سلب عنه عدم مطلق  
سلب عنه عدم خارجي ايضا لان نفي العام يستلزم  
نفي الخاص فثبت له الوجود الخارجي ولا يلزم ارتفاع  
النقيضين وهو محقق قلت ان اردتم بعدم المطلق  
رفع الوجود المطلق بمعنى انه لا يتصف بالوجود

هذا ان شاء الله تعالى في رد قول من ان العلم بالوجود العلمي لا يتكلم فيه  
عبارة عن اليقين العاري عن الجزم وهذا لا يصدق على غيره فإما إذا راكبت  
أصلا وقيل أن هذا التعريف ليس منعكس لانه لا يصدق

أي عند التأمل في بطلان ما ذهبوا إليه من أن العلم بالوجود العلمي لا يتكلم فيه

أي عند التأمل في بطلان ما ذهبوا إليه من أن العلم بالوجود العلمي لا يتكلم فيه

أي عند التأمل في بطلان ما ذهبوا إليه من أن العلم بالوجود العلمي لا يتكلم فيه



كما هو اللفظ فلا يلزم من سلب هذا الرفع رفع السلب  
 الخارج لا يكتفي فيه صدق الوجود الذهني فقط  
 وان اردتم به رفعاً في الجملة للوجود فلا تم انه  
 نقض للوجود في الجملة لانه يجوز ان يصدق  
 على شئ واحد باعتبارين نعم ان في هذا الجواب  
 نظراً من وجه آخر وهو ان ما يلزم من العلم بالدليل  
 في صورة النقص انما هو العلم بعدم شئ آخر لا العلم  
 بوجوده في الذهن ولا بوجوده عند غيره حتى يفيد  
 تعميم دفع النقص فالأقرب في الجواب ان يقال  
 ليس المراد بالوجود مذهباً كون الشئ في الاعيان او لا  
 في الازمان بل وقوعه وثبوته ومطابقته لما هو  
 نفس الامر وهو يتناول جميع اقسام المدلولات  
 سواء كانت وجودية او عدمية لان الوقوع كما  
 يجري في الوجوديات يجري في العدميات ايضاً لانه  
 اذا قيل وقع عدم فلان في وقت كذا سنة كذا لانه

الى الخطاء

الى الخطاء اصلاً نعم بقي مذهباً شئ آخر وهو ان لفظ  
 الوجود مشهور وحقيقة في كون الشئ في العيان  
 او في الذهن واما اطلاقه على المعنى المذكور واستعماله  
 فيه اما بطريق الحقيقة او بطريق المجاز وعلى كلا  
 التقديرين يجب التخصيص عنه في التعريفات الاخذ  
 ظهور القرينة المعينة للمراد واعلم ان هذا التعريف  
 لا يستقيم على اصطلاح المعقول لان العلم بالدليل  
 عندهم انما يؤدي الى العلم بالمدلول لا غير واما على  
 اصطلاح الاصول فلا نه ان سلم انه يصدق على  
 بعض ما يصدق عليه الدليل الظني لكنه لا يصدق  
 على جميعه لان منه ما يكون ظنه سبباً للظن بالمدلول  
 فليتامل وما يتوقف عليه وجود الشئ في الخارج ان  
 كان داخلاً فيه يسمى ركناً كالقيام والقراءة والركوع  
 والسجود والقفلة الاخيرة بالنسبة الى الصلوة وان  
 كان خارجاً مؤثراً في وجوده يسمى علة كالصلوة

الى الخطاء

اي بمعنى العلم بوقوعه والثبوت كما في نفس الامر

اي بمعنى العلم بوقوعه والثبوت كما في نفس الامر

اي بمعنى العلم بوقوعه والثبوت كما في نفس الامر



الشيء لا يتوقف عليه شيء آخر  
فإنه لو كان كذلك لكانت  
العللة في الشيء كالعللة في  
الشيء الآخر وهو غير ممكن  
لأن العللة في الشيء لا  
تكون إلا في الشيء نفسه

اليها والآي وان لم يكن الموقوف عليه شيئا لكان  
مؤثرا في وجوده ذكر الشئ فشرطا في شئ  
كالطهارة بالنسبة إليها فقلت أنه لو لم يكن  
العللة الغائية شرطا لأنها خارجة مؤثرة في  
وجود المعلول فنقول أن وجود العللة الغائية  
يكون متأخر عن وجود المعلول لا يتوقف عليه  
وجود ذكر المعلول فلا كلام فيه وأما تصور ما  
شعورنا والقصد إلى حصولها فهو وإن كان متأخرا  
الشرط عند الحكماء لكنه لا بعد أن يكون منها عند  
أرباب هذه القسمة وهم الأصوليون وإنما قلنا  
أن ذلك بخلاف الشرط عندهم فإنهم يقولون أن كل  
ما يتوقف عليه وجود الشئ فهو يسمى عللة مطلقا  
وقسموا إلى عدة أقسام بأن قالوا إن العللة إما  
أن تكون داخلية في المعلول وإما خارجة عنه لا متناهية  
أن تكون نفسية بديهة فإن كانت الأولى فاما أن

سواء كان وجودها  
كالوصف أو  
الطهارة أو  
عدمها كإزالة  
الخبث من  
الثوب

والموقف عليه  
لا يتوقف عليه  
وجود الشئ

ومما يضاف أن الشرط يتقدم  
على المعلول وجودا  
وتفلا والغائية يتقدم  
عليه تفلا لا وجودا

يكون

يكون المعلول بها بالفعل أو بالقوة فإن كانت الأولى  
فهي العللة الصورية والآخرة العللة المادية وإن كانت  
الثانية فهي إما أن تكون مؤثرة في وجود المعلول  
أو في مؤثرية المؤثر فيه أو لا هذا ولا ذاك فإن كانت  
الأولى فهي العللة الفاعلية وإن كانت الثانية فهي  
العللة الغائية وإن كانت الثالثة فهي ما وجودية  
أو عدمية فالأولى هي الشرايط والآلات والثانية  
هي ارتفاع الموانع وإنما جعلوا ما من تسمية الفاعل  
ولهذا حصروا العلل الناقصة في الأربع والعللة التامة  
لوجود الشئ في الواقع لا كل ما يطلق عليه اسم العللة  
التامة مطلقا هي جملة ما يتوقف عليه وجود الشئ  
وإنما قلنا أنه لم يرد منها تعريف مطلق ما يطلق  
عليه لعللة التامة لظهور أنه لا يصدق على العلل لعدم  
ما يتوقف عليه وجود الشئ فضلا عن أن يصدق  
عليه جملة وتعيين التوقف في أول القسمة بالوجود  
الاولى فلذلك قالوا فضلا عن

وإنما سموا  
عللا ناقصة  
لأن كل واحد  
منها ليس كافيا  
في حصول  
المعلول

أي جملة ما يتوقف عليه  
وجود الشئ  
أي على عللة عدمه

فإنما جعلوا ما من تسمية الفاعل  
ولهذا حصروا العلل الناقصة في الأربع  
والعللة التامة لوجود الشئ في الواقع  
لا كل ما يطلق عليه اسم العللة التامة  
مطلقا هي جملة ما يتوقف عليه وجود  
الشئ وإنما قلنا أنه لم يرد منها تعريف  
مطلق ما يطلق عليه لعللة التامة  
لظهور أنه لا يصدق على العلل لعدم  
ما يتوقف عليه وجود الشئ فضلا عن أن  
يصدق عليه جملة وتعيين التوقف في أول  
القسمة بالوجود الأول فلذلك قالوا  
فضلا عن

والعللة التامة على هذا التقدير يجب أن يتقدم  
على المعلول لانه قد يتقدم على المعلول من المادة  
والصورت فيكون بعينه اجزاء العللة التامة  
فإنه لا يكون إلا بالتمام لا بتقديم على  
الجزء مقدم طبعاً على

أي ما يتوقف عليه وجود الشئ  
أي ما يتوقف عليه وجود الشئ  
أي ما يتوقف عليه وجود الشئ  
أي ما يتوقف عليه وجود الشئ



ما يعضد ايضا وقيل لوقيده بقوله من العلل  
القريبة كان اولى بناء على ان المؤثر والموقوف  
عليه انما هو العلل القريبة لا البعيدة والجواب

ان اسم العلة التامة حقيقة عندهم في جميع ما يتوقف  
عليه شيء مطلقا فيندرج فيه العلل القريبة والبعيدة  
وعدم كونه مؤثرا لا يضر كونه علة تامة لان

العلة التامة بهذا المعنى لا توجب لتاثيره المعلول  
بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا واما العلة القريبة  
فناقصه في الحقيقة لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة  
بناء على انها مؤثرة مستلزمة للمعلول وقد يسمونها  
علة تامة ايضا نظر الى الظرف لا يحتاج الى التقييد  
المذكور بل يجب تركه واما في قضية التخلّف  
فمختصة بالعلل الناقصة التي ليست في حكم العلة  
التامة واما انتفاء التاثير عن العلل البعيدة فلا  
يقع فيما نحن فيه لان العلة التامة ليست من

العلل القريبة لانها ليست في حكم العلة التامة  
لانها ليست مؤثرة مستلزمة للمعلول  
فانما هي في حكم العلة الناقصة

العلل الناقصة هي التي لا توجب لتاثيرها المعلول  
بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا

لوازها

لوازها ان يكون كل واحد من اجزائها مؤثرا في  
المعلول حتى يلزم من انتفاية الفاسد في التعريف  
فتدبر واعلم انه لو قال العلة التامة تمام ما يتوقف  
عليه وجود الشيء بمعنى انه لا يكون ورائه شيء آخر  
يتوقف عليه المعلول كان اولى لتلا يتوجه النقص  
بالعلل التامة البسيطة ما قبل والتعليل هو في  
اللغة مصدر علة اي سقاء سقيا بعد سقى وفي  
اصطلاح اهل المناظرة عبارة عن معنى آخر وهو تبين  
علة الشيء والظان المراد بالعلة مهنما ما يكون  
علة وواسطة في حصول التصديق بما هو ماطلا علة  
ان تحقق الشيء وما يتوقف هو عليه بحسب الخارج كما يقال  
في عرفهم فلان يعمل اذا كان يستدل بدليل  
على ثبوت ما هو موط منه وقد تكون تلك العا سطة  
مع ذلك علة لتحقيق النسبة في الواقع ايضا كما في  
البرهان الذي يقيد النتيجة في الذهن والخارج

العلل القريبة هي التي لا توجب لتاثيرها المعلول  
بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا

العلل البعيدة هي التي لا توجب لتاثيرها المعلول  
بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا

البرهان الذي يقيد النتيجة في الذهن والخارج

العلل القريبة هي التي لا توجب لتاثيرها المعلول  
بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا

البرهان الذي يقيد النتيجة في الذهن والخارج



الامام الرازي شك في لزوم وهو انه لو لم  
 شيء شاك ان ذلك لزوم اما معدوم في الخارج  
 او موجودا فيه لا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلانه  
 لا فرق بين الملازمة العدمية وعدم الملازمة لانه  
 لو لم يكن كذلك لوقع التمايز بين العدميات وهو  
 محال لان التمايز من خواص الموجودات واما الى الثاني  
 فلانه لو كانت الملازمة بين الشئيين موجودة لكانت  
 مغايرة لهما البتة لا مكان تعظمها بدونها ولا نهائيا  
 نسبة والنسبة لا بد ان يكون مغايرة للطرفين  
 وحي لا يحل اما ان يلزم تلك الملازمة لاحدهما ام لا  
 فان كان الاول فينقل الكلام الى تلك الملازمة الثانية  
 فيلزم التساوي بين الملازمات الموجودات في الخارج  
 وان كان الثاني يمكن ارتفاعها عن المتلازمين وهو  
 ما يكون الا جواز الانعكاس بينهما فيلزم ان ينهدم  
 اللزوم على فرض حقيقة وهو محال ويمكن ان يجاب

كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط  
فهو مجموع فهذا مجوم وقد لا يكون كذلك بل تكون علته  
بحسب العلم والتقدير فقط كما في البرهان الانتي الذي

يفيدانية النسبة الواقعة دون لمتنا فيه كقولنا  
هذا محموم وكل محموم فهو متعفن الا اخلاط يخرج ان  
هذا متعفن الا اخلاط والملازمة واللزوم والتلازم

والاستلزام كلها بحسب اصطلاحهم بمعنى واحد وهي

كون الحكم متقنيا لا حقاقتضا، ضروريا لا اتفاقيا

لما في قولنا كان الشيء انما كان حيوانا والحكم الاول

اي المقتضى هو الملزوم والحكم انما اي المقتضى هو اللازم

وأنما خص التعريف بالملزمة بين الأحكام أمّا لانه

ما يقع بين المفردات من اللزوم ليس بمعية عند أهل الاصطلاح

واما لانه لا ينفك التلازم بينهما عن التلازم بين الاحكام

فكان انما تعرض لما هو محط الفوائد من اطراف الاملازما

والحال بما يعلم منه بالمقاييس على المقاييس ونقل عن

والقلاى  
والسبيل  
الطنى باقار

انہوں نے کہا کہ ان کے پاس ایک کتاب ہے جس میں لکھا ہے کہ

الاعمال

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text.

الاعمام الرازي



عن هذا التشكيك بكل من المناقضة والنقض و  
المعارضه اما المناقضة فبان نقول لانم ان التعارض  
من خواص الموجودات الخارجية بل يوجد في غير ما  
ايضا كما بين عدمي الشرط والمشرط وبين عدمي  
العلة ومعلولها فان قلت نحن نقول من الراس  
لولم تكن الملازمة موجودة في الخارج فلا يخ  
ان يكون بين المتلازمين امتناع الانفكاك فيه  
ام لا فان كان الاول كان اللزوم متحققا فيه على  
تقدير انتفاء فيه وان لم يكن لا يكون اللازم  
لازما ولا الملازم ملزوما لانه يجب ان يكون  
بينهما جواز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو  
ظنفقول ان امتناع الانفكاك بين الشئين في  
الخارج اعتبارين احدهما ان يكون موجودا في الخارج  
والثاني ان يكون مطروقا للخارج بمعنى ان يكون احد  
الطرفين يمتنع في الخارج انفكاك عن الآخر فحل الرد

الاعتبار الثاني في آخرنا الشق الاول قوله يلزم  
ان يكون اللزوم موجودا في الخارج على تقدير انتفائه  
فيه قلنا لا بل وانما يلزم ذلك ان لو كان الجمل الخارجي  
منافيا لانتفاء مبدئية وهو كما مر واما النقض  
فتوجيهه ان يقال ان هذا الدليل يجمع مقدمات  
غير صحيحة لتخلف الحكم المطعنه في الملازمات البدئية  
البيئية والبيئية بالبراهين القطعية اليقينية

ان كان لا يكون  
الاعتبار الثاني في آخرنا الشق الاول قوله يلزم  
ان يكون اللزوم موجودا في الخارج على تقدير انتفائه  
فيه قلنا لا بل وانما يلزم ذلك ان لو كان الجمل الخارجي  
منافيا لانتفاء مبدئية وهو كما مر واما النقض  
فتوجيهه ان يقال ان هذا الدليل يجمع مقدمات  
غير صحيحة لتخلف الحكم المطعنه في الملازمات البدئية  
البيئية والبيئية بالبراهين القطعية اليقينية

ان كان لا يكون

ان كان الاعتبار الاول اخترنا الشق الثاني منه من الاعتبارين  
قوله يلزم ان لا يكون اللازم لازما ولا الملازم ملزوما  
قلنا لا بل وانما يلزم ذلك ان يكون احدهما جائدا لانفكاك  
عن الآخر قلنا لا بل وانما يلزم ذلك ان يكون احدهما جائدا لانفكاك  
يكن بينهما امتناع الانفكاك بالاعتبار الثاني وهو  
اذ لا يلزم من انتفاء مبدئية الجمل في الخارج انتفاء  
الجمل الخارجي فان عدم كالتعميم معدوم في الخارج مع  
ان الاعمال محمول على موضوع حمله خارجيا وان كان  
للاعتبار الثاني في آخرنا الشق الاول قوله يلزم  
ان يكون اللزوم موجودا في الخارج على تقدير انتفائه  
فيه قلنا لا بل وانما يلزم ذلك ان لو كان الجمل الخارجي  
منافيا لانتفاء مبدئية وهو كما مر واما النقض  
فتوجيهه ان يقال ان هذا الدليل يجمع مقدمات  
غير صحيحة لتخلف الحكم المطعنه في الملازمات البدئية  
البيئية والبيئية بالبراهين القطعية اليقينية

الاعتبار الثاني في آخرنا الشق الاول قوله يلزم  
ان يكون اللزوم موجودا في الخارج على تقدير انتفائه  
فيه قلنا لا بل وانما يلزم ذلك ان لو كان الجمل الخارجي  
منافيا لانتفاء مبدئية وهو كما مر واما النقض  
فتوجيهه ان يقال ان هذا الدليل يجمع مقدمات  
غير صحيحة لتخلف الحكم المطعنه في الملازمات البدئية  
البيئية والبيئية بالبراهين القطعية اليقينية

الاعتبار الثاني في آخرنا الشق الاول قوله يلزم  
ان يكون اللزوم موجودا في الخارج على تقدير انتفائه  
فيه قلنا لا بل وانما يلزم ذلك ان لو كان الجمل الخارجي  
منافيا لانتفاء مبدئية وهو كما مر واما النقض  
فتوجيهه ان يقال ان هذا الدليل يجمع مقدمات  
غير صحيحة لتخلف الحكم المطعنه في الملازمات البدئية  
البيئية والبيئية بالبراهين القطعية اليقينية



واما المعارضة فنقول فيها ان يقال ان دليلكم  
 وان دل على مدعاكم ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه  
 لو لم يحز لرفع شيء لكان كل من امرين جاز الانعكاس  
 عن صاحبه وهو جواز الانعكاس ايضا من جملة المتنا  
 فلا بد ان يكون ذلك جاز الانعكاس عن موصوفه وهو  
 ظ ولا شك ان ذلك محال لان انعكاس جواز الانعكاس عن  
 الشيء يستلزم امتناع الانعكاس المفروض الاستحالة  
 محال وجب يكون هو ايضا محالا ولا شبهة في ان جواز المحال  
 محال وبعبارة اخرى لا يخفى اما ان يكون جواز الانعكاس  
 متمنع الانعكاس عن موصوفه او لا فان كان الاقل  
 فوق التلازم هناك بلا شبهة وهو بنفي مطا المحتل  
 الاول وهو المطلوب وان كان اثباتا لا يمكن التلازم  
 ثمة وهو محال لانه يلزم الانقلاب على انه انتفاء  
 مطلوبكم وهو مطلوبنا والدور هو ترتيب الشيء على الشيء  
 الذي له صلوح العلية اي كون شيء بحيث تحصل  
 لاوله اي مع ترتيبه على الشيء

في جواز الانعكاس  
 في جواز الانعكاس  
 في جواز الانعكاس

في جواز الانعكاس  
 في جواز الانعكاس  
 في جواز الانعكاس

عند حصوله

تعقده

عند حصول شيء آخر يبيح تعليل الشيء الاول بذلك  
 الثاني بسبب حصوله عند مرة بعد اخرى وذلك الترتيب  
 اما ان يكون وجوده لا عدما كترتيب الملك على الهبة فان  
 وجوده مترتب على وجودها واما عند عدم الهبة فلا  
 يجب ان يكون الملك معدوما لجواز حقيقة شيء آخر كالبيع  
 وغيرها او يكون عدما لا وجوده كالحطارة بالنسبة  
 الى جواز الصلوة فان عدمه مترتب على عدمها واما بالنسبة الى الطهارة  
 عند وجوده فيجوز ان يكون لا يجوز الصلوة بسبب  
 انتفاء شرط آخر كاستقبال القبلة وغيرها او معا  
 اي يكون وجوده او عدمه كترتيب وجوب الرجم على الزنا  
 الصادر عن المحض والثاني الاول المترتب هو الدائر  
 والثاني الثاني المترتب عليه هو المدار وقيل ان بين  
 الدوران والتلازم عموما وخصوصا من وجه بناء  
 على اجتماعهما في صورة يكون الدائر والمدار فيهما قضيتين  
 مثلا زمين يصلح ان يكون احدهما علية للآخرى وصدق  
 كقولنا ان كانت الشمس  
 كاللثة فالنهار موجود

كقولنا ان كانت الشمس  
 كاللثة فالنهار موجود



الدوران بدون التلازم في صورة يكون الدايرو والمدار  
 فيها مفردين وصدق الملازمة بدون في التزام وجود  
 المعلول وجود علته وهذا البيان يفيد النسبة بين  
 الدوران والملازمة الحكيم التي عرفها المصنف في كمال  
 واذا اردت بيانها بين الدوران ومطلق الدوم  
 فاعتبر صورة يكون فيها ترتب الدايرو على المدالك كثيرا  
 لا كليا ضروريا كالاسهال بالنسبة الى شرب السمونيا  
 وهذا ايضا في مطلق الملازمة الكلية واما في المطلق  
 الملازمة التي يندرج فيها الكلية والجزئية فلا ينصور  
 فيها ان يفرق الدوران عنها لان بين كل امرين حتى  
 التقيضين ملازمة جزئية البتة والمناقضة هي  
 منع مقدمة الدليل الى بعض المقدمات وكلها كسبيل  
 التفصيل والتعيين كما اذا قال المحلل الزكوة واجبة  
 في حلى النساء لانه متناول النص وهو قول النبي  
 اذ وازكوة امواكم وكلما هو متناول النص فهو

لا بد من بيان الدوران في صورة يكون الدايرو والمدار فيها مفردين وصدق الملازمة بدون في التزام وجود المعلول وجود علته وهذا البيان يفيد النسبة بين الدوران والملازمة الحكيم التي عرفها المصنف في كمال

كل واحد الدوران وجودا والملازمة اعم والدوران اخص فكل دوران ملازمة وليس بالعكس لان الملازمة

في الاصل لا بد من بيان الدوران في صورة يكون الدايرو والمدار فيها مفردين وصدق الملازمة بدون في التزام وجود المعلول وجود علته وهذا البيان يفيد النسبة بين الدوران والملازمة الحكيم التي عرفها المصنف في كمال

جائز

وكلما هو جائز الارادة هو

جائز الارادة فهو مراد ينتج ان محل النزاع مراد فيقول  
 السائل لانم ان محل النزاع متناول النص وان سلمناه  
 لكن لانم ان كل ما هو متناول النص فهو جائز الارادة  
 ولئن سلمنا ذلك فلا نم ان كل ما هو جائز الارادة فهو  
 مراد واعلم ان المراد ههنا بمقدمة الدليل ما يتوقف  
 عليه صحة الدليل سواء كان من جهة المادة او من جهة  
 الصورة وانما قال منع مقدمة الدليل ولم يقل منع الدليل  
 لان منع الدليل اما ان يقارن بشاهد يدل على المنوع  
 او لان كان الاول فهو نقض اجالي لا مناقضة وان  
 كان الثاني فهو محابرة غير مسموعة اصلا كما سيأتي وبهذا  
 سقط ما قيل لوقال المصنف هي منع مقدمة الدليل والدليل  
 لكان او لي شتمل منع الدليل نفسه المعارضة هي اقامة  
 الدليل على خلافه فما اقام الدليل عليه الخصم والمراد بخلاف  
 مدعى الخصم ههنا ما يخالفه وما ينا فيه لا ما يخالفه على  
 ان وجهه كان مطلقا مثالا اذ اذ قال المحلل الزكوة

والاقتضاة تطلق تارة على ما يتوقف عليه الاجازات الاتية وتارة تطلق على قضية جعلت في فكيك وتارة تطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل والمراد بالمقدمة ههنا منع ان لا تكون

لأن المقدمة لا بد من بيان الدوران في صورة يكون الدايرو والمدار فيها مفردين وصدق الملازمة بدون في التزام وجود المعلول وجود علته وهذا البيان يفيد النسبة بين الدوران والملازمة الحكيم التي عرفها المصنف في كمال

ويبينه هو الى صلا المعارضة يندرج تحتها ثلثة اقسام الاول ما يكون دليل المعارض على دليل الخصم مادة وصورة وهو القلب واللبس ما يكون غير مادة وعينه صورة وهو المعارضة بالمثل والى ما يكون المعارض غير مادة وصورة وهو المعارض بالفسق والاعتراض بان التعويذ غير مطرد بصدق على القلب على



واجبة في حلي النساء لانه متناول النفس فيقول السائل  
ديلكم وان دل على ما ادعيتم ولكن عندنا ما ينفية لان خلا  
مطلوبكم ايضا مما يتناول النفس وهو قول رسول الله عم  
لازكوت في الحلي قال الحسن في شرح القسطنطين شرح المقدمة البرقانية  
ان دليل المعارض ان كان عين الدليل المعطل الاول كما في المغالطة  
العامة الورود يسمى قلبا وان كان غير فان كان صورته <sup>في الصورة</sup>  
كصورته يسمى معارضة بالمثل والافعال رضة بالغير والنقض <sup>في اللغة النكر</sup>  
هو تخلف الحكم المدعى عن الدليل الدال عليه في بعض من الصور  
على ملكيات في تصويره ومهنا اجاث الاول النقض صفة الناقض  
والتخلف صفة الحكم فلا يصح تعريف احدهما بالآخر فالأول  
ان يقال هو منع الدليل مع بيان تخلف الحكم عنه ولكن ان المعطل  
اذا اقام على مطلوبه دليل يمكن ابراده على نقيضه ايضا  
فهناك يمكن ايراد كل من المعارضة والنقض فان قال السائل  
ان دليكم هذا مما لا يصح ان يستدل به لتخلف الحكم عنه  
يكون نقضا على طريق الاجمال وان قال دليكم هذا وان دل

على مطلوبكم

على مطلوبكم لكن عندنا ما ينافيه وهو هذا الدليل المذكور  
بعينه يكون معارضة على سبيل القلب الثالث ان التحقيق  
هو انه لا يحقق النقض بالتخلف المذكور بل هو عبارة عن  
منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح لا يستحق ان  
يستدل به اما لتخلف الحكم المذكور عنه او لغيره  
فساد آخر على اي وجه كان من الخصوميات والرابع  
ان النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين احدهما  
احدهما نقض المعارضات طردا وعكسا والآخر المناقضة  
الى مر ذكرها ولكنه هناك يفتقد بالتفصيل ومهنا قد  
يفتقد بالاجمالي والمستند ويقال له السند ايضا ما يكون  
المنع مبنيا عليه <sup>بشيء</sup> ومؤيدا <sup>بشيء</sup> بسببه كما في امثلة  
عن قريب <sup>وهو</sup> اعلم ان الكلام من المعطل على سند المنع  
على وجهين اما على سبيل المنع واما على سبيل النفي بالدليل او  
بالشبهة والاول لا يفيد اصلا سواء كان ذلك المستند  
لازما للمنح والاولان من المنع ومنع ما يؤيد لا يوجب ثبات

لا في موضع يطلق النقض على بعضه  
الاجمالي



المقدمة الممنوعة لان المنع طلب الدليل وهو لا يجب  
اثبات المقدمة الممنوعة التي يجب على المحلل عند منع  
المانع وانما اذا كانا يفيدان اذا كان المستند لازما  
للمنع لان نفي اللازم يستلزم نفي المرفوم بخلاف ما اذا لم  
يكن لازما للمنع لان نفيه لا يوجب رفع المنع ونفيه  
اصلا وينبغي ان يعرف ايضا انه قد يكون اذا كان  
المستند متايتا عليه ككلام بتعرض له المحلل ويرد  
فان قيل يقول عليه ان كلامكم هذا كلام على الهند  
وهو غير مفيد ثم ان قال المحلل هناك ان اردتم  
بقولكم الكلام عليه غير مفيد انه كذا مطلق فمنهم و  
الا فلم لا يجوز ان يكون هناك مناديا يسمع ويفيد  
فهذا الرد يدعى لا يفيد المحلل اصلا لان حاصل قوله  
السائل ان كلامكم متعلق بالهندية رد عليه ولا يلزم  
من رد هذا المنع لانه يحتمل ان لا يكون المستند  
المذكور من لوازمه فيبقى على المحلل اما اثبات المقدمة  
اي المنع

كلامه مستند الى المنع  
فان قيل المستند الى المنع  
فان قيل المستند الى المنع  
فان قيل المستند الى المنع  
فان قيل المستند الى المنع

بدليل اخرى او اثبات كون المستند لازما للمنع  
فظهر ان التردد المذكور عن طرف المحلل خارج عن  
قانون التوجيه الفصلي <sup>الكتاب في ترتيب البحوث</sup>  
والمناظرة والترتيب <sup>الكتاب في ترتيب البحوث</sup> في مرتبة اذا شرع  
المحلل وهو الذي ينصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل  
في تقرير الاقوال والمذاهب في هذا اثر الى ان المحلل  
المناظر يجب عليه تحرير المباحث قبل الشروع في الدلائل  
وهو عبارة عن تعيين المباحث وتخصيصها من قولهم  
حصره كذا الى اخره <sup>فكثرة</sup> وذلك ما بتعيين المذاهب التي  
وقع البحث عليها ان كان البحث من الخلق فيثا واما بتعيين  
الالفاظ المستعملة هناك تعريفا او تعيينا لما هو المقصود  
منها مثلا اذا قال النية شرط في الوضوء فينبغي ان يقال  
ان هذا على ما ذهب اليه النافعي رحمه الله وتعين النية  
بان المراد منها هو القصد القلبي ويعرف الشرط بان يقول  
هو عبارة عن الخرج الموقوف عليه الغير المؤثر في وجود

وانما وجب تحرير المباحث لتعين  
محل النزاع فظهر صحة كلام النافعي  
وفيه على ما قال المحقق في شرح  
المقدمة على





ما يتوقف عليه فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك <sup>الحكاية</sup> <sup>لا بد من دليل</sup>  
 الاقوال والمذايب التي <sup>معلل</sup> <sup>معلل</sup> نقلها عن القوم وقررها  
 لان ذلك التقرير بطريق الحكاية فلا يتعلق الموازنة  
 لمعلقاتها اصلا لانها محكية منقولة عن الغير كما اذا  
 قال المعلل قال ابو حنيفة رحمه الله عليه النية ليست بشرط  
 في الوضوء فلا يصح لسائل ان يقال لان النية ليست بشرط <sup>فيه</sup>  
 او يعقبه بالمستند واما اذا قال اطلب منك تصحيح هذا  
 النقل وصح النقل هذا او قال لان ان ابا حنيفة رحمه الله  
 قال كذا فلا فساد فيه بل يجب تلك المطالبة عند عدم  
 ثبوت النقل عنده لان الناقل قد يضع غير المنزاع <sup>مقام المنزاع</sup>  
 فيستعمله اثنا بحث مقدمة او مقدمات مسلمة  
 عند ذلك الغير على انها مسلمة عند المنزاع ويلزم الخطأ  
 كما اذا قال العالم حادث خلافا للمتكلمين فيجعل المتكلمين  
 منازعاً ثم يستعمل اثنا البحث ان الواجب فاعل  
 بالاختيار على انه مذهب المنزاع ويثبت حدوثه <sup>بغيره</sup>  
<sup>وهو المتكلمون</sup>

من رواه في كتابه في بيان  
 من رواه في كتابه في بيان

فان كان عند عدم ثبوت النقل عنده  
 فيستعمله اثنا بحث مقدمة او مقدمات مسلمة

على الواجب فاعل بالاختيار

العالم بناء على ذلك فظهر من هذا التحقيق الذي  
 ذكرناه انه قد يتوجه المنع والمطالبة على التقدير  
 والنقل نفسه وان لم يتوجه على الاحكام المنقولة مادام  
 الناقل ناقلها واما ما يقال المنع طلب الدليل على  
 المدعى ونصيح النقل ليس بدليل عليه فحل نظر فاعلم  
 الا اذا انتهى باقامة الدليل على ما ادعاه اي  
 لا يتوجه المنع على ذلك المعلل اصلا الا وقت التزامه  
 باقامة الدليل بان يقول مثلاً لا يجب الزكاة على المدعي  
 لانها لو وجب عليه لوجب على الفقير ايضا والتالي بط  
 بالاجماع فالمقدم مثله ما بيان الشرطية فلانه كلما تحقق  
 الوجوب على المدعيون لم يحقق شمول العدم وكما لم يحقق  
 شمول العدم يحقق شمول الوجوب ينتج انه كلما تحقق  
 الوجوب على المدعيون تحقق شمول الوجوب وكما تحقق  
 شمول الوجوب على المدعيون تحقق الوجوب على الفقير  
 ينتج انه كلما تحقق الوجوب على المدعيون تحقق الوجوب

وهو انما يطلب التحقيق وان المقصود  
 على انه قد يكون بالدليل العقل وقد

على المدعيون  
 على المدعيون





على الفقيه وموالمط وهذه المقدمات كلها ظاهرة الا <sup>لا يحتاج الى بيان</sup>  
 كبرى العكس الاول وبيانها ان يقول لو لم يثبت <sup>شئ</sup>  
 الوجوب على تقدير عدم شمول <sup>العدم</sup> لثبت عدم شمول <sup>بموجب</sup>  
 الوجوب على ذلك التقدير والا لا يرتفع النقيض وهو مح  
 فاذا لم يتحقق شمول <sup>العدم</sup> لم يتحقق شمول <sup>الوجوب</sup>  
 وهو منعكس بعكس النقيض الى قولنا اذا تحقق شمول <sup>الوجوب</sup>  
 تحقق شمول <sup>العدم</sup> وهو مح فلينظر في هذا البيان فان غلط  
 هذه المخلطة هناك فقط <sup>لا</sup> اذا قررت <sup>بما</sup> المخلط هذا الدليل  
 مثلا قال سائل اما ان يمنع <sup>شئ</sup> من الدليل او المدلول  
 او لا يمنع فيه <sup>اصلا</sup> فان لم يمنع <sup>فقط</sup> لانه لا بحث ولا مناظرة  
 هناك فان منع فاما ان يمنع قبل تمام دليله لم يرد بهذا  
 الكلام انه لا بد لسائل في هذا القسم اعني المناقضة  
 ان يمنع مقدمة الدليل قبل تقدير جميع مقدماته بل قال  
 بعضهم <sup>لا</sup> ان يتوقف السائل على تقدير المخلط  
 مجموع مقدمات دليله ثم يشرع فتعرض لما تعرض فكانه

لا يجوز ان يمنع من الدليل او المدلول  
 بل لا بد من المناظرة  
 في هذا القسم اعني المناقضة  
 ان يمنع مقدمة الدليل قبل تقدير جميع مقدماته

اث رالى هذا بان قال وهو انما يكون على مقدمة  
 من مقدمات دليله ولم يزد على هذا بل قصره عليه  
 فلا يعتب فيه ما زاد على ان يعتب مقدمة من تلك  
 المقدمات بالمنع <sup>او في المنع</sup> ويؤيده بان قال بعد فان منع مقدمة  
 من مقدمات دليله ولم يقل وان منع قبل تمام الدليل  
 كما قال في القسم الثاني وان منع بعد تمام الدليل هذا او  
 منع بعد تمام دليله اي لم يعتب مقدمة من تلك المقدمات  
 بالمنع فان منع مقدمة من مقدمات دليله فاما ان يقتصر  
 بمجرد المنع بان يقول في الدليل المذكور مثلا لان انعكاس  
 القضية المذكورة الى ما ذكرتموه او لم يقتصر بمجرد المنع  
 فان لم يقتصر بمجرد المنع فاما ان يقول ويذكر المستند  
 او لم يقل اي ولم يقل بل يستدل بدليل على انتفائه و  
 المستند كما يقول لان هذا لم لا يجوز ان يكون كذا  
 او يقول لان لزوم ذلك وانما يلزم هذا ان لو كان  
 كذا كما يقول في الدليل المذكور لان انعكاس قولكم





اذ لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب  
 الى القضية المذكورة من انك لم لا يجوز ان لا ينكح  
 على ان جزئية او نقول لان لزوم تلك القضية التي جعلت  
 عكس وانما يلزم ذلك ان لو صدق الاصل كلية وهو  
 وذلك ان المنع المجرد والمنع مع السند هو المناقضة الى  
 غيرها في فصل الاول وان لم يقل مستند بل يستدل  
 بدليل على انتفاء تلك المقدمة الممنوعة كما اذا قال  
 المحلل الزكوة واجبة في حلي البنا لان متناول النقص  
 وهو قول النبي في حلي البنا زكوة وكلما يتناول  
 النقص فهو جائز الارادة فيكون محل النزاع جائز الارادة  
 فيكون مراد او يقول السائل لان ارادة محل النزاع  
 متحققة بل هي ليست بتحقيقة لانه لو تحققت مع جميع  
 لوازمه وهو بطل الدلائل التي الدالة عليه فذلك المنع  
 مع الاستدلال يسمى غصبا لان السائل ترك مناصك منصب  
 نفسه وهو المنع والمطالبة فقط وغاية امره ان يثبته

والغصبا هذا ان غلبا حقا

بالمستند ليس الا وغصب منصب غيره وهو التخليل  
 وهو اي الغصب غير مسموع عند المحققين من اهل النظر  
 خلافا للبعض منهم وهو مولانا ركن الدين العميد  
 وانما لم يستعمل الاستدلال في البحث وبين  
 المصير لزوم الخط في بعض مؤلفاته بان يقال او لا المحلل  
 مادام معللا يكون التخليل حقا ليعلم حقيقة دليله  
 او بطلانه وليس لتل من انك لا المطالبة ذلك فاذا غصب  
 فقد فات غرضه وثانيا انه اذا جاوز غصبه في كل  
 جانب السائل فالمحلل ايضا قد يغصبه فيلزم بعدها  
 عما كانا فيه وضلالهما عن طريق التوجيه والاحسن في وجه  
 التوجيه ان السائل اذا غصب منصب لمحلل على ذلك الوجه  
 المذكور فلا ينبغي للمحلل ان يطعن في ذلك ويتعرض له  
 بان يمنع مقدمة من مقدمات دليله لانه لا يلزم من شيء  
 منهما ما يجب عليه من اثبات مقدمة الممنوعة في لا ينفع  
 شيء منهما على ان السائل ان يغير كلامه بالعناية فلا وجه

في غصب المنصب التخليل في الاصل  
 في توجيه البحث والمناظرة ان لا يطعن  
 المحلل بان ذلك غصب لا يستحق التوجيه  
 ولا يعرضه بمنع مقدمة من مقدمات



لا شغاله انا <sup>معلل</sup> اصلا فالايوب <sup>معلل</sup> بالماله ان يثبت تلك  
المقدمة او لا ثم يتعذر <sup>معلل</sup> لدليله لانه يكون <sup>معلل</sup> معارضا  
لدليل المثبت لتلك المقدمة التي كانت منبرها السائل  
ولا كلام في جوارها عاريا عن الاستبشاع والاستقبح  
كما ان <sup>اليه</sup> بقوله نعم قد يتوجه ذلك بعد اقامة المعلل  
الدليل على تلك المقدمات كما سيأتي ذكره مفصلا وان منع  
بعد تمام الدليل فذلك المنع حال كونه على التوجيه حاصل  
على قسمين والافهم في الحقيقة على اربعة اقسام كما سيأتي  
واذا منع بعد تمام الدليل فاما ان لا يسلم الدليل بعد تمامه  
بناء على تخلف الحكم عنه في شئ من الصور او يسلم الدليل  
بان لا يتعذر له ان يصدق ويعقد ثبوته والا يلزم  
تصديق لازمه الذي هو المدلول وينع المدلول المط  
واستدل بما ينافي ثبوت المدلول والاولى اي منع  
الدليل بناء على تخلف الحكم المذكور وهو النقص الاجمالي  
واكتفى اي منع المدلول مع الاستدلال بما ينافي المدلول

تلك المقدمة  
الممنوعة

منع الدليل  
بما لا ينافي  
المدلول  
بما لا ينافي  
المدلول  
بما لا ينافي  
المدلول

هو المعارضة فعملنا ان النقص اما تفصيلي وهو  
المناقضة المذكورة او اجمالي والحق ان يقال اما  
ان لا يسلم الدليل وينعه بعد تمام الدليل متكا  
بشا <sup>اي ان</sup> حديدا على انه لا يستحق ان يستدل به اعم  
من ان يكون ذلكا مدعيا هو التخلف المذكور او غيره  
او يسلم الدليل وينع المدلول والاول هو النقص  
الاجمالي والثاني هو المعارضة وعلى كلا التقديرين يكون  
كل من منع الدليل ومنع مدلوله على قانون التوجيه اما  
اذا منع الدليل بلا شئ حديدا عليه ومنع المدلول بلا  
اقامة الدليل على ما ينافي فانه يكون كل منهما مكابرة  
غير مسبوبة عند اهل التوجيه فعملنا ان النقص اما  
تفصيلي وهو المناقضة المذكورة او اجمالي وتوجيه  
اي توجيه النقص الاجمالي ان يقال ما ذكرتم من الدليل  
غير صحيح لتخلف الحكم المذكور عنه في تلك الصورة  
واما المعارضة فطريقها ان يقال ما ذكرتم من الدليل

المعارضة منع المدلول مع الدليل  
النقص منع الدليل مع المدلول

هذا الحق مبني على التحقيق الذي ذكرنا  
في تعريف النقص قد عرفت هناك  
حقيقة الحال وتحقيق المقال

التوجيه عبارة عن ايراد  
الكلام على وجه ينافي  
كلام الخصم

ليصدق تعريف النقص عليها وكونها  
لا يكون الا على مقدمة معينة مفصلة



وان دل على ثبوت المدلول ولكنه عندنا ما  
ينفيه وانما قال وان دل على ثبوت المدلول  
ولم يقل ولم ان ثبت وان صدق لئلا يلزم  
ثبوت المدلول عنده واذا شرع المعارض في  
الدليل الدال على خلاف ما المعلق الاول يصير  
ذلك المعلق مهنيا كالسائل ثم وبالعكس اي  
يصير السائل مهنيا كالمعلق ثم والمعارضة  
والنقض الاجمالي مما يتبين في مقدمات  
الدليل ايضا وبما ذكرناه اذا استدل المعلق  
على مقدمة الدليل فلك السائل ان يقول هذا الدليل  
بجميع مقدماته غير صحيح بناء على تخلف الحكم المذكور  
عنه في تلك الصورة او يقول هذا الدليل وان  
دل على ثبوت تلك المقدمة ولكنه عندنا ما ينافيها  
ويثبت ما يناقضها وذلك المذكور من المعارضة  
والنقض الا يتبين في مقدمات الدليل بالنسبة

وهذا هو الوجه في  
الاجابة على ما ذكرناه

في  
الاجابة

لا يقال كيف يكون مناقضة والدليل على ذلك  
مما لا يقال ان الدليل والادلة موجود منها  
لاننا نقول لما كان السائل اقام الدليل على خلافه  
فيكون مناقضة  
وهو منع مقدمة معينة فيكون مناقضة  
بهذا المعنى

الى تلك المقدمة التي استدل المعلق عليها يكون  
معارضة ونقضنا اجماليا ويكون المعارضة  
بالعكس الى مجموع الدليل مناقضة على سبيل المعارضة  
اما كونها مناقضة فلورودها على مقدمة من مقدمات  
الدليل واما كونها على سبيل المعارضة فظا ويكون  
النقض ايضا بالنسبة الى مجموع الدليل تفصيلا على  
طريق الاجمال اما كونها تفصيلا فلتعلقه بمقدمة  
معينة واما كونها على طريق الاجمال فظا بين هذا  
اي هذا الذي ذكرنا الى هذا المحل من جهات البحث  
من طرف السائل اذا منع مقدمة اي كلها وطيفة  
السائل في المباحث واما من طرف المعلق فالسائل  
اذا منع مقدمة من مقدمات الدليل فيلزم عليه  
دفعه اي دفع ذلك المنع اما بدليل ان كانت تلك  
المقدمة الممنوعة نظرية يحتاج الى نظر وكسب  
او تبني ان كانت المقدمة بدئية اذ لا يحتاج الي

اي كان تصوريا

لانه مقتضى ما يقتضيه النقض الاجمالي  
وكذا ان كلامه في الاول هذا بيان ما هو عليه

انما نقول ان المعلق لا يستدل الا بعد زجها  
اسم الممنوع والادلة ارض وهذا تقدم  
المقدم منسوبة على منسوبة المعلق وان  
كان الانسب تقديم عليه  
وضعا لتقدمه لاجل



وهو المدعى لا المقدمه الجنونه  
الى دليلها

۱۲۸۰  
 ۱۲۸۱  
 ۱۲۸۲  
 ۱۲۸۳  
 ۱۲۸۴  
 ۱۲۸۵  
 ۱۲۸۶  
 ۱۲۸۷  
 ۱۲۸۸  
 ۱۲۸۹  
 ۱۲۹۰  
 ۱۲۹۱  
 ۱۲۹۲  
 ۱۲۹۳  
 ۱۲۹۴  
 ۱۲۹۵  
 ۱۲۹۶  
 ۱۲۹۷  
 ۱۲۹۸  
 ۱۲۹۹  
 ۱۳۰۰  
 ۱۳۰۱  
 ۱۳۰۲  
 ۱۳۰۳  
 ۱۳۰۴  
 ۱۳۰۵  
 ۱۳۰۶  
 ۱۳۰۷  
 ۱۳۰۸  
 ۱۳۰۹  
 ۱۳۱۰  
 ۱۳۱۱  
 ۱۳۱۲  
 ۱۳۱۳  
 ۱۳۱۴  
 ۱۳۱۵  
 ۱۳۱۶  
 ۱۳۱۷  
 ۱۳۱۸  
 ۱۳۱۹  
 ۱۳۲۰  
 ۱۳۲۱  
 ۱۳۲۲  
 ۱۳۲۳  
 ۱۳۲۴  
 ۱۳۲۵  
 ۱۳۲۶  
 ۱۳۲۷  
 ۱۳۲۸  
 ۱۳۲۹  
 ۱۳۳۰  
 ۱۳۳۱  
 ۱۳۳۲  
 ۱۳۳۳  
 ۱۳۳۴  
 ۱۳۳۵  
 ۱۳۳۶  
 ۱۳۳۷  
 ۱۳۳۸  
 ۱۳۳۹  
 ۱۳۴۰  
 ۱۳۴۱  
 ۱۳۴۲  
 ۱۳۴۳  
 ۱۳۴۴  
 ۱۳۴۵  
 ۱۳۴۶  
 ۱۳۴۷  
 ۱۳۴۸  
 ۱۳۴۹  
 ۱۳۵۰  
 ۱۳۵۱  
 ۱۳۵۲  
 ۱۳۵۳  
 ۱۳۵۴  
 ۱۳۵۵  
 ۱۳۵۶  
 ۱۳۵۷  
 ۱۳۵۸  
 ۱۳۵۹  
 ۱۳۶۰  
 ۱۳۶۱  
 ۱۳۶۲  
 ۱۳۶۳  
 ۱۳۶۴  
 ۱۳۶۵  
 ۱۳۶۶  
 ۱۳۶۷  
 ۱۳۶۸  
 ۱۳۶۹  
 ۱۳۷۰  
 ۱۳۷۱  
 ۱۳۷۲  
 ۱۳۷۳  
 ۱۳۷۴  
 ۱۳۷۵  
 ۱۳۷۶  
 ۱۳۷۷  
 ۱۳۷۸  
 ۱۳۷۹  
 ۱۳۸۰  
 ۱۳۸۱  
 ۱۳۸۲  
 ۱۳۸۳  
 ۱۳۸۴  
 ۱۳۸۵  
 ۱۳۸۶  
 ۱۳۸۷  
 ۱۳۸۸  
 ۱۳۸۹  
 ۱۳۹۰  
 ۱۳۹۱  
 ۱۳۹۲  
 ۱۳۹۳  
 ۱۳۹۴  
 ۱۳۹۵  
 ۱۳۹۶  
 ۱۳۹۷  
 ۱۳۹۸  
 ۱۳۹۹  
 ۱۴۰۰  
 ۱۴۰۱  
 ۱۴۰۲  
 ۱۴۰۳  
 ۱۴۰۴  
 ۱۴۰۵  
 ۱۴۰۶  
 ۱۴۰۷  
 ۱۴۰۸  
 ۱۴۰۹  
 ۱۴۱۰  
 ۱۴۱۱  
 ۱۴۱۲  
 ۱۴۱۳  
 ۱۴۱۴  
 ۱۴۱۵  
 ۱۴۱۶  
 ۱۴۱۷  
 ۱۴۱۸  
 ۱۴۱۹  
 ۱۴۲۰  
 ۱۴۲۱  
 ۱۴۲۲  
 ۱۴۲۳  
 ۱۴۲۴  
 ۱۴۲۵  
 ۱۴۲۶  
 ۱۴۲۷  
 ۱۴۲۸  
 ۱۴۲۹  
 ۱۴۳۰  
 ۱۴۳۱  
 ۱۴۳۲  
 ۱۴۳۳  
 ۱۴۳۴  
 ۱۴۳۵  
 ۱۴۳۶  
 ۱۴۳۷  
 ۱۴۳۸  
 ۱۴۳۹  
 ۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰  
 ۱۵۰۱  
 ۱۵۰۲  
 ۱۵۰۳  
 ۱۵۰۴  
 ۱۵۰۵  
 ۱۵۰۶  
 ۱۵۰۷  
 ۱۵۰۸  
 ۱۵۰۹  
 ۱۵۱۰  
 ۱۵۱۱  
 ۱۵۱۲  
 ۱۵۱۳  
 ۱۵۱۴  
 ۱۵۱۵  
 ۱۵۱۶  
 ۱۵۱۷  
 ۱۵۱۸  
 ۱۵۱۹  
 ۱۵۲۰  
 ۱۵۲۱  
 ۱۵۲۲  
 ۱۵۲۳  
 ۱۵۲۴  
 ۱۵۲۵  
 ۱۵۲۶  
 ۱۵۲۷  
 ۱۵۲۸  
 ۱۵۲۹  
 ۱۵۳۰  
 ۱۵۳۱  
 ۱۵۳۲  
 ۱۵۳۳  
 ۱۵۳۴  
 ۱۵۳۵  
 ۱۵۳۶  
 ۱۵۳۷  
 ۱۵۳۸  
 ۱۵۳۹  
 ۱۵۴۰  
 ۱۵۴۱  
 ۱۵۴۲  
 ۱۵۴۳  
 ۱۵۴۴  
 ۱۵۴۵  
 ۱۵۴۶  
 ۱۵۴۷  
 ۱۵۴۸  
 ۱۵۴۹  
 ۱۵۵۰  
 ۱۵۵۱  
 ۱۵۵۲  
 ۱۵۵۳  
 ۱۵۵۴  
 ۱۵۵۵  
 ۱۵۵۶  
 ۱۵۵۷  
 ۱۵۵۸  
 ۱۵۵۹  
 ۱۵۶۰  
 ۱۵۶۱  
 ۱۵۶۲  
 ۱۵۶۳  
 ۱۵۶۴  
 ۱۵۶۵  
 ۱۵۶۶  
 ۱۵۶۷  
 ۱۵۶۸  
 ۱۵۶۹  
 ۱۵۷۰  
 ۱۵۷۱  
 ۱۵۷۲  
 ۱۵۷۳  
 ۱۵۷۴  
 ۱۵۷۵  
 ۱۵۷۶  
 ۱۵۷۷  
 ۱۵۷۸  
 ۱۵۷۹  
 ۱۵۸۰  
 ۱۵۸۱  
 ۱۵۸۲  
 ۱۵۸۳  
 ۱۵۸۴  
 ۱۵۸۵  
 ۱۵۸۶  
 ۱۵۸۷  
 ۱۵۸۸  
 ۱۵۸۹  
 ۱۵۹۰  
 ۱۵۹۱  
 ۱۵۹۲  
 ۱۵۹۳  
 ۱۵۹۴

في قوله نعيم في هذا المقام أي آخر

وذلك لان المعتل ان ينقطع كلامه بالمنع او المعارضة  
من الـ ثـل فـصل الـا فـام و صـوط و الـا ا ي و ا ن لـم  
يـنـقـطـع كـلـامـه بـشـئ مـن ذـلـك فـلـا يـجـز ا مـا ن يـنـتـهـي ا دـلـة

الحمد لله

و هو الدليل الذي اوردته  
المعظم قبل المنع

واراد اني المعلق بدليل ثان على ملكة المقدسة  
التي فيها السائل فلذلك وان يكون كذلك الدليل  
مركبا من مقدمتين اولاهما فرع في راجعه السائل  
اوسطه بحرية

والنقض التي فيه



كالقوة والبرهان

الى امر ضروري القبول ولا ينتهي اليه وكون ذلك  
الامر ضروري القبول قد يكون بان يكون بدنيا  
جليلا لا يحتاج الى الاستدلال عليه فيصدق السائل  
ويقبل بالضرورة اما قبل التنبية او بعد وقد يكون  
بان يكون مما يرضاه السائل ويقبله وقد يكون  
قائما اياه بسبب من الاسباب وان كان مما يحتاج  
الى الدليل في الواقع واذا لم تخل الواقع عن الانتها  
وعدمه فان كان الاول يلزم الالتزام وهو ايضا  
وان كان الثاني عدم الانتها الى امر ضروري القبول  
يلزم الاتهام لانه اما ان يلزم التسلسل عن طرف  
المبتدأ اي العلة او يحجز المحلل عن اقامة الدليل ببيان  
لنوع احد الامرين انه اذا لم ينته ادلت المحلل الى امر  
ضروري القبول فاما ان ينتهي الى شيء لا يقبله السائل  
اولا ينتهي الى شيء اصلا فان كان الاول فهو الامر كما اعني  
عجز المحلل عن الدليل وذلك في الامر كما ظهر في انه انما

في الامور التي لا يمكن ان تكون  
في الامور التي لا يمكن ان تكون

في الامور التي لا يمكن ان تكون  
في الامور التي لا يمكن ان تكون

المحلل وان كان انما لا ينتهي دلته الى شيء اصلا  
يجب ان يستدل بادل غير متناهية يتوقف بعضها  
على بعض من جهة التصديق فان كان بين تلك الادلة  
التوقف من جهة التحقيق والنبوت ايضا يلزم التسلسل  
من كلتا الجهتين والآن يلزم التسلسل في علوم مرتبة غير  
متناهية متعلقة بادل غير متناهية من طرف المبدأ  
محكما بين في موضعه واليه اشار بقوله والاول مح  
ممتنع في نفس الامر وبتقدير تسليم اي ولئن سلمنا ان  
التسلسل يحجز الواقع لكن يلزم اتهام المحلل ايضا  
لانه لا يمكن اثبات الامور في زمان واحد لانهاية لها وهو  
محلا خارج عن طوق البشر لانه يقتضي ايراد ادلة غير  
متناهية فلا يكون مقدورا لمن يكون زمان ايراده

لا يمكنه

الادلة محصورا بين النهايتين واعلم ان بعضا من  
شأن من الرسالة او رد مذهبنا بحثا قد جهه ذهنه  
وهو ان التسلسل في المبدأ على الوجه المذكور انما يستقيم

في جهة التصديق

فقط لا يمكن ايراد ادلة

في الامور التي لا يمكن ان تكون  
في الامور التي لا يمكن ان تكون



على تقدير منع السائل دليل المعلن على طريق المناقضة  
او النقص الاجمالي اما اذا عارضه السائل ومنعه المعلن  
مناقضة او معارضة او نقضا فكيف يكون هذا  
علة لدليل المعلن على الوجه المذكور فلا بد له من بيان  
ثم اجاب عنه فقال ان كل ما يذكره المعلن من النقص  
اجمالا او تفصيلا ومن المعارضة فهو يقوى دليلا

وكل ما هو كذلك فدليله يحتاج اليه وبين صغراه  
بان كل ما يذكره المعلن ينقطع به كلام السائل وكل ما  
ينقطع به كلام السائل فهو سبب لثبوت دليل المعلن  
فاما الكبري فادعي بدايتها ثم ينتج التعليل المذكور  
وهو ان كل ما يذكره المعلن فدليله يحتاج اليه الى قولنا  
كل ما يحتاج هو اليه وهو علة له فلا ينتج شيئا وهو  
المط مهننا وفي كل من البحث وجوابه بحث اما في البحث  
فنقول اولاً ان جعل النقص الاجمالي من قبيل الاول  
مما لا ينبغي لان المعلن لا يجب عليه الاستدلال اذا نقص

في جوابه ان السائل يحتاج الى دليل

في جوابه ان السائل يحتاج الى دليل

المعلن لا يجب عليه الاستدلال اذا نقص  
في جوابه ان السائل يحتاج الى دليل

دليلا على طريق الاجمال لان السائل يصير عند  
النقص مدعيا لا تنفياء استحقاق الدليل لان يستدل  
به فلا بد له من شاهد يدل عليه كما سبق غير مرة  
في يجوز للمعلن ان يمنع شامدا وهو ما يقال  
من ان المعارضة في قوة النقص الاجمالي مما يؤيد

ما هو المط مهننا فان قلت هذا الكلام خارج عن قانون  
و هو عدم السائل في جانب المعلن في النقص الاجمالي  
التوجيه لان منصبنا في البحث هو منع لزوم التسليم على كل

من التقادير الثلاثة وكيفنا فيه محدد منع الزوم التسليم  
على تقدير واحد منها واما تسليمنا بعض التقادير الباقية  
فلا يضرنا فيه وليس لكم ان ثنا قشونا فيه من غير اثبات

المقدمة التي منعنا فان قلت المقصود من كلامنا هذا  
الزام للسائل من ان يقول اذا حولت النقص مما  
يوجب التسليم على الوجه المذكور فعليكم ان يجعل المعارضة

ايضا لانها في قوة النقص الاجمالي فان رجعت عن هذا  
فنحن رجعنا ايضا مما الرمنه اياك ونقول ثانيا

في جوابه ان السائل يحتاج الى دليل  
في جوابه ان السائل يحتاج الى دليل  
في جوابه ان السائل يحتاج الى دليل

حاصل البحث ان السائل يحتاج الى دليل  
في جوابه ان السائل يحتاج الى دليل



ان اختصاص لزوم التس بالمناقضة ليس بمقتضى مبرها  
 لان المحلل اذا دفع كلمة من النقص والمعارضة بالمنع  
 فلو خرج اما ان يمنع السائل الدليل الذي صار سالما عنها  
 بطريق التفصيل ام لا فان كان الاول فذلك لا يقع  
 التس في المناقضة وان كان الثاني فهو داخل في شق  
 الانتهاء الى امر ضروري القبول على ما فسرنا سابقا  
 نعم في هذا المقام شيء آخر وهو انه لا يجب استدلال  
 بالدولة مترتبة غير متناهية على تقدير عدم انتهاء  
 الادلة الى شيء اصلا اذ يجوز ان يستدل المحلل بدليل  
 آخر كلما منعت سائل في مقدمات دليله في لا يلزم التس  
 فضلا عن ان يكون من طرف العلة لان تلك الادلة لا يتوقف  
 بعضها على بعضها واما في الجواب فنقول بعدم ساعد  
 الصغرى من الدليل ان المحلل اذا ذكر شيئا ينقطع  
 به كلام السائل لتقوية دليله عند المعارضة او النقص  
 الاجمالي فذكر الشيء لا يكون علة ولا سببا لدليله لا  
 ان الشيء المذكور

طبيب

بحسب التحقيق ولا بحسب التصديق والالوجبان يكون على  
 الاول مما يتوقف عليه وجود الدليل على المدلول في الواقع  
 وعلى الثاني مما يرتب عليه تصديقه وكل منهما مما قلنا  
 اذ لم يكن الشيء علة للدليل بشئ من الوجهين فكيف  
 يكون مقويا له وهو خلاف ما فرضناه مقويا قلت  
 معنى تقوية الدليل ان الدليل لم يكن قبله بحيث يوجب  
 اثبات المطع عند الخصم واما بعد ذكره فيكون بسببه  
 موجبا اتيلا عند سألما عن الشيء المطع الخارج له ولا  
 يلزم منه توقف احد هما على الآخر حتى يلزم التس  
 وايضا ان تم هذا الدليل انما بمقدمته يحصل المطع  
 الذي هو سببية كل ما ذكره المحلل بالنسبة الى  
 دليله فيكون الباقي من كلامه مستدركا فتأمل تنبيه  
 واما وسم هذا البحث بالتنبيه لان من شأنه ان يعلم  
 مما سلف ذكره من الابحاث كنهه قد يغفل عنه فكانه  
 ذكر مبرها تنبيهها عليه فقال منع المقدمة من الدليل

والدليل



قد لا يضرك المعلن بان يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة  
مستلزما لمطلوبه الذي يستدل عليه بالدليل المتقدم  
بتلك المقدمة الممنوعة وجوابه اي جواب ذلك المنع ان  
يرد المعلن بان يقول ان كانت تلك المقدمة الممنوعة  
ثابتة غير ممنوعة يتم ما ذكرنا من الدليل وان لم يكن  
يلزم المدعى كما اذا قيل في اثبات حدوث الاعيان الثابتة  
انها لا يخرج عن الحوادث وكل ما هو كذا فهو حادث و  
بيان الكبرى يسمى بعد واما بيان الصغرى فلا تن  
الاعيان لا يخرج عن الحركة والسكون ومما حادثان  
وبيان عدم الخلق بالاعيان لا يخرج عن الكون في حيز  
فان كانت من تلك الحيزية مسبوقه بكون آخر في ذلك  
الحيز فهي ساكنة وان لم يكن مسبوقه بكون آخر في  
ذلك الحيز بل في حيز آخر فتحركة ولو قال المانع عليه  
لانم ذلك الاخصار لم لا يجوز ان لا يكون مسبوقه بكون  
آخر أصلا كما في ان الحدوث في يكون خالية عن الحركة

والسكون فلمعلن ان يردد ويقول لا يخرج اما ان يكون  
الاخصار ثابتا ام لا وان كان فذاكره الا يلزم بثبوت  
المطاع عن حدوث الاعيان وهو ظاهر لانه اذا لم يتصف  
الشيء المستبعد للكون بالكون المبوق يجب ان يكون  
متصفا بالكون الاول وهو يقتضيه حدوثه بلا اشتباه  
ولتمثل بعض ما ذكرنا في مسئلة للتوحيح اذا القواعد  
الكلية اذا استعملت في المواد الجزئية يتضح عند المتعلم  
ويكشف دونه وينتقش في ذهنه نقشا جليا مسئلة  
العالم مفتقر الى المؤثر ومثل هذا القول من حيث انه  
يقع فيه البحث يسمى بمبحث ومن حيث يقال عنه يسمى  
مسئلة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث  
يستخرج من الحجج نتيجة فالمسمى واحد وان اختلفت  
العبارات باختلاف الاعتبارات والدليل على هذا المسئلة  
قوله لان العالم محدث وكل محدث فله مؤثر ينتج ان  
العالم له مؤثر وهو المسئلة المطلوبة بعينها فان قيل







التغيير في ذلك المتغير بزوال ما كان فيه من الاوصاف  
 لا حصول امر ما كان فيه منها فلا يتحقق كونه محل للحادث  
 هذا مثال للمنع مع السند فيقول المعلق في جوابه ان التغيير  
 اي تغيير المتغير لا يخفى اما ان يكون حصول امر ما كان فيه او  
 بزوال ما كان فيه وعلى كلا التقديرين يكون ذكر المتغير  
 محلا للحادث اما على التقدير الاول فلفظا واما على التقدير  
 الثاني فلان كونه اي كونه الزوال امر اعم من لا ينافي  
 حادثيته ولا وصفيته اي لا ينافي كونه ذكر الزوال  
 حادثيا ولا كونه وصفا لشي لان الصفات الحادثة  
 قد يكون وجودية كالسواد والبياض وغيرهما وقد  
 يكون عدمية كالجهد والعمى فان قلت وان كانت عدمية  
 الشيء الواقعة في الواقع توجب كونه وصفا لشي لكن  
 لا توجب كونه حادثيا حتى يلزم ان يكون موصوفا محلا  
 للحادث لان الاعداد المنسوبة الى الحوادث الجوهرية  
 والعرضية كلها ازلية غير متصفة بالحادث وان لم يقف

اي غير حادثية في الموجودات  
 بل اذ صاف لها

بالعدم

بالقضية وايضا ان الحادث عندهم بيان عن وجود  
 مسبوق بالعدم والعدم لا يصدق عليه انه موجود فضلا  
 عن بقية القيود على ان كلامه لا يليق ان يستدل به ولا  
 يدل على ما يليق لذكر لان عدم تناقض الشيء للشيء اعم  
 من استلزامه اياه والاعم لا يدل على الاخص اخصلا  
 قلت اذا كان الشيء العدمي الواقع في الواقع مسبوقا  
 باللا وقوع لا يجوز ان يكون ازليا بالضرورة كما ان محل  
 النزاع مهيأ كذلك بل يجب ان يكون حادثا لا بالملح  
 الذي فسرناه وهو الموجود المسبوق بالعدم بل بمعنى  
 الواقع المسبوق باللا وقوع وهذا العذر كاف في  
 مطلوبنا هذا وكما في قوله وكونه عدميا لا ينافي وصفيته  
 وحادثيته انما الى هذا الملح اعني ان كونه واقعا  
 مسبوقا باللا وقوع في غاية الظهور فلا يحتاج الى البيان  
 اصلا لكنه انما بقي فيه نوع الشبهة وهو ان كونه عدميا ينافي كونه  
 وصفا حادثيا لا اعتبارا بالوجود في مفهوم الحادث

بالعدم

فيكون الزوال عدميا  
 اي مسبوق بالعدم

الاستلزام



كما ذكرنا واثارنا في معرض التنبيه الى دفع هذا الوهم  
 بقوله وهو ان كونه عديمًا لا ينافي آله وتحقيقه ما  
ذكرناه آنفا فاذا ثبت ان كل متغية فهو محل للحادث  
فبقوله كل ما هو محل للحادث فلا يخرج عن الحادث لانه  
 اي ذلك المحل لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث الذي حل  
 فيه فكل ما لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث فهو لا يخرج عن  
 الحادث ينتج ان كل ما هو محل للحادث لا يخرج عن الحادث  
 اما الصغرى فلا محل الشئ يمتنع ان يكون حاييا عن  
 قابلية والا يلزم ان لا يكون محلا له واما الكبرى فلا  
 القابلية ايضا حادثة فيكون محلها محلا للحادث  
وانما قلنا ان قابلية حادثة لانها مشروطة بامكان  
وجود الحادث وكل ما هو مشروط بامكان وجود  
الحادث فهو حادث ينتج ان تلك القابلية حادثة  
 اما بيان الصغرى فلا الشئ الموجود لا يكون قابلا للمتنع  
 فيلزم ان يكون ذلك المقبول ممكن الوجود حتى يتحقق

30  
 القابلية بينه وبين محله وايضا ان القابلية نسبة  
 بين القابل والمقبول لا يتحقق بدون امكان المستبين  
 هكذا قيل واما بيان الكبرى فلا شرط قابلية ذلك  
 الحادث وهو امكان وجود الحادث حادث ولا شك  
 ان حدوث الشرط يوجب حدوث المشروط بالضرورة  
 واذا كان كذلك فقابليته اي قابلية ذلك الحادث  
يجب ان يكون ايضا حادثة وانما قلنا ان امكان وجود  
الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازليا لان  
الحادث ما كان عدمه سابقا عليه والشئ الواقع في الوجود  
مع كون عدمه وانقضاء وقوعه سابقا عليه لا يمكن ان يكون  
ازليا اي لا يمكن ان يكون متحققا في الازل والاما كان  
 ذكر الشئ حادثا مسبوقا باللا ووقع واذا لم يكن ان  
 يتحقق في الازل لا يكون له امكان التحقق في الازل والاما كان  
 ممكن التحقق في الازل هذا خلف واذا لم يكن له في الازل  
 امكان التحقق يكون امكانه حادثة بالضرورة وهو الخط

والنسبة بين القابل  
 والمقبول صح



فلب ان يقول لا لم لروم حدوث الامكان من عدم  
امكان الحادث في الازل وهذا لما يلزم من اخذ الحادث  
مع شرط كونه حادثا يعني ان هذا الحادث بشرط كونه  
حادثا لا يمكن ان يتحقق في الازل فلا يلزم من هذا الا  
ان يكون لذلك الحادث مع كونه متصفا بصفة الحدوث  
امكان في الازل واما بالنظر الى ذاته فلا يلزم ان لا يكون  
امكان في الازل فكيف هذا اي لا يجوز ان لا يكون له امكان  
في الازل بالنظر الى ذاته لانه لو كان كذلك يلزم ان يتقلب  
الشي من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وهو مح  
وهذه مناقضة بطريق المعارضة لا توجيهه ان يقال  
ما ذكرتم وان دل على حدوث امكان الحادث ولكن عندنا  
ما ينبغي وذكر لانه لو كان كذلك يلزم الانقلاب في موح  
اما الملازمة فلان ذات ذكر الحادث لو لم يكن ممكنا في الازل  
لكان اما واجبا لذاته او ممسعا لذاته لجلاء الاختصار  
المفهومات في الاقام الثلثة وظهور جدا والاول

بين البطلان فتعين انك واما بطلان اللازم فلان  
المتنح لذاته ما يقتضي عدمه لذاته وكل ما هو كذلك  
يتمتع طريق الوجود عليه وكل ما هو شأنه ذلك فيتحيل  
امكان وجوده البته والاما كان اقتضاؤه لعدم ذاته  
هذا خلف فان قال المعلن لا يجوز ذات ذكر الحادث  
ممكنا في الازل لوجهين الاول انه لو كان له مكان في الازل  
لكان ذلك الذات متحققة في الازل والا يلزم ان يتحقق  
الصفة بدون الموصوف متقدمة عليه وهو مح والس  
انه لو كان له امكان في الازل بحسب الذات لجاز ان يتحقق  
في الازل لكنه مح لانه لو تحقق في الازل لكان مما لا يصدق  
عليه اسم الحادث والمقدر خلافه هذا خلف فيقول السائل  
لان الملازمة الاولى قوله والا يلزم ان يتحقق الصفة  
قبل الموصوف قلنا لانم وانما يلزم ذكر ان لو كان الامكان  
وصفا ثبوتيا اما اذا كان من الاعتبار العقلية العدية  
فلا لا يقال اذا لم يكن الامكان ثبوتيا لا يكون الشيء المحكي



ممكنة وهو بطلان الفروقات لانا نقول لانه لا يمكن ان يكون ذلك  
 لو استلزم انتفاء مبداء الحيلولة انتفاء الحيلولة في الواقعة لكنه كما  
 استلزمه في ذلك التلازم ويقول في الجواب عن التعليل اننا  
 لاننا ان كون الشيء ممكن في الازل يستلزم ان يكون حقيق في الازل  
 ممكن بل يوجب ان يكون ذلك الشيء متحققا في الواقعة لا  
 مكان ومحصله ان الازل اما ظرف المكان الممكن او ظرف  
 الحقة والمستلزم للمذكور هو الاعتبار لا الاعتبار الاول  
فقط فان خلاص المصلح من هذا المنع بقول اذا كان المكان  
حادثا وممكنا فالبينة مشروطة بهذا الامكان فيكون ممكن  
البينة ايضا حادثا كما سبق في الدرر سوابق وقال  
 بعض شراح من الرسالة في بيان خلاص المصلح من هذا  
 المنع ان المراد بالامكان الذي جعلناه شرطاً للبينة ذلك  
 الحادث انما هو الامكان الوقوعي لا الامكان الذاتي فقولنا  
 الامكان الوقوعي بان الامكان الذي شرطه الخالف لا يكون واجبا  
 حيا ولا مستغنيا بالذات ولا بالغيب حتى لو فرض وقوع الطرف

الامكان في الوقوع

الموافق لا يلزم له واذا كان المراد ما ذكرنا فنقول ان الامكان في ذلك الحادث  
 حادثا غير ان في قوله يلزم الانقلاب المذكور قلنا لانهم لزوم الانقلاب  
 وانما يلزم ان لو حدث امكانه الذي عند حدوث الامكان الوقوعي لكنه  
 مع ان يجوز ان يكون الشيء ممكنا في الازل بالامكان الذاتي لا الوقوعي  
 كلام وفيه حيل من وجوه الاولة ان الامكان الوقوعي على ما فسره  
 لا يصدق على شيء من المفردات اصلها اما على الواجب الذاتي و  
 المنع الذاتي قط واما على الممكن الذاتي فلا نه سواء كان موجودا  
 او معدوما بل منتهى ان يكون ظرفه الخالف خاليا عن الامتناع والوجوب  
 بالغيب مع وموظف وانما اذا كان المراد بالامكان مهربا لا  
 الوقوعي لا يلزم شيء من الدليلين الذين ذكرهما هذا الشرح في ان  
 القابلية بالمكان وجودا في ذاته فان شيئا منها لا يستلزم اصلا  
 مما استلزمه من انك فارجع اليه فتدبر الثالث ان كلامك من اننا نفيهم  
 منه الدفاع المعارضة بالتعيين المذكور لا اندفاع المنع والمنافضة



قائل وبعد ما نقول في اي فعل تقدر حدوث القابلية لا من ان يكون  
 ملك القابلية من لوازم وجود ذلك المتغير لم يكن ملك القابلية كذا فان  
 كانت ملك القابلية لازمة فلا يكون وجود المتغير الذي هو محل الحادث منها  
 لان المعلوم يتبع حله عن لازمه فثبت انه لا يلزم عن الحادث وان لم  
 يكن القابلية من لوازم يكون عرضا مفارقا له واذا كانت القابلية  
 عرضا مفارقا للمتغير يكون ذلك المتغير قابلا للملك القابلية ايضا لان  
 المعروف قابل لعرضه لا محالة فيكون ملك القابلية قابلية اخرى  
 فنقول الكلام اليها ونقول قابلية ملك القابلية ايضا مرصدا  
 لما مر من انها موطئة بما كان وجود الحادث ودون الحادث  
 مهنما هو القابلية الاولى وما كان ملك القابلية الثانية اما ان  
 يكون من لوازمه او لا يكون منها بل يكون عرضا مفارقا له  
 فان كانت من اللوازم فثبت المظن وهو ان ذلك المتغير  
 لا يلزم عن الحادث وان لم يكن ملك القابلية الثانية منها فثبت

نقول في ملك القابلية الثالثة ما قلنا في الثانية فيلزم احد  
 الامرين اما ان يثبت القابليات الغير المتشابهة واما ان يثبت  
 القابلية لازمة لوجود المتغير المذكور فالاولى بطريق بطلان  
 في موضع فثبت ان فثبت المظن و قد فرغ عن بيان مقدمتي القياس  
 الاول الذي وقع جزء من القياس المركب فنقول في كبرى القياس  
 انما وهو قولنا وكل ما لا يلزم عن الحادث فهو حادث لانه لو كان اذ  
 كانت ملك الحادث الحاله فيه ايضا اذ كانت والا لكان الحال  
 في الازل خاليا عنها وذكر طالع خلاف المندرجين اذ  
 ملك الحادث يلزم لان الازلية والحدوث مما يتساوى فيان قطعنا  
 القائل ان يقول لا يلزم ان لا يكون الحادث هو حادث  
 وهو المنفرد وان كان في الحس الطر وادع على المقدمة التي استدل  
 عليها الخ كبرى القياس انما كانت في الحقيقة راجعة الى المقدمة للزمنية  
 التي وقعت جزءا من دليلها فهي قوله لو كان ما لا يلزم عن الحادث



ان لم يكن كذا في الحوادث في الزمان ان يمنع من الشرطية  
 ولا يمنع الزعم المستفاد فيها ومستند ذلك المنع قوله لم لا يمنع  
 ان يكون ذلك الشيء اذ لم يمنع من الحوادث بان يكون  
 كل حادث مسبوقا من ملك الحوادث سابقا على الاخر منها لا  
 الى اول كما في الافلاك عند الفلاسفة فانهم يقولون ان الا  
 فلاك قديمة غير مسبوق بالعدم لكنها تتعاقب عليها دايما كما  
 في متناهي كل واحد منها مسبوقا سابقا من ملك الحوادث  
 لا الى اول فعل من الزمان من ازل الى الحوادث  
 الحادثة في ولا بد لك من دليل قطعي ويمكن دفع هذا المنع  
 بالاعتناء وعلى ان المراد بالحوادث ههنا الحوادث اللازمة  
 لانها بينا اول ان كل ما هو محمول على الحوادث لا يمنع قابلية  
 حادثه وملك القابلية في ان يكون لازما له كالحل والايمن  
 الشرع القابلية الغير المتناهية فعل من ان يكون محصل الكلام

المعقود

ان كل ما هو محمول على الحوادث لا يمنع من الحوادث اللازمة وكل ما لا يمنع من الحوادث  
 اللازمة فهو حادث فينبغي في المنع المذكور وهو لا يمنع من الحوادث  
 يمنع لزوم التسليم فيقول انما يمنع ذلك ان لو كانت القابلية امورا  
 يتوقف بعضها على بعض لا الى اول كنه في كيف وانما نسبت بين  
 القابل والمقبول كما في فيما سبق فيكون متاخر عنهما وليكن  
 سلمنا ذلك لكن لا يمكن ذلك بل لا بد معه من ان يكون القابلية  
 وجودية فذكرهم وكونها امورا بسببية بولتنا ايضا وان سلمنا  
 ذلك لكن في مع ان لا يكون ملك القابلية اسبابا معدوم وموع  
 والمانع ان يمنع هذا الكلام بطريق المناقضة على وجه المناقضة  
 فيقول وليكن سلمنا ذلك والى سلمنا ان ما ذكر من الدليل  
 يدل على حدود العالم ولكن عندنا ما ينفيه وذكر لان كل سالا  
 منه في رتبة الله تعالى الى اذ العالم لا في اما ان يكون ثانيا في  
 الازلة او لم يكن كذلك واما ان لا يكون جميعه مالا بد منه



في المؤثرية حاصل في الازل مستلزم لما وبطلان المزوج لازم لبطلان  
 لازمه واذا بطلت من التبيين فتيقن الاول وموران يكون  
 جميع ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى حاصل في الازل وانما قلنا ان الله  
 تعالى مستلزم لما لان كل ما لا بد منه لو لم يكن حاصل في الازل يكون  
 بعضه حاد فليكون حصوله كسوقا بالاحصول فلا يكون حاصل  
 ارباب يلزم احد الامرين اما كون الحدث قديما او التبعي للعلل  
 المحذو والاسباب وكلها بما بطلان واما بيان الملازمة فافاه  
 بقوله لان كل ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى في ابدية كذا الحاد  
 الذي هو بعض ما لا بد منه في تاتيه الله تعالى في وجود العالم لا يلزم اما  
 ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن كذلك فان كان ذلك في جميع  
 في الازل يلزم قدم ذلك الحاد لانتفاء خلف المعلول عن العلة  
 الثابتة كما سنبين وان لم يكن ذلك لطيف حاصل فيه فمعصية كذا  
 هو حاد والكلام فيه ان ذكر البعض كافي الاول ان الكلام كافي

البعض الاول بان يرقى ويقول لا يلزم ان يكون جميع ما لا بد منه  
 في مؤثرية الله تعالى في ذلك البعض الكا متخفا في الازل او لا يكون  
 متخفا فيه فان كان الاول يلزم لزوم قدم ذلك البعض الذي  
 فرض حادنا لا متناه خلف المعلول عن العلة الثابتة وان كان الله  
 ينقل الكلام اليه ايضا فلا يلزم ان ينتهي تلك التراتبي بعض  
 يكون جميع ما لا بد منه في ابدية متخفا في الازل او لا يلزم اما ان  
 ان قدم الشيء المزوج حادنا على تقدير انتفاء تلك السلسلة والتس  
 عن طرف العلل على تقدير عدمه واذا ثبت انتفاء الشيء الثابت  
 الترتيب ثبت الشيء الاول منه وموران كل ما لا بد منه في المؤثرية  
 في ابدية الله تعالى حاصل في الازل وهو يلزم اربابا  
 لان ان كان حادنا على ذلك التقدير فاستقصا صدوقه في وقت  
 معي وهو وقت حدوث العالم لا يلزم ان يكون لا مزايا على ما  
 كان في الازل او لم يكن كذلك لان الزيادة فان كان الاول يلزم ان يكون

٢١  
 العم



كل ما لا بد له في المؤثرية غير حاصل في الازلة والتقدير انه حاصل  
 فيه فيلزم ان يكون كل ما لا بد للواجب في المؤثرية في ايجاد العالم  
 في الازلة حاصلًا وحيث حاصل لمف لا شئ اجتماع الحصول في  
 الحصول في وقوع واحد ضروري وان كان التا اذ وان ذكر  
 الاختصاص لا الامور لا بد لم يكن يلزم وجهاً جانباً لا يمكن لا يخرج  
 وموج بديهته العقل واتا بيان الملازمة فلانه اذا كان عند  
 النامة اذ لم يكون نسبة حدوثه الى جميع اجزائها الا واقعاً على  
 فاضتصاص حدوثه بوقوع دون وقوع يكون ربحي ناسخ غير  
 مرجع بلا شبهاه فان قال المعلق في صفة معارضة ان ثلث  
 لا سلم ان التبرج بلا مرجع مما قد ذكر المنع مما يقيد المعلق ولا  
 بغير ان ثلث في مكر المعارضة لان ان ثلث بوقوعه لا يخلو  
 من ان يكون ذكر التبرج بلا مرجع مما لا اولم يكن كذا فانه كان  
 مما لا يمنع ما كان من الدليل سماعاً من هذا المنع وان لم يكن محالاً

في الازلة

من غير

مجاز وجود العالم بدون المؤثر في بطل اصله ليكن كونه كبراه  
 غير ثابتة ومن ان كل شئ فله مؤثر وحاصل هذا الكلام  
 اثبات المقدمة الممنوعة على سبيل الازام يعني ان من المنة  
 لا بد ان يكون ثابتة عندكم لا اعتقادكم ان كل شئ فله مؤثر  
 مبتنى على استحالة التبرج بلا مرجع وجوابه بالنقض الاجمالي  
 لقوله المعلق ما ذكرتم من الدليل المورد في مقام التعارض  
 مقدماً غير صحيح بدليل الخلف ان خلف الحكم المطع في قوله  
 اليومية مع انه باق ابرام جميع مقدسات فيها ويمكن ان ياتي  
 عن دليل ان ثلث بطريق المناقضة ايضا وتجهيزه ان  
 لا يمكن ان يكون التبرج اللازم منها من المستحيل وانما يكون كذا  
 ان لو كانت تلك الامور الغير المتأمنة بمنع في الوجود كمنع  
 اذ يجوز ان يكون من المنة والمعارضة ليس من لوازمها ان  
 يمتنع في الوجود واذا ثبت صفى الدليل المورد في اثبات احتيا



اصحاب العالم ان المؤثر وانه ان العالم محرز فنقول في اثبات  
كبراه وهي قولنا ان كل محرز في العالم مؤثر ان كل محرز محتمل  
وكل محتمل في العالم مؤثر وصغر هذا الدليل ظاهري واما كبراه فنقول  
في بيانها ان الممكن لا يقتضي ذاته سببا من الوجود والعرض والا  
للان اما واجبا او متعاضدا وهو فيكون حصوله الوجود له  
مؤثر البتة لا متعاضدا في اصطر في الممكن المساوي للطرف الاخر  
بلا ريب وذكر من البديهي الاصحاح العنيفة وما نفع الامن  
ممكن بل مقتضى العقل منها فلا يلتزم اليه في المناظر اذ اصلا  
واذا كان كذلك فمصدق ان العالم له مؤثر وهو الحكيم المطلق  
من الدليل والله اعلم **الفصل الثاني** في العلم على الله ابدنا ما  
نذكره هنا ثلثا منها وفيه اشعار بان العلم على الله اضر بها  
المصير كبرية لكن ذكر بعضا منها لمهنا المسئلة الاولى من  
علم الكلال وهو علم يقتضيه على اثبات العقائد الدينية على الغاية

والا مهابا با برام ابر وود في السبب المسئلة الثانية من العلم  
أعيان وهو علم باحث عن احوال الموجودات على ما هي عليه وليس الامر  
بقدر الطاق البشرية والمسئلة الثالثة من علم الخلاص وهو علم  
يقترن على صراطي وضع كان ومدمر ان وضع كان بقدر  
الامكان المسئلة الاولى من الكلال فنقول ان واجب الوجود  
واحد ومزاهو المدعي والحق في ذاته اثبات فنقول لانه  
لم يكن كذا كان اكثر منه واقلا ان يكون ذكر الاكثر ثبات  
واذا كان اثنين فلما لم يكن ان يكون بينهما ملازمة اوليا <sup>الى</sup> يكون  
وكل شيء منهما فيلزم ان يكون اثنين لانه ف لازم انما  
يدل على فساد الملازمة الملزوم وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون  
بينهما ملازمة لانه لو كان كذلك لزم ان يكون بين الواجب <sup>فان</sup>  
علاقة يوجب الملازمة بينهما وذكر يوجب الاضحية الى اعيان  
احد الواجبين الى الاخر واضحية الواجب في لانه يوجب امكانه و



وامكان الواجب في بلا الشبهة قلت ان كون الملازمة بينهما  
موجبة للاعتبار في فان قال المعلق اذا كان بين الواجبين تلازم  
يكون احدهما ملزوما والاخر لازما لا محالة والمعلوم محقق  
ان لا لازم فيكون الواجب الذي هو المعلوم لخاصة الى الذي هو اللازم  
وهو المطلوب وايضا اذا كان هناك علاقة موجبة للتلازم يكون  
واجب الوجود محتاجا اليها والا يلزم ان يكون ذلك الواجب مستلزما  
لواجب الاخر من غير احتياج الى تلك العلاقة فلا يكون سببا  
موجبا للاستدلال وهو في ذاته خلاف ما فرضناه فيستدل ان ارضه  
باعتباره المعلوم الى لازم احتياجه اليه فانه في الحقيقة في وان زعم  
به احتياجه اليه في الزمنية فيسلك لئلا يلزم منه ما يناقض واجبه  
الواجب وانما يكون كذلك ان لو لم يكن لزم منه احتياجه الواجب  
في ذاته ووجوه اخرى ومعلوم كيف وان الواجب مستلزم  
للازمة لذاته مثل العلم والحب والقدرة وغيره مع انه ملازم

منه اشتقاق واجبه وهو لا يخلو عن الملازمة ايضا لان لو كان كذلك  
يلزم جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يكن ذلك يلزم ثبوت الملازمة  
بينهما والاطمئنان بط لانه ما هو التقدير بخلاف اما بيانه الذي  
فلما ان الملازمة عبارة عن امتناع الانفكاك بين الشئين واذا لم  
يكن الانفكاك بينهما يلزم ذلك الامتناع بالفرض وان الانفكاك  
فيهما هو محل الخفاء لانه لا يثبت الا بان يتحقق احدهما ولا  
يتحقق الاخر وذكر بط لانه واجب الوجود لا يمكن عدمه والا  
لما كان واجبا هو في فاذا كان الانفكاك بينهما محال لا فذلك  
جواز لان جواز الشيء وفيه ان مزارا ليل منه لطيف دقيق  
وهو ان يقال ان حيث جواز الانفكاك في وكذلك ان عدم الملازمة  
بين الواجبين يوجب جواز الانفكاك بينهما جواز الاخر اقل من  
وهو وجود احدهما مع عدم الاخر فلا يلزم ان اللازم من عدم  
الملازمة هو مزارا لاسم ان لو لم يكن بين الواجبين ملازمة



يلزم جواز الاستحالة بهذا المعنى لو ان يكون بين الشيء ملازمة مع  
 ثبوته في الواقع بالضرورة كقولنا كل ما كان الانسان حيوانا كان الله  
 موجودا وان ثبت به جواز ثبوت احدى ما بدون الاخر على معنى انه يثبت  
 ثبوت احدى ما في الواقع من غير احتياج الى الاخر سواء كان ذلك في  
 ثباته او لم يكن فذلك لا يمتنع ولكن لم قلنا بان معنى سماع ان هذا  
 الامر لا يمتنع من عدم المزوج بين الوصفين لكنه لا يمتنع ان محال فلا يمتنع  
 له من دليل ويكفي ان يباب عن هذا الدليل بطريق النقص ايضا و  
 توصيه ان يقال ان ذلكم مدعى بغير مقدمة غير صحيحة لا يوجب ان لا يكون  
 شيئا على الشئ واللازم بطل الاستنباط واما بيان المزوج  
 فنقول فيه انه لو كان كذلك فلا يلزم ان يكون الوصف مستلزما لمعلوله  
 او لا سبيل الى ثبوت منهما اما ان قلنا بوجوب احتياج المزوج  
 الى اللازم كما ذكرتم فيلزم ان يكون العلم بالوصفة مما صرح به الى معلولها  
 وهو في عدم الملازمة ايضا لان يلزم بوجوب جواز الاستحالة العلوية

عليه المدعية وهو لان يستلزم جواز التخلّف وهو في كل فكيك جواز  
 ايضا كذا لان جواز الخ في الاستدلال الثانية من الحكمه وان فون واجبة  
 حتى ان يكون موجب بالذات وهذا هو الذي وحيث ان المدعي بالذات ما و  
 وجب صدور الاستدلال او لم يشاء والفاعل بالاختيار هو الذي ان شاء  
 فعل وان شاء ترك اما الاستدلال عليه فنقول فيه لان لو لم يكن موجبا  
 لذاته لكان فاعلا بالاختيار والعاقل بها والمقدم مثله اما بيان الملازمة  
 فلا لانه لا واسطة بينهما واما بيان بطلان الثاني فلانه لو كان الوصف  
 فاعلا بالاختيار فلا يلزم ان يكون فعله اختياريا في الازالة جازيا او  
 لم يكن وكل واحد منهما بط فاقول بكونه فاعلا بالاختيار بطور ان قلنا  
 ان كل واحد من الوصفين بط واما امتناع جواز الفعل فيه فثبت لان  
 لو كان فعلا زائلا يلزم احد الامرين المتنافيين وهو اما ان يكون الا  
 ان حاديا او يكون الفاعل بالاختيار موجبا بالذات ولا شك في كونها  
 من المتشعبات واما قلنا يلزم احد من الامرين المتنافيين لان لا يلزم



من ان يكون له قصد و ارادة في ذلك الفعل او لم يكن فان كان يلزم  
قد وثق فعله على تقدم اذلية لان ما هو متعلق القصد والارادة  
يجب ان يكون معدوما حال القصد والارادة لا متناع القصد في  
اي والموجود وخصيص الى اصل وهذا اللازم هو الامر الاول من الامور  
المتنافية وايضا يلزم ان على ذلك التقدير ان يكون ذاته محلا للفعل  
الحادث لان فعل وصفه قائم بذاته محلا وان لم يكن في ذلك  
الصادر عن قصد و ارادة يلزم كونه موجبا لذاته لا فاعلا بالاضافة  
منه لانه خلافا لمقتضى اتمام بيان الزوم فلان الامر بالموجب ليس  
الاما يصدر عن الفعل بل القصد و ارادة وهو الامر الثاني من الامور  
المتنافية واما بيان امتناع عدم جواز فعله في الازل فلانه اذا  
لم يكن فعله جازيا في الازل فيكونه متناعا فيه ثم اذا وجد صار  
ممكنا فيلزم انقلاب الشئ من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي  
منه واذا كان اللازم من كون الواجب فاعلا بالاضافة يتسببه

المفعول

باطل

باطلا فبطل ملزوم ايضا وهو كونه محلا فيلزم ان يكون موجبا بالذات  
اذ لا واسطة بينهما فاذا انتفى الاول تعين الثاني وهو المطلق وهذا  
تقرير الدليل وفيه نظر ووجه ان يقال ان الازل اذا نسب الى شئ  
فلم اعتبار ان احدهما ان يكون الازل طرفا لا مكانا ان يمكن في الازل  
ان يكون ذلك الشيء موجودا في الواقع سواء كان وجوده انبيا كالامكان  
او لا يكون ذلك وانما ان يكون الازل طرفا لوجوده فيكونه في  
الشيء الموجود انما بالذات واذا عرفت هذا فنقول ان الثاني ان  
يجوز ويمكن في الازل ان يوجد فعل الواجب في وقت من الاوقات  
في لا يلزم شئ مما ذكرتم لانه وجود الفعل على تقدير اذلية ولا الازل  
من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي فتأمل وقد تقرير الرد عليه  
طريق آخر وهو ان يقال ان اريد بجواز الفعل في الازل الامكان الذاتي  
فيه فتعني في ذاته جازيا فيه قوله ان كان له قصد و ارادة يلزم ان يكون  
الشيء الازل حادثا قلنا لا نسلم ذلك وانما يلزم ان كان للفعل وجوده



في الازالة وليس كذلك بل لا يمكن في ولا يلزم من ازالة الامكان  
 ازالة الوجود وامكان ازالة وان اريد به امكان الوقوف فحسب  
 انه غير جائز قول يلزم الانقلاب قلنا لا يلزم وانما يلزم ذكر ان لا  
 لم يكن ممكنا بالذات وموهم وجواب اى جواب هذا الدليل الدال على كونه  
 الواجب موجبا بالذات على وجه المعارضة ان يقال ما ذكرتم من الدليل  
 وانه قد دخل على المطالبة انه ادخلتموه ولكن عندنا ما ينبغي  
 ذكره لا لو كان الواجب موجبا بالذات يلزم احد الامرين ومومات  
 كون الواجب معلولا لغيب او كون جائزا لعدم وكل واحد منهما لا  
 المذكورين نظير وبطلان اللازم يده على بطلان المزوم وانما  
 قلنا ذلك ان كون الواجب موجبا بالذات يوجب احد الامرين مستغنيا  
 لا لو كان الواجب موجبا بالذات فلا بد وان يكون له فعل يصدر  
 عنه او لا فيكون معلولا الاول موجود معه لان ذلك المعلول  
 لا يلزم ان يتوقف على امر اخر بل اولاه فان كان الاول يلزم

### الاول

ان يكون المعلول هو ذلك الامر لا ما في ضاه ممكن اياه فيلزم خلاف  
 التفسير وان كان الثاني ان يكون ذلك مع وجوده والايانم التفسير  
 بلائيه وذلك على الوجهين فيلزم خلاف الفاعل الثاني اذا وجد المعلول  
 الاول مع فلاحه من ان يكون معلولا الاول جائزا لعدم او لا يمكن  
 فان لم يكن جائزا لعدم يلزم ان يكون واجبا لان ما لا يمكن عدمه في  
 هذه البتة في يلزم ان يكون ذلك الواجب الذي هو المعلول الاول  
 معلولا لا لغيبه وذكر هو الواجب الذي فرض موجبا بالذات وهذا  
 هو احد الامرين الباطنين وهو ان كان ذلك المعلول الاول  
 جائزا لعدم ولا محتملا كان المعلول جائزا لعدم كانت المعلول  
 ايضا كذلك لان المعلول لا يلزم له ان لا يعلل الموجبة اياها  
 وهو ان عدم اللازم يوجب جواز عدم المزوم فلزم ان الواجب  
 يكون مما هو جائز لعدم من اذ هو ايضا احد الامرين المستغنيا  
 فيلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات فيكون فاعلا بالاختيار



وهو ما بنا في مطلوبكم قلت وفي من المعارضة نظر وهو ان يقال  
ان جواز العدم الى ان يراه من معنيين احدهما ان يكون الشيء  
يختص بطريق العدم عليه بالنظر الى جودته وان لم يكن بغيره  
فك بالنظر الى علمه الموصى بناء على كونه ضرورة الوجود في الخارج  
كما والعقل الاول بالنسبة الى الواجب عندهم فان العقل الاول لا  
يقضي وجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جائزا بالنظر اليها  
وان لم يجز ذلك بالنظر الى وجوده واجب الوجود وانما ان يعطى  
العدم عليه في الواقع بان لم يكن عليه الوجود اياه ضرورة فيه  
فاذا عرفنا هذا فتقول ان اردتم ان جواز العدم منها المعنى الاول  
فان ان المعلول الاول جائز لعدمه وانما قولكم ان امكن عدم  
المعلول بوجوب امكن عدم العلم ومستند ما ذكرناه من العقل  
الاول بالنسبة الى الواجب وان اردتم ان المعنى الثاني فافضلنا انه  
لا يجوز عدمه ولا يلزم من ان يكون المعلول واجبا لوجوده وانما

يترجم ذلك ان لو كان عدمه الى ان يراه من معنيين احدهما ان يكون الشيء  
الذي هو موجود ومستند ايضا ما ذكرناه انما يتبين ان هذا  
الكلام المذكور مهمنا تنبيه على جواب دخل مقدر على المعارضة  
المذكورة مهمنا وتقرى ان يقال لا يمكن ان يقال ان يعارض  
المعلول في الدلائل العقلية في ذلك القضية لان الـ <sup>ل</sup> ~~الـ~~ اذا اُسِمَ  
ليده وصدق يلزم ان يصدق في الدلول ايضا لان صدق  
المتروك بوجوب صدق لانه وتسلمه فعلى يلزم ان يكون استدلال  
الـ <sup>ل</sup> ~~الـ~~ على ما يناقض الدلول موحيا لتقديره انما يقتضي وهو  
في فيكون من الاخراف نقصا لدليل المعارض على سبيل <sup>الـ</sup> ~~الـ~~  
وتقدير الظاهر ان يقال انما يشبه ان يكون المعارضة في العقل  
فالتقصي الاحتمال لدليل الذي استدله <sup>ل</sup> ~~الـ~~ العقل على مطلبه لان  
ما ذكره الـ <sup>ل</sup> ~~الـ~~ في مقام المعارضة هو ان دليلكم لو كان صحيحا  
لمنع من ماته ما صدق نقض مدلوله لكن عندنا دليل دله على



صدق فلا يكون صحيحا فيكون محصل المعارضة نقضا لاجالها لانها  
 تدل على ان دليلا على المطلق لا يستلزم ان يستلزم به على هذا المذكور  
 وقبل اننا نخص المصطلح من هنا بالمعارضة في الدلائل العقلية لا  
 منها ملزومات بالنسبة الى مدلولاتها بخلاف الدلائل النقلية اذ في  
 هي اطلاق على تحقق المدلول ولا يلزم من تحقق امارات الشيء كتحقق  
 ذلك الشيء المستند الثالث من علم الخلاف قال في شرح الابن  
 ايجاب البكر البالغ على الكفر فلا يلا في حقه واصل الى صيغة  
 فيها ان علة الولاية الضرورية اصل في ردها اليك ان لا ينفك  
 ان احد الولايتين ثابتة واما الولاية كائنة قبل الاجراء او  
 كائنة بعده الاجراء واما ما كان من الولايتين يتحقق ولاية واحدة  
 ويتحقق ولاية فاض يلزم ان يتحقق مطلق الولاية والى  
 المظهر هنا لا يتصور العالم من لوازم نبوته الى امر جونا وانما  
 قلنا ان احد الولايتين ثابتة لانه لا يكون ان يكون شمول الولاية

للوقيتين الذين احدهما وقت الاجراء والاخر سابق عليه على ما  
 التزم مطلقا ان شمول وجود الولاية في الوقيتين وشمول احدهما  
 فلهما او لم يكن علة واما ما كان من العلية وعدهما يلزم احدهما  
 الولايتين الى صيغتين اما ان كان علة واما ان شمول الولاية على  
 تقدير علة سواء كان متحققا او لم يكن يلزم احدهما الولايتين اما  
 على الاول فلا حاص الى البيان لان الاستدلال على الامر من احدهما  
 في غاية الظهور واما على تقدير ان كان انتفاء علة الشيء  
 يستلزم انتفاء ذلك الشيء فاذا لم يوجد احد من الشموليين  
 يلزم نبوته الا فتراق الذين هو من موجبات المظان قلت  
 لا يلا اما ان يكون مراد المصنف لاهد الشموليين مطلقا بعضا  
 من الشمولي في ضمن المصنف او بعضا منها على الاطلاق لا يسل  
 الى شي من الاصطلاحين اما الى الاول فلانه يلزم من انتفاء  
 العلة الثالثة انتفاء الجميع وهذا مولا يوجب الافتراق المظ



وهو طوائف الى انك فلانة لا يوجب من انتفاء البعض ان لا يتحقق بشئ  
 من الشئيين اصلا حتى يلزم الافتراق المستلزم للمط وان ارادته معنى  
 ثالث فليبين او لا فحقه تعالى عليه ثانيا قلت يجوز ان يكون مراد من ذلك  
 كل واحد واحد من الشئيين يبيى عنده مطلقا وما لا يلزم في لا  
 بنوالبهية مما ذكره لا يقال لا يجوز ان يكون مراد من ذلك لانه  
 لا يستلزم ان يكون الشئ الواحد علما لا مرين متنافيين وهو لا يجب  
 تناقض الاعم مع وصية المزوم وهو بطلاننا نقول ان المسئلة ما دعى  
 ان العلم المذكور واقعة او ممكنة في الواقع حتى ينفرد ذكره  
 فكذلك نرى من هنا شئ آخر وهو انه يلزم ان يكون هناك مدرجة  
 في الوجود وذكر اثباتها هو المطر هنا وانما قلنا انه لا يتحقق  
 مدرجة لانها لا تقتضي ترتيبها على المدرجة بعد اخرى في  
 حتى يتحقق صلوح العلية بالنسبة الى الدار كما قرى في موضع ود  
 كل منافق لا يستلزم كل من الدار والمدار في الواقع وان لم يكن شئ

من هنا  
 من هنا

الاول بانه  
 للوقفين علما لاحد الشئيين فلكذلك يلزم ثبوت المطا لا علما ليست  
 مدر النقيض شموله لعدم وجوده وعدم ما في قوله لا لا لو ثبت  
 شموله الاول بانه للوقفين والافتراق بين الاولانيين ثبت نقيض  
 شموله لعدم سواء كانت العلة محتملة او لم يكن كذلك وفيه لانه ان  
 اراد به هذا الكلام ان نقيض شموله لعدم نسبة الى تحقق العلة  
 وعدمها على السوية غفلا فيمكنه لا يفيد لان الاحتمال العقلي لا يعتد  
 به في مقام التعليل وان اراد به استنساخ سبب الواقع وفي نفسه  
 الامر محتمل لا يجوز ان يكون في كل من شئيين الوجود والافتراق حيث  
 لا يتفكر عن تلك العلية فلا يتحقق نقيض شموله لعدم بدونها واداء  
 لم يكن العلية مدر النقيض شموله لعدم يلزم ثبوت نقيض شموله  
 لعدم على تقدير انتفاء العلية ايضا لان العلية اذا كانت ثابتة  
 كانت نقيض شموله لعدم ثابتا فعند عدمها يجب ان يكون ثابتا في  
 الجملة والآتي وان لم يكن نقيض شموله لعدم ثابتا على تقدير





انتفاء العلية ايضا كانت العلية مدارا له وجودا وعدمه ما مفي بيان  
 الزوج ان نقبض شموله لعدم وجوده على تقدير وجود العلية كما ذكرناه  
 قبل وان عدمه على تقدير عدمها ايضا يلزم الدور الدوران وجودا  
 وعدمه اما وجودا فلان مطلق الزوج بين اثنين لا يستلزم الدوران  
 بينهما كما استغناه في النوع الاول واما عدمه فلان لا يكون وقوع  
 عدم نقبض شموله لعدم على عدم العلية اتفاقا في نفس من الدوران  
 من جهة عدمه كما في سائر الاعداد المختلفة في الواقع اتفاقا وايضا  
 ان هذا لا يسل ان كان صحيحا فمقدما يلزم ان يكونا مختلفين بالذات  
 ممكناتا بحسب الوجود وموجود ببدئية العقل اما بيان الزوج  
 فلانا نقول ان المختلف بالذات لا يمكن ان يكون ممكنا لا مكانا  
 اول فان كان قد ذكر الالات ثبوت العام لازم لثبوت وان لم يكن  
 ذلك فذكر كذا ان يكون ممكن الوجود والا يلزم ان يكون الا مكانا  
 الى اصل مدار لا مكان العام الذي ذكرناه وجودا وعدمه ما مفي

ثبت نقبض شموله لعدم فاما ان يصدق في شموله الولاية للوقوع  
 او لا فمراقا واما ما كان من شمول الولاية للوقوع او لا فمراقا  
 بين الولايتين يلزم ثبوت احد الولايتين الى اثنين وهو المطلق  
 الى اصل من الترتيب المذكور المستلزم لطلوع الولاية الذي هو المطلق  
 الاول كما ذكرنا في صدر البحث فاما قبل سئلنا ان العلية المذكورة  
 يعني عليه شمول الولاية للوقوع بالنسبة الى احد الترتيبين ليست  
 مدارا لنقبض شموله لعدم الولاية لهما في الواقع وفي قوله لا يمكن  
 ما قلتم انما كذا ذكر على تقدير عدم عليه شمول الولاية للوقوع الى ان  
 ان يكون ذلك الترتيب المذكور في الواقع جاز ان يستلزم في صدر البحث  
 سمي عندكم المنع على التقدير وهو منع الامور الثابتة في الواقع  
 على تقدير امر مستحيل ومستند ما ذكرناه من قوله ان يكون  
 التقدير محالا ولا جاز ان يستلزم في جوابه ان نقول هذا المستلزم  
 لا يضرنا لانه لا يمكن ان يكون ذلك التقدير ثابتا في الواقع



لا في لو كان ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر يتم ما ذكرنا من  
 الدليل سالما عن المنع وان لم يكن ذلك التقدير ثابتا في نفسه

الامر يلزم ثبوت العلية

والامر يلزم ارتفاع

التعريف بها

محصل الماهية

في الشق الاول

من الردود

المذكورة

من الكتب بعون الله تعالى من يد عبد الضعيف سليمان بن الحسين المحمدي الى محله

في وفاء العرفاء من شهر ذي الحجة في ليلة الاثنين سنة ١٢٨٢ في

بكتبة المعهود  
 في خاتمة المعهود







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

قال المتن علي بن آه سكر طريق العمل بالحديث مع

لان حقيقة الحمد عند المحققين اظهار الصفات الكمالية  
دون القول المخصوص لا يقال كيف يصح الثناء بما هو  
مذموم عقله وشرعا اذ قد قيل المنة تهدم الصيغة  
وقال الله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالحق والاذى  
لانه يقال هذا القول من العباد اعتراف بانهم عجزوا  
المعنى والمحققة بانهم حقيقة ان يمتنع علينا بهذا المعنى  
الجليلة لا اخبار بانهم من علينا صفة علوية على ان  
المذموم هو من توجب لا من تنبيه كيف وقد ورد  
في القرآن بل الله يمتنع عليكم فلا حاجة الى ان يقال  
انها الى المنة من العباد قبيح لان الله تعالى فان افعاله وهو خاف من تنبيه

لا تنصف بالقبح واما من قال المنة تقدم الصيغة عند  
شرح هذا المقال فلم يأت في ذلك المقام  
الحال قوله من من عليه المقصود بتصوير المعنى لا بان

لا تنصف بالقبح واما من قال المنة تقدم الصيغة عند  
شرح هذا المقال فلم يأت في ذلك المقام  
الحال قوله من من عليه المقصود بتصوير المعنى لا بان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
والهدى إلى الله تعالى



وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له  
هذا الوجوب يقتضيه مطلق العمل لا العمل في هذا المقام  
مخصوصه ولا العمل لفظا وكتابة بل كيفية معنى ونية  
نعم العمل لفظا وكتابة اولى منها كان في قوله اولى  
أيما الى ذلك **فقد** في آداب البحث أي القواعد التي يتوصل  
بها الى معرفة كيفية الاحتراز عن الخطأ في المناظرة واليه  
اشار على سبيل العطف التفسير بقوله وطرق المناظرة  
هذا وقد قيل البحث في الاصطلاح اثبات النسبة الالهيّة  
او السليّة بالاستدلال بنقش فيه بانه لا يصدق على  
المنع المجرد وايضا يلزم ان يكون اثبات المعلل حكما  
بالاستدلال من غير حصر مخصوصه بحيث لا  
يحتسب منك ولا مناظرة اللهم الا ان يلتزم **فقد**  
التي يحتاج اليها وفيه ان حذف الموصول بدون الصلة  
فلما يصار اليه في السعة فلا وجه لارتكابه مع وجود  
بدون الصلة

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وجه آخر كما لا يخفى **فقد** كل متعلم الظاهرة لا دخل للوصف  
اذا هو يوجب الكسب **فقد** لنظمه كك ما فيه وهو ما قيام  
الصفة الواحدة بالذات مجلدين واما حمل الشيء على الشيء  
الاخر مع انتفاء مبدء الخمول عنه وكلاهما ظاهرا بطلان  
كذا نقل عنه ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون مراد ذلك القائل  
انها امر واحد بالذات والماهية لكنه يتعدّد باعتبار انفعال  
خصوصية ما كان الحيوانية بل الانسانية مثلا امر واحد  
بالذات والماهية لكنه يتعدّد باعتبار انفعال الخصوصيات  
فيحصل بهذا الاعتبار في محال متعدّدة فالجواب من هذا الذي يرد  
من سوق العبارة ان المرص في هذه ذاك لا ما قيل لما قيل ان  
من تقاعد عن السلوك بالمرتبة فاقد لما يوصله وليس  
بضال فالترغيب في بط والقول بما يشتر بصفة غير صحيح  
واما النسبة بين التعريفين فقد قيل ان الكتاب اعم مطلقا  
لانه يصدق على ما اذ لم يسلك شخص طريقا أصلا قد يناقش  
والجواب عنه بان يقال ان المراد من البداية في الآية البداية  
النافعة مدفوعة بان الاصل في الاطلاق هو الحقيقة والحق ان  
الفضل ايضا في مقابلتها لكن ما ذكر ان راجع هو المشهور  
المعنى في الاصل في الاطلاق المفعول واما كونها مشتركة بين  
الاخرين فلا يصح جعل الاصل في الاطلاق حقيقة في احد  
منها بل لا يصح جعل الاصل في الاطلاق حقيقة في احد  
منها بل لا يصح جعل الاصل في الاطلاق حقيقة في احد

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له

وهو حقيقة الرسالة م فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولى ليس باولى يجب بان  
كقوله ان الله ملائكة يصلون على النبي على ان يسمعوا  
له قولهم لا يضر الله شيئا ولا جرم له



الحق في قوله فقد قيل

فيه بأن الأول يصدق عما إذا استدل الاستدلال بغير موصل  
إلى المطامع وجود دليله موصل إليه ولا يصدق الثاني لأنه  
لا يقال أنه فاقد لما يوصله إليه في النسبة بينهما هي العموم  
من وجه العموم مطلقاً **قول** ويقابلها الهداية والاستدلال  
يعني أن مقابلة الضلالة هي الهداية لازماً بمعنى الاستدلال  
وأما الهداية مستعداً فهو مقابلة الاضلال واكمل وأردف

التشريع يلزمه به الجوهرى وغيره ومن هذا الفرق اندفع  
 وهذا الفرق <sup>بطلان</sup> ما قيل من ان تعريف الهداية بوجود ان ما يوصل الى الخط فلا يندفع ما قيل من ان  
 بطلان <sup>وجه الاندفاع</sup> قطعاً لان ذلك الوجود ان هو الا متناهى لا الهداية لاحتمال

ان يكون التعريف للهداية بمعنى الاستدانة فاعل الاول يكون

اي يكون مع الهداية والامتناء **قوله** والهداية تطلق بمعنى اما هي قبيل عطف  
لغفال الية لا الية انما اذنة لا الية انما اذنة

لفظ الهداية المرادفة للاقتداء كما يتوهم من  
وجه التوكيد والهداية المطلق منه  
اعادة المعرفة معرفة **فول** الدلالة على ما يوصل الى المطاوعة  
لعله ذكره دون الدلالة الموصلة الى البغية لا لتقاضيه  
بقوله تعالى واما غوث هديناهم فاستجبوا العني على الهدى الاية  
فيكون الموصوف باللام

الهداية هي الدلالة الموصلة الى المطالب الغرض الذي ذكر  
 صاحبها في ذكر الامام الرازي في تفسيره عليه  
 الهداية هي الدلالة على ما يوصل الى المطالب او على ما  
 اولاً فانها مستعجلة في طلب المعنيين كما في قوله  
 انك لا تلهي من احببت في قوله لا تستعمل  
 في معنى الدلالة الموصلة

إلى الدولة على ما يوصل إلى المطبوعات

يُنَاقِشُ بَانَ مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا يَنْقُضُ بَقُولَهُ قَدْ أَنْكَرَ مُتَقَدِّمِي  
 مَنْ أَجَبَتْ الْآيَةُ لَوْجُودَ الدَّلَالَةِ قَطْعًا مِنْهُ عِلْمُهُمْ وَ

التأويل ليس أولى من تأويل غيره قد يقال انه لا يحتمل  
ان يعتقد بما هو موصوف بالفعول النقص واما ما كان في مثل

في الموصلة فلا نقص تأمل **قوله** والتفهم أي تفهم مقاصد هذا جوابي ل سوال مفكر مجنون

قد مضى ما مضى فتأصل **ول** مبالغة وتأكيدا قبل افادة

للمبالغة والتعظيم على كل حال من الوجوه في تخصيصه

بقيت بالاول والمبالغة بالثاني من صيغ العطف وقد  
 يقال ان نقل عنه في الحواشي فعل ما ذكره هذا القائل يكون

المحافظ في الحقيقة هو المراجع لا الأدب فها قد

فلم لا يجوز ان يكون الحافظ في الحقيقة هو الادب و

رعاية شرط وانما يصار الى الجواز عند تعذر الحقيقة  
حال  
ما اقامة التبين والمبالغة في صلة مترك التوض

بشرط العاقله







في علم تعريف الحق وهو العلم بالحق  
بما هو عليه في ذاته لا بما هو عليه في غيره  
فقد علمنا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتوحد ولا يتعدد

الشیطان فلوزيد عليه على ارادة الخير ونحن نمانع  
عناؤه لكان اقرب **ول** ومع كون الرسالة مرتبة الى  
لعله انما تعرض به مع وضوح المراد دفعا لما يتوهم من  
ظاهر العبارة مما يفهمه كل احد في مثل قولك رتب  
لبنة على لبنة **ول** بحيث يقع الاحتاد الى حصول  
مع الترتيب لغة ولا يخفى حصوله اصطلاحا ايضا  
اذ يصح اطلاق اسم الواحد على ما وقع بهذا الوضع من  
بين الاوضاع الستة الممكنة التي كل منها مقتضى التأليف  
مطلقا **ول** الفصل الثالث في بيان وجه الحصر في  
الفصول الثلاثة لانه يتعسر في امثاله ذكر الحصر  
العقلي وما ذكر من ان المبحوث عنه اما المقصود بالذات  
اولا والا اول الثاني اما ما يتوقف عليه المقصود

اولا والا اول الاول والثاني الثالث لا يخفى ان قسمة رتبته  
الاخير مرسل على انه يقتضي ان يكون ذكر الثالث عبثا  
فالاولي ان يقال وجه الضبط في الفصول الثلاثة  
اي هو المذكور

في علم تعريف الحق وهو العلم بالحق  
بما هو عليه في ذاته لا بما هو عليه في غيره  
فقد علمنا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتوحد ولا يتعدد

في علم تعريف الحق وهو العلم بالحق  
بما هو عليه في ذاته لا بما هو عليه في غيره  
فقد علمنا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتوحد ولا يتعدد

في علم تعريف الحق وهو العلم بالحق  
بما هو عليه في ذاته لا بما هو عليه في غيره  
فقد علمنا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتوحد ولا يتعدد

في علم تعريف الحق وهو العلم بالحق  
بما هو عليه في ذاته لا بما هو عليه في غيره  
فقد علمنا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتوحد ولا يتعدد

ان المذكور

ان المذكور

ان المذكور اما المقصود بالذات واما ما ينتفع فيه اذا  
وجود الثالث فالاول الثاني والثالث اما ما يتوقف عليه  
المقصود اولا والا اول الاول والثاني الثالث لا يخفى ان قسمة رتبته  
الفصل الاول في التعريفات اعلم ان المباحث يحتاج اولا  
الى معرفة المفردات اذ هي اسبق من معرفة المركبات  
وثانيا الى معرفة ترتيب البحث بتوجيه النقص والمعارضه

وغيرها مما وثائق الى معرفة كيفية استعمالها في مسائل  
شبه يحصل ملكة الاستحضار من شأنه فذكر ترتيب  
الفصول كذلك **ول** المناظرة قدم تعريفها لان المقصود  
من الرسالة معرفة كيفية المناظرة ومعرفة كيفية الشيء يتوقف  
على معرفة ذلك الشيء لا على معرفة اشياء اخرى وان سلم فليس  
بتلك المناظرة وذلك يقتضي تقدم تعريفها على سائر التعريفات

جزما فلا يرد عليه ما قيل من ان ذلك يقتضي تقدمه على الفصل  
المع المقصود دون سائر التعريفات **ول** او من النظر  
بمعنى الابصار لعله ترك النظر بالبصيرة مع ان المعنى

بمعنى الابصار لعله ترك النظر بالبصيرة مع ان المعنى

في علم تعريف الحق وهو العلم بالحق  
بما هو عليه في ذاته لا بما هو عليه في غيره  
فقد علمنا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتوحد ولا يتعدد

في علم تعريف الحق وهو العلم بالحق  
بما هو عليه في ذاته لا بما هو عليه في غيره  
فقد علمنا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتوحد ولا يتعدد

في علم تعريف الحق وهو العلم بالحق  
بما هو عليه في ذاته لا بما هو عليه في غيره  
فقد علمنا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتوحد ولا يتعدد

في علم تعريف الحق وهو العلم بالحق  
بما هو عليه في ذاته لا بما هو عليه في غيره  
فقد علمنا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتوحد ولا يتعدد



فيكون ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى

ذكر في شرح المقدمة اقل ما هو في المعنى المصطلح  
 عليه فلم يستحسن ذكره بين معانيه اللغوية بناء  
 على ان اللغوي يكون غير الاصطلاح فينا قش بان  
 المغايرة حاصله من باقي القبول بل اختياراً على الفكر  
 مع كونه اخيراً اشجاراً بانها منه والتوجيه بانها اظهر  
 ما خفي واخفى ما ظهر تعسف لا يخفى واما لان النظر  
 في هذه الايات في نظيره مثل كتاب الصالح المتداول  
 المتكفل بتفاصيل اللغة حقيقة وهو مجازاً وكذا  
 في مجمل اللغة فينا قش فيه بانه وارده الكلام اكثر  
 من ان يحصى مثل قوله تعالى قل انظروا ما اذ في السموات  
 وقوله فانظروا الى اثار رحمة الله الالية حتى ان الائمة  
 اثبتوا وجوب النظر في معرفة الله تعالى بامثاله وقال  
 البهشي في كتابه النظر يستعمل على ضرب من المعاني  
 كلها يرجع الى اصل واحد وهو طلب الادراك منها النظر  
 بمعنى الانتظار وبمعنى الرحمة كقوله تعالى ولا تنظر اليهم و  
 الاول

فيكون ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى

وبمعنى التامل كقوله تعالى انظر كيف فضلنا الايات وقوة  
 اولم ينظروا في ملكوت السموات وقوله تعالى افلا ينظرون  
 الى الابل وبمعنى المقابلة كقوله تعالى داري تنظر الى دار فلان  
 الى غير ذلك ومن هذا النقل ظهر وجهه وجه آخر وهو ان  
 نكون من النظر بمعنى المقابلة وهو اظهر من الكل **قوله** هي  
 النظر الى قال المصنف في شرح المقدمة قال المصنف في شرحه هي  
 النظر من الجانبين في النسبة بين الشيئين اطواراً للقول  
 وفيه بحث اذ هذا مفارقة لا مناظرة والصواب انها  
 مدافعة الكلام من الجانبين اطواراً للصواب وقد عرفها  
 ههنا بما عرفها به مصنف المقدمة متابعاً له **قوله** بل  
 التفات النفس الى اي لا بمعنى الفكر الذي هو ترتيب امور  
 معلومة للتأدي الى مجهول وسيظهر فايدته **قوله** يدل علمه

فيكون ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى

فيكون ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى

لا يحق اما ان المراد يدل على النظر بالمعنى المذكور لا بمعنى الفكر  
 الذي هو ترتيب امور كما هو الالام بالمعنى على ما استطلع عليه  
 فقد يناقش في الدلالة على ذلك الالام الا ان يقال الالام

فيكون ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى  
 والى ان النظر في هذه الايات هو في الحقيقة النظر في حقيقة الله تعالى

بل



انهم استعملوا لكن الكلام في انتهاضه دليلا عليه واما ان  
 المراد يدل على انه هذا المعنى لا يمنع الابصار فهذا الكلام  
 من وان سلم انه صادق لكن لا حاجة لاحد الى هذا التبيين في النظر بالبيان  
 ولا فائدة يعتد بها فيه على ما لا يخفى **وقد قيل** ان الاشياء  
 بالاستدراك كاقول واجيب بان مقتضى **اللفظ** بالمطابقة  
 لانه بالوضع وقيل هو بمنزلة قولك هي الفكرة النسبة فلا مهور في التوفيق

استدراك لكن الصريح ليس بخبره **قوله** اي من جاني المحتاحين  
 نقل عنه في الحواشي وانما يقل في جاني المحتاحين والاصل كما قال  
 غيره ليشا ولالتعريف صورة المعارضة بلا تكلف وسيطر

بقوله المحتاحين فائدة اخرى **قوله** وانما قيد بقوله الخ  
 تعليله يقتضي ان لا يقتيد به اذا فائدة حينئذ للتقيد  
 فالاولي ان يجعل كشفا لا قيدا او يقال صريح بهذا القيد  
 ليحصل الاشارة بالمطابقة كما هو طريق التعريف عن النظر

الواقعة في الاطراف وهكذا الكلام في قوله وكذا تقتيد  
**قوله** من تحقيق قيود هذا التعريف يندفع عدة سوالات

اوردوما

اوردوما عليه احدها الى هذا يندفع من قوله ولا ينافي  
 ايضا كون شي آخر غرضنا مع توجيهه ان غرضيته  
 اظهار الصواب لا ينافي غرضية التخليط لان المناظرة

المخالط بحسب النظر صدق ان بجهة اظهار الثواب نعم  
 ينافي غرضية الاصابة اذ بينه وبين اظهار الاصابة  
 فرق وفيه ليس اظهار الصواب غرضنا بحسب الحقيقة  
 للمخالط من بجهة بل بحسب الظن والكلام فيما هو غرضنا  
 بحسب الحقيقة من البحث فها متافيان وايضا لا يندفع

منه لا غرض له فيه سوى التخليط كما يشعربه قوله فقط  
 الا ايتسفت واما عدم كونه مناظرة اصطلاحا  
 فممنوع اذ اكثر المباحثة والمناظرة الواقعة بين  
 النظائر في المخالطة والجدل ليس اظهار الصواب لوسلم

فلا يندفع من حقيقة القيود بل من ظاهر قيد اظهار  
**قوله** وثانيها الى يندفع من قوله لا يوجب حصوله الى **قوله**  
 وثالثها الى يندفع من قوله بمعنى التفات النفس الى المعاني

وهو النصف من كون يكون المراد من الصواب  
 انما هو الصواب لا هو الذي لا يشا وفي من النظر  
 حسب الاخبار فاضل في سبيل

لان المراد من قوله وانما قيد بقوله الخ  
 من تحقيق قيود هذا التعريف يندفع عدة سوالات

اقول لانه ان يكون قوله اشارته يندفع من حقيقة  
 القيود فليسا لانه فاع الاكثر من تحقيق القيود  
 ولا ينافي انه فاع البعض من ظاهر القيد



منه من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له

اي لا يمنع الفكر الذي له فان نفى كل لها التقات  
 الى المعاني وان لم يكن لها فكر بالمنع المذكور قد يناقش  
 بان الابد له من الحركات الفكرية ليس علم ان  
 منعه واردا لا اذ من المقدمات ما لا يتوجه عليه  
 المنع اصلا كالبديهيات فبالضرورة له ترتيب امور  
 معلومة على وجه يؤدي الى استعمال مجهول وهو مورد  
 المنع الا ان يقال لا دخل لذكر الفكر في كون البحث مثارة  
 وانما الدخول للفكر الواقع في نفس الحكم المتنازع فيه  
 بثبوت او نفي **قول** وراجها هو مركب من ثلثة  
 صور يندفع من قوله المتخاصمين يناقش فيه انه  
 لو ذكر المعلل والمنع بدل المتخاصمين كما ذكره غيره  
 يندفع ايضا فلم يكن لتحقيقه دخل اللهم الا ان يقال  
 في عدم صدق المعلل والمنع على الصورة الاخيرة كلفة  
 لانه لو فرض شخص سلم ثبوت حكم كدوث العالم مثله  
 وبرهن عليه في نفسه من غير تلفظ واخر يمنع في نفسه

منه من غير ان يكون له

منه من غير ان يكون له

ولا تملك

ويكون ان يكون له من غير ان يكون له

منه من غير ان يكون له

منه من غير ان يكون له

ولا تسلم يصدق عليها المعلل والمنع لوجود التعليل  
 والمنع منها لكن لا يصدق عليها اسم المتخاصمين لان  
 الخصومة يقتضي ان يتكلم كل منهما مع صاحبه وان يعلم  
 حاله واليه اشار بقوله بلا كلفة هذا وفيه انه لو فرض  
 مناظران بلغ حالهما من التصفية الى حيث يعلم كل ضحية  
 صاحبه وينظر كل في نفسه مع الآخر مناظرة كالمناظرات  
 الواقعة فيما تقدم بين الحكماء الاشراف المتألمين  
 الصامتين لا يصدق التعريف على مثل هذه المناظرة اللهم  
 الا ان يقتضي في الخصومة مجرد العلم واما منع كونه مناظرة  
 اصلا حاشا فلما لا يستحسنه عقول الفحول في احد جانبي  
 الحكم فقط انما قال فقط لان المتعلم اذا خالف المعلم  
 انقلب خصما وصار البحث مناظرة **قول** والمتخالفين  
 من غير تكلم قيل كون اظهار الصواب غرضا يخرجهم اذ  
 هو بدون التكلم غير متصور وفيه ان كونه غرضا لا يجب  
 الحصول بل قصد كاف فيه **قول** وتلفظ ارد فيه فحاشا

منه من غير ان يكون له



لما عسى أن يتوهم من الكلام الكلام النفي وإن كان  
 بعيد **قول** إشارة إلى فيه إشارة إلى أنه غير مقصود  
 بالذات فلا ينافي كونه بالمطابقة على أنه التزامي واضح  
 كالمطابقة والآ فكيف محل **قول** والجوابين إلى قبل  
 اعتبار الدلالة بالمطابقة في البصيرة على العلة الفاعلة  
 ليس بعد من اعتبارها في الجوابين وفيه ما فيه **قول**  
 وقد يقال إلى ما يتوهم من أن صبغة المضارع المصدرية  
 بقدر إشارة إلى ما قبل من أن العاقلة قابلة لا فاعلة  
 ليس شيء لا هنا قابلة لا ادراك فاعلة للنظر والتشيب  
 بلا ريب بل هي إشارة إلى الخطأ مرتبة من  
 الأول كما سيح **قول** وأيضا يجب أن يكون في كون  
 الصورة مستقدمة عليه بالوجود من غير أن لا مكان الحقيقة  
 اللهم إلا أن يقال معناه أن وجودها بالذات مستقدمة  
 عليه لكن لا يساعده اللفظ **قول** على أن اطلاق  
 اسمي الصورة إلى وذلك لأن العرض لا مادة له ولا صوت

الامر  
 لا ريب بل هي إشارة إلى الخطأ مرتبة من  
 الأول كما سيح **قول** وأيضا يجب أن يكون في كون  
 الصورة مستقدمة عليه بالوجود من غير أن لا مكان الحقيقة  
 اللهم إلا أن يقال معناه أن وجودها بالذات مستقدمة  
 عليه لكن لا يساعده اللفظ **قول** على أن اطلاق  
 اسمي الصورة إلى وذلك لأن العرض لا مادة له ولا صوت

ونقش فيه بالمنع **قول** ويح يندفع أي حين إذا كان  
 اطلاق اسم الصورة والمادة إلى وفيه أن جعل ذلك  
 علوة يقتضي أن يندفع كل من الظاهرة الاسولية  
 بكل عام ذكر قبل كلمة العلاقة وبعد ما كما هو طريقها  
 وليس كذلك كما لا يخفى على من يجتنب عن التكلفات  
 الباردة وقد يتوهم اندفاع السؤال الأول بما ذكر  
 بعد ما لكنه وهم لأن جعل النسبة مادة والنظر  
 صورة على سبيل التشبيه لا يصح المحل **قول** بحسب الحقيقة  
 أي المعرفة بحسب الماهية لا المعرفة بحسب الوجود **قول**  
 كالمعجون والبيت عبارة عن فاضل الممتنع يشعرباها  
 من الماهيات الاعتبارية إلا أن يحل على الابد **قول**  
 المحققون نقل عنه في الحواشي عما وصف المتقدمين  
 بالمحققين إشارة إلى أن كلامهم أقوى من كلام المتأخرين  
 ومع ذلك قدمهم في الذكر لأن منافاة كلام المتأخرين  
 أشد من منافات كلام المتقدمين أياء فتأمل **قول**

الامر  
 لا ريب بل هي إشارة إلى الخطأ مرتبة من  
 الأول كما سيح **قول** وأيضا يجب أن يكون في كون  
 الصورة مستقدمة عليه بالوجود من غير أن لا مكان الحقيقة  
 اللهم إلا أن يقال معناه أن وجودها بالذات مستقدمة  
 عليه لكن لا يساعده اللفظ **قول** على أن اطلاق  
 اسمي الصورة إلى وذلك لأن العرض لا مادة له ولا صوت





علمنا

بالشكل الاول والقياس الاستثنائي المتصل والمنفصل  
لانها لا تستلزم نتائجها كسابل بدية تكن يدخل  
اشكال تلك الاشكال من تفسير بقوله وهو ان يحصل  
المطابق كما لا يخفى لا يقال المراد من اللزوم اما بين او  
غير بين او اعم منهما والبيتين <sup>أي الدليل</sup> ير وعليه الاشكال الغير  
البيتية الانتاج وايضا البيت من البديهيات فينافي  
كونه عاوجه النظر والاكسب وكذا الاعم بالنظر الى قسم  
البيتين واما غير البيت <sup>غير</sup> وعليه الاشكال البيتية الانتاج

استدل بوجوه المذموم على وجوه  
اللائق بقوله لئلا يكون لنا  
اننا نأخذ من صفات الحيوان  
اننا نأخذ من صفات الحيوان

کاشکال التلک

الاول في شاول  
عظيم البصيرة



فليس من فروع الدين البينة  
كما في كلامه

جواب لا يقال

لانه يقال المراد هو الاعم ولا ينافي قسم البين كونه  
على وجه النظر والاكتمال عما فسرته تأمل **قول**  
صاحب التعريف فيه اشعار بان هذا التعريف غير  
محقق بالمص بل منقول عن القوم كما نقل عنه في الحاشية  
**قول** اي لا يكون عينه ولا جزؤه تفسيرا لقوله ما يكون  
وراء ذلك المذموم ولا يلزم عليه مثل قوله ان كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة يلزم  
النهار موجود لان اللازم قضية دون الجزاء فلا  
يكون عينه **قول** دليل بلا اشتباه فيه اشتباه بناء  
على ان دلالة الكل على الجزاء واستلزامه اياه هل هو  
على وجه النظر والاكتمال المشروط فيما سبق او لا  
فان كان فلا اشتباه **قول** فان الدليل عندهم ولا  
يتوهم ان في كتب المنطق قد يستدل بثبوت الكل  
على ثبوت الجزاء كما استدل في وجود الكمال الطبيعي في الخارج  
بوجود هذا الحيوان فيه مثله لان فيه ترتيب اقوال

هذا هو المقصود من قوله  
على وجه النظر والاكتمال  
فان كان فلا اشتباه

هذا هو المقصود من قوله  
على وجه النظر والاكتمال

هذا هو المقصود من قوله  
على وجه النظر والاكتمال

هذا هو المقصود من قوله  
على وجه النظر والاكتمال

كما لا يخفى

كما لا يخفى **قول** في يخرج الحافه وان لم من المقديني  
بالمقدمات التصديقي بكل واحدة منها الا انه ليس وراء  
ذلك المجموع نوقش فيه بان المقديني بكل منها حاصل  
قبل الترتيب وان معنى اللزوم فيه كون الاول علته  
للتاني وهذا ليس كذلك **قول** من حيث الظاهر عن  
حاشيته حاصلها انه انما قال ذلك لخروجه مما سبق  
من ان المراد هو اللزوم على طريق النظر والاكتمال  
لكن يتناول التعريف نظرا الى ظاهر الاطلاق **قول**  
المراد بان في مذهبنا ما هو المشهور من معناه اللغوي  
اشعارا باختلافات الواقعة فيه كما صرح به ابن فارس  
في محله حيث قال ولاهل العربية فيه كلام كثير وقال  
صاحب المغرب ان في اللغة ما يعلم ويخبر عنه وقال  
طائفة ان في العلم الموجود فقط فلا يطلق على غيره و  
قال الجاحظ وطائفة اخرى هو المعلوم الى غير ذلك **قول**  
اعني ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه في اشتهاؤه خفاء سيما

هذا هو المقصود من قوله  
على وجه النظر والاكتمال

لان دعوى الاشتمال في محل الاختلاف  
غير مستقلة اليه كما ان دعوى  
الضرورة في محل النزاع غير  
مستقلة اليه



[illegible]

نفاذ

[illegible]

نظر الخ ويمكن ان يقال ان اراد ان اللزوم عبارة عن  
ضرورة تحقق احدهما عند تحقق الآخر بحيث يلزم من  
العلم باحدهما العلم بالآخر من غير توقف عما شئ فهو  
م اذ من اللزوم ما هو بين كذلك وغير بين ليس كذلك  
وان اراد ذلك مع التوقف او مطلقا مع ان العبارة لا  
يساعد فهو لا يجدي نفعا كما لا يخفى ومهنا بحث  
دقيق افادنا الاستاذ المدقق اعلاه درجته في  
اعلى عليتين وهو انهم قالوا المراد باللزوم اعم من  
البيان وغيره ليشتمل التعريف جميع الاقسام <sup>التي هي بين</sup> من بين الانتاج  
وغيره فيقال عليه ان غير البين ما يحتاج في العلم باللزوم  
بين اللازم والملزوم الى وسط مع تحققهما وتحقيق اللزوم  
بينهما في نفس الامر سواء علم اولم يعلم ولا يصح ذلك المعنى  
مهنا لان اللازم هو العلم وهو غير تحقق جزمنا ولو قلت  
العلم بالنتيجة عند ملاحظة الوسط متحقق في نفس الامر  
يقال في يكون العلم بها لازما بينا لانه لا يحتاج اذ ان



الى وسط العلم بالذوم بينهما فلا حاجة الى تعليم التعميم  
 فتأمل **قوله** وهو ان الذوم عبارة ان نقل عنه سؤال وجواب  
 اما الوال فخالصه ان الذوم هو الحصول لا ما ذكرته فحين  
 يلزم يحصل فلا يلزم عدم الانفكاك اما الجواب فهو انه  
 اردت به ان حصول العلم بالدليل كاف في حصول العلم  
 بالدلول فالجواب ان اردت به ان العلم  
 بالدليل خلافاً لذكر الحصول فيلزم ان يكون اجزاء الدليل  
 دلائل بالنسبة الى المدلول على ان حمل الذوم على ذلك بعيد  
 يناقض فيه اننا نريد ان العلم به دخله مقيداً اعم من ان  
 يكون كافياً او يحتاج الى وسط فجزء الدليل ليس كالدليل  
 نعم حمل الذوم على ذلك بعيد كما قال بريكادان يكون خطأ  
**قوله** ان لا ينفك ان نقل عنه انما نقل عنه يلزم ان يتبع  
 اقتصاراً على تقدير الكفاية واشعاراً بان دوام الانتفاء  
 ايضا لازم كالا متناع والظاهر ان الضرورة هي نفس  
 امتناع الانفكاك فينبغي ان يجعل الغير لازماً **قوله** الاظهر

لا يلزم يحصل فلا يلزم عدم الانفكاك اما الجواب فهو انه  
 اردت به ان حصول العلم بالدليل كاف في حصول العلم  
 بالدلول فالجواب ان اردت به ان العلم  
 بالدليل خلافاً لذكر الحصول فيلزم ان يكون اجزاء الدليل

دلائل بالنسبة الى المدلول على ان حمل الذوم على ذلك بعيد  
 يناقض فيه اننا نريد ان العلم به دخله مقيداً اعم من ان  
 يكون كافياً او يحتاج الى وسط فجزء الدليل ليس كالدليل

انه لا يعدل وجه الظهور ان الذكر يقتضي ظاهراً ان يكون  
 من تنمة التعريف وايضاً لو لم يكن منه لانتقض بالمعنى  
 ظاهراً اما وجه الظهورية فهو انه غير محتاج اليه لاندفاع  
 النقض بامتناع لزوم الدور الظاهر على تقدير كونه منه  
 وان امكن دفعه بوجهين وعدوله المص عن اللفظ ان  
 وعدم وجوده في بعض النسخ واعتراض المص على التعريف  
 المشهورة شرح المقدمة بان الدليل والمدلول متضايقان  
 فلا يجوز احدهما في تعريف الآخر **قوله** الظن بوجود المدلول  
 قيل عليه الامانة لا يخفى اما ان يكون دليلاً اولاً فان كان الاول  
 بالمدلول يلزم من العلم به العلم لا الظن وان كان الثاني كيف يصح ذكر  
 المدلول لانه المعلوم لا المظنون على ما تقرروا ايضا لا يكون  
 الا بازاء الدليل كما يفهم فيمكن من قوله وهو المدلول  
 اجيب بان الدليل ولا يتم استلزام العلم وكيف يتلزم وهو دليل ظني  
 وفيه نظر بالنظر الى مقتضى تعريف الدليل على ما تقرروا واطلاق  
 الدليل على معنى آخر بعيد عنه فالاولى في الجواب اننا نحار الشك

لا يلزم من العلم به العلم لا الظن وان كان الثاني كيف يصح ذكر  
 المدلول لانه المعلوم لا المظنون على ما تقرروا ايضا لا يكون

اجيب بان الدليل ولا يتم استلزام العلم وكيف يتلزم وهو دليل ظني



ولا محذور لان اطلاق المدلول مهننا بحسب اللغة او على تقدير  
 دليل آخر مثل ان بطلان المدلول الواحد مع دليل وامارة فالدليل  
 يلزم من العلم به العلم بالمدلول والامارة يلزم من العلم بالظن  
 بذكر المدلول لكنه تكلف اما الاعتراض بلزوم الدور على تقدير  
 كونها دليلا فغير متوجه لتوقف معرفة المدلول على العام دون  
 الخاص **قول** هو الاعتراض الذي يدخل فيه الامارة المظنونة لكن  
 لا من حيث المظنونة ومن جزم جواز العلم بمعنى الظن مهننا  
 فقد توهم ومما صدق التعريف في علم الدليل القطعي اذ لا  
 شك ان يلزم من الظن به الظن بوجود المدلول كما يلزم من  
 العلم به العلم بوجوده وايضا في تناوله الامارة المقطوعة  
 في بحث اذ ربما يتوهم لا يعقود الظن مقام العلم **قول** على غيره  
 من الادراكات كالشك والوهم من قال يصدق عليها تتبع  
 الامام ومن تابعه في جعلها من اقسام التصديق لكن غير صادق  
**قول** لتحقيق الوجود الذي هو هذا المعنى على مذهب من يقول  
 بالوجود الذهني دون من ينكره **قول** فله تم انه نقيض للوجود

قال

في الجملة

ان العلم بالوجود لا ينافي العلم بالعدم  
 بل العلم بالوجود لا ينافي العلم بالعدم  
 بل العلم بالوجود لا ينافي العلم بالعدم  
 بل العلم بالوجود لا ينافي العلم بالعدم

في الجملة يناقش فيه بانه نقيض للوجود بالكلية وصدق الاخص  
 يستلزم صدق الاعم وفيه المطلق ويدفع بالتأمل فاقول **قول**  
 نعم ان في هذا الجواب هذا ان في قوله واجيب الحاصل ان يلزم  
 من العلم به وجود العدم في الذهن لا العلم والظن بوجوده فيه  
 كما قرئ **قول** وهو ان ما يلزم من العلم بالدليل الى الانسب ان يقول  
 ان ما يلزم من العلم بالامارة في صورة النقص انما هو الظن  
 بعد المدلول لانه ذكر النقص في تعريف الامارة كان ذكر اشعار  
 منه بوروده ايضا على تعريف الدليل بانه ما يلزم من العلم  
 به العلم بوجود المدلول كما قالوا **قول** لا العلم الى وذكر لان  
 اللازم هو وجود عدمه في الذهن بناء على ان الوجود والعدم  
 للشيء علم وعلم ما قيل فله يلزم العلم بوجوده فيه ولا العلم بوجوده  
 عدمه فيه بل العلم بعدمه فقط قيل فله هذا يلزم ان يكون ما  
 يلزم من العلم به الظن بعلم المدلول امانة وليس الامر كذلك  
**قول** فالاقرب اي اقرب الى الصواب وليس بصواب كما ينبغي  
 لانه اصوب كما ينبغي **قول** بل وقوعه الى ولو قال المص بالمدلول

الظن  
اشارة

الا انه اول كما ينبغي



لم يحجج الشارع الى هذا التأويل البعيد وابعده من جعل معنى  
 بوجود المدلول راجعا الى المدلول الموجود على طريقة مجردة قطيعة  
 وتأويل الوجود بالموجود كما لا يخفى **قوله** لان العلم بالدليل الخ  
 المراد منه اما الدليل القطعي الذي حمل التعريف عليه فليس الكلام  
 فيه بل في الامارة واما الدليل الظني الذي هو الامارة فتقوله انما  
 يؤدي الى عدم وكذا عدم الاستقامة واما العلم فليس الكلام فيه  
 ايضا بل في الاخص على ان قوله انما يؤدي الى عدم لان التعريف المركب  
 من مقدمات ظنية دليل يؤدي الى الظن عندهم ايضا **قوله** لان  
 منه ما يكون ظنه الخ يناقش فيه بانه يصدق التعريف عليه لكن يبينه دليل يؤدي  
 لا من حيث المظنونة بل من حيث انه لو تعلق العلم به يلزم الى اليقين  
 الظن ايضا بلا شك الا ان يقال انه عندهم دليل من حيث المظنونة  
 ايضا ولا يصدق التعريف عليه من تلك المظنونة ولعل قوله فليتامر

اشارة الى ذلك **قوله** يسمى علة يناقش فيه بان العلة هي ما  
 يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه فهذا لا يصدق عليه وجوده وانما لم يقل  
 علة لعدم ويدفع بان عدمه لا علة له كما سيجي او بان الكلام يتناول ما يتوقف عليه  
 عدم الشيء والى ههنا  
 من حيث هو وجوده  
 يريد ان يبين ما يتوقف  
 وجوده على لا غير ذلك

في العلة

والعلم بالمدلول لا يوجب وجوده  
 بل يوجب العلم به  
 والوجود لا يوجب العلم به

في العلة الناقصة للوجود **قوله** الخارج هو من قبيل صفة جرت  
 على غير من هو له **قوله** واما تصورها ومن جعل المقسم الشيء  
 الخارج يخرج تصورها عن المقسم **قوله** بان قالوا ان العلة الخ  
 المراد من العلة لا يخرج اما ما يتناوله قوله كل ما يتوقف الخ  
 كما هو الظاهر في تناوله التامة ايضا لان قوله ما يتوقف الخ  
 يصدق على الجملة ايضا لكن لا يتناوله الاقام واما العلة  
 الناقصة فكل ما نقص من الجملة في ناقصة مجتمعة كانت  
 او منفردة لعدم الواسطة فالمجموعة من الهيولى والصورة  
 ناقصة 2 وهي نفس المحلول كما نقل عنه في المحل فكيف  
 يصح قوله لا متنازع ان يكون نفس شيئا دعوى البداهة  
 على ان الاقام لا يتناول المجتمعة الا ان يخص المقسم  
 بالمنفردة ويمكن ان يدفع كون المجتمعة من الهيولى  
 والصورة اعني نفس المحلول علة لعدم صدق تعريف  
 العلة عليها تأمل **قوله** في العلة الصورية قيل عليه  
 صورة السيف قد تحصل في الخشب لا سيف اجيب



بان الصورة السيفية المعينة غير حاصلة بل فجزء من نوعها  
 ونوقش بان اذا حصل فرد آخر من نوعها حصل السيف جزءا  
 ويقال عليه ايضا انه يصدق على الجزء الاخير من الصوت ويجب  
 بان ينبغي ان يكون بحيث لا يدخل كونه بالفاعل من آخره ويؤثر  
 تقديم الحار والمجور وفيما ان يشكك صدق على الصوت الاله  
 الا ان يفتقد المدخلية بالتقريب تأمل قوله في العلة الغائية  
 قد مر حوا بان العلة الغائية هي الجلوس في السرير مثلا ويلزم  
 مما ذكر ان يكون هو تصور الجلوس لانه المؤثر في المؤثرية  
 دون الجلوس ولو سلم ان المؤثر هو الجلوس فلا يحصل بيان  
 تغير تصور بالشرط بل تغيرها بها ويمكن ان يقال كون  
 الجلوس مثلا علة باعتبار تصور والآفاق الجلوس متأخر فلا  
 يكون علة فصح الكلام وثبت المرام قوله في الشرابط  
 والآلات الوجودية ان كانت ولطمة بين العلة والمعلول  
 في وصول الاثر في الآلة والآفاق شرط كالداعية والوقت  
 والمعاون والاولى ان يجعل الموضوع وامكان المعلول وكذا يصح في الاربع  
 في ان يفتقد بانها

الآلة

الآلة وارتفاع المانع من الشرابط كما فعل البعض  
 وربما جعلوا هما من تامة الفاعل ومنهم من جعل وجود  
 الشرط وعدم المانع من تامة الفاعل وقد يجعلان من تامة  
 المادة ومنهم من جعل الادوات من تامة الفاعل وما عداها  
 من تامة المادة **قوله** العلة التامة وهي اذا كانت مركبة  
 فكل واحد من اجزائها يتقدم على المعلول تقدما ذاتيا واما  
 الكل من حيث هو كل فففيه اشكال اذ مجموع المادة والصورة  
 هو نفس المعلول ولا يتصور تقدمها على نفسها فضلا  
 عن التقدم مع امور آخر بل يقال يلزم ان يتأخر العلة  
 التامة عن المعلول تأخرا بالذات كما هو شأن الكل والجزء  
 وقد يمكن ان يقال ان الميولي والصورة على سبيل الاجتماع  
 نفس المعلول والجزء من العلة التامة هي الميولي والصورة  
 على سبيل الانفاد فالمعلول اعني المجتمعة من الميولي والصورة  
 ليس جزء منها كما بسيط والدليل على ذلك عدم صدق تعريف العلة  
 على المجتمعة كما مر فتدبر **قوله** لا يصدق على علة العدم

قوله ولينفذ احدوه الى لا يظهر بذكر صحة الاخصار  
 في الاربعه وقد يقال ان من تامة المانع بواسطة انها  
 لا تفسر بتعريفات بيقينان الصوت لا بعد انقضاءها

الكل



ضمير سان  
في قوله انما

اي التامة فهي عدم العلة التامة وقيل لاخير في ذلك لانها ليست  
بعلة في الحقيقة لان العدم لا تأثير له ولا تأثير فيه عما تقرر  
لا يقال قد يكون له تأثير جزما لعدم الباب في مكان الدخول  
وكعدم العود في سقوط السقف لانه يقال لا بل العدم كاشف  
عن شرط وجودي فان الاول كاشف عن وجود فضاء له  
قوام يمكن النفوذ فيه والكتا عن وجود مسافة يمكن تحرك  
السقف فيه **قوله** مطلقا يعني مؤثرا كان او غير مؤثر  
فيندرج فيه العلل القريبة والبعيدة لوجود التوقف  
واعترض بان وجود المخلول لا يتوقف على العلة البعيدة  
كما في الابن والجد كيف وان توقف لزوم تخلف المخلول  
عن العلة القريبة واجيب بان المراد التوقف مطلقا  
اما في الجملة او دايما وحصول ذلك مهيئا امر ضروري لا يمكن  
انكاره **قوله** في اي حين اذا كان اسم العلة التامة حقيقة  
عندهم في جميع ما يتوقف عليه من مطلقا **قوله** تمام ما يتوقف  
عليه في لفظ تمام ايضا يشعر بما يشعربه لفظ الجملة و

المراد تمام

منه انما

وان كان منه انما الامر **قوله** يعني انه في الكلام ذاك  
في الجملة فلا حاجة الى التمام **قوله** لكانا ولي نقل عنه في  
الموتى وانما قال اولى ولم يقل صحيحا او صوابا لانه  
يمكن دفعه باعتبار ارتفاع الموانع في جميع صور  
التعليق ومن مهيئا قيد توجه النقص بقوله عاما قيل  
قيد ينقص بالعلة التامة التي هي الفاعل وحده كالواجب  
لما عايناهم الحكماء بالنسبة الى العقل الاول فانه لا تركيب  
فيه اصلا ولا منكر شرط يعبر وجوده ولا مانع يعبر عدمه  
واما مكان الصادر فهو معتبر في جانب المخلول ومن تامة  
فانا اذا وجدنا ممكنا طلبنا علته فنظهر من هذا النقل  
ما في قوله يمكن دفعه الى آخره فالقول الجامع للعلة  
التامة انها علة لا يتوقف المخلول عاما هو خارج عنها  
هذا ولا ستاد الحق رحمه الله مناقشة في هذا المنقول  
ترتضيها ارباب العقول **قوله** هو في اللغة مصدر علة الخ  
يحمل ان يكون مصدر علة الصبي بشئ من الطعام  
الكلت



قول تبيين علة الشئ ويمكن ان يحمل العلة بعترينة  
التبيين العلم بال مطلوب ولا علم في غير ما فلا يرد عليه ما قيل  
لا يخفى من ان المراد من العلة اما التامة او الناقصة او الاعم

والاول لا دلالة للعام عليه كما لا يستلزم العلم  
كالثالث والجواب بان المراد الاول والعام يدل عليه مع  
القرينة وهي مهمنا ان غير التامة لا يستلزم العلم لا يخرج  
عن شائسته حرازة لان محذور لا يحسن جعله قرينة  
اذ لا علة اخرى ايضا كذا والتثبت بعدم استقامة المعنى  
متك ضعيف سيما في مقام التعريف واما الجواب بان  
القرينة هي العرف والخاص وان المطلق ينصرف الى الكمال  
فغير مرضي لا مكان ان يتناقض مانع باننا لم الاول وكذا  
الكا عند وجود مانع مستندا بانهم قد صرحوا بان  
العلة حيث تطلق تراد الفاعلية واما البوابة فيذكر  
باسمائها والدفع بان الفاعلية لا يجوز ان يراد منها  
مهمنا بمعدل قوله والظاهر ان المراد من هذا الاشارة  
الى ان العلة لا يمكن ان يكون لها علة

قوله تبيين علة الشئ  
قوله العلم بال مطلوب  
قوله لا يخفى من ان المراد من العلة  
قوله اما التامة او الناقصة او الاعم  
قوله والاول لا دلالة للعام عليه  
قوله كالتالث والجواب بان المراد الاول  
قوله القرينة وهي مهمنا ان غير التامة  
قوله لا يستلزم العلم لا يخرج  
قوله عن شائسته حرازة لان محذور  
قوله لا يحسن جعله قرينة  
قوله اذ لا علة اخرى ايضا كذا  
قوله والتثبت بعدم استقامة المعنى  
قوله متك ضعيف سيما في مقام التعريف  
قوله واما الجواب بان  
قوله القرينة هي العرف والخاص  
قوله وان المطلق ينصرف الى الكمال  
قوله فغير مرضي لا مكان  
قوله ان يتناقض مانع باننا لم الاول  
قوله وكذا  
قوله الكا عند وجود مانع مستندا  
قوله بانهم قد صرحوا بان  
قوله العلة حيث تطلق تراد  
قوله الفاعلية واما البوابة فيذكر  
قوله باسمائها والدفع بان  
قوله الفاعلية لا يجوز ان يراد منها  
قوله مهمنا بمعدل قوله  
قوله والظاهر ان المراد من هذا  
قوله الاشارة الى ان العلة  
قوله لا يمكن ان يكون لها علة

قوله العلم بال مطلوب  
قوله لا يخفى من ان المراد من العلة  
قوله اما التامة او الناقصة او الاعم  
قوله والاول لا دلالة للعام عليه  
قوله كالتالث والجواب بان المراد الاول  
قوله القرينة وهي مهمنا ان غير التامة  
قوله لا يستلزم العلم لا يخرج  
قوله عن شائسته حرازة لان محذور  
قوله لا يحسن جعله قرينة  
قوله اذ لا علة اخرى ايضا كذا  
قوله والتثبت بعدم استقامة المعنى  
قوله متك ضعيف سيما في مقام التعريف  
قوله واما الجواب بان  
قوله القرينة هي العرف والخاص  
قوله وان المطلق ينصرف الى الكمال  
قوله فغير مرضي لا مكان  
قوله ان يتناقض مانع باننا لم الاول  
قوله وكذا  
قوله الكا عند وجود مانع مستندا  
قوله بانهم قد صرحوا بان  
قوله العلة حيث تطلق تراد  
قوله الفاعلية واما البوابة فيذكر  
قوله باسمائها والدفع بان  
قوله الفاعلية لا يجوز ان يراد منها  
قوله مهمنا بمعدل قوله  
قوله والظاهر ان المراد من هذا  
قوله الاشارة الى ان العلة  
قوله لا يمكن ان يكون لها علة

لان في علة الاستدلال بالهوان على وجوده انما يتبين مطلوب  
الشئ في الخارج لا يتبين علة في نفسه فالاوّل من ابراهيم واتاه  
العلم به صفة بالظهور الخبيث عن عدم العلم فلا يمكن ان يراه ايضا بالعلم به

اع من الذمينة والى رتبة لكن بطريق عدم الجازية ما يؤثر العلم به في العلم  
بشئ اخر فيكون المخرج بين الحقيقة والى ان استعمال الشئ في معنى  
اولا لا يمكن ان يحمل على الله ايضا بناء على ان الاستدلال به من المطلق  
قد نقص باسم التعليل والعكس الاستدلال كما صرح به في المقدمة البتة  
واتاه في الظهور فاشارة الى قوله كما يقال في قوله **قوله** بتقدير ان  
النسبة الى اصل ان البوابة الى تبيين العلم به في الواقع لا العلم بعلة كحق النسبة  
الى تبيين علمها وهذا معنى افادته العلة في الشئ والى **قوله**  
في اصطلاحهم معنى واحد وذكر المتكفي في الكل واما في التعليل فاما  
نفسها متفاوتة كما لا يخفى **قوله** وهي كون الحكم متقبلا للافلا  
يقال الملازمة في قولنا كلما كانت الشمس طالعت فالنهار موجود متحقق

قوله العلم بعلة كحق النسبة  
قوله لا العلم بعلة كحق النسبة  
قوله لوجه هذا الاقتضاء



قطعاً ولا حكم فيه يتوقف حكماً آخر لعدم الحكم في الطرفين لا يقال  
 الحكم من باب منع الزيادة أو بوجوبها بالقوة مكاناً بالفعل والله  
 بأن الملل في الشرط والملازم الزمان موجود وما عارضها  
 بينهما الملازم لا يلزم عن ضرورة **قوله** اقتضاء ضرورة باللائق  
 بنا في ضرورة الاقتضاء في قولنا كلما كان الانسان ناطقاً فالحي  
 ناطق لان ناطقة الانسان لا يتوقف ناطقة الحي بل الاقتضاء  
 انما وجد فهو ضرورة فلا فائدة في تعيينه بالضرورة  
 ايضا اللهم الا ان يقال المراد من الاقتضاء ما يفهم نظراً الى  
 الظاهر قولنا كلما كان الانسان ناطقاً فالحي ناطق  
 قولنا كلما كانت الشرطية فالنهار موجود من حيث الدلالة  
 على الاقتضاء في الظاهر ثم في قوله لا نقا قبا اشعار بان  
 من الاقتضاء الفروض مؤلّية في حكم المقابلة فيدخل فيه  
 الاقتضاء الفروض كاقضاء كون الشرطية لكون النهار

في قوله لا نقا قبا  
 اشارة الى  
 المراد

موجوداً والاقتضاء الاستدلال كما يقتضاء وجوب التكون على الله  
 بوجوبها على الفقد فقط ما يقال ان الفروض لا يتناول الاستدلال  
 على المتكامل في صفة وبيانها راجعة الى ما هو الملازم بمعنى الفروض  
**قوله** لا فرق بين الملازمة العددية توضيحاً انه لا فرق بين قولنا  
 الملازمة معدومة في النفي وقولنا عدم الملازمة في النفي وبعدها  
 اخرى انه لا فرق بين قولنا الملازمة له وقولنا لا ملازمة له وهذا  
 نظير ما قاله ابن سينا ان امكانه لا ولا امكان له واحد لحد التمايز  
 بين العددية فلا فرق بين الامكان المنفي وبين نفي الامكان في  
 يلزم انتفاء الملازم على تقدير تحققه ويمكن ان يدفع بطريق الى  
 والحق لكن لا بأس ابراهيم لصيق الحق **قوله** لا اهدم احكامه لا فيه اشعار  
 بان الاكتفاء بالمال ووجه جيد **قوله** وبالجملة بين الملازمة  
 وهو لو قال بالذات لا سلك الملازمة كان اولى **قوله** ويمكن ان  
 يجاب نقول في الجواب ان يمكن مننا وجه اخر وهو ان يقال نقض

في قوله واحد لا يعلم منه بالخاصة  
 متعلق بيسمى



المراد من الكلام ان يكون مستلزما للاولى وان كان كذلك فلا  
 ينفي وان كان الاول فموتما بنا فيه بل نقول ان هذا الدليل لا  
 يثبت ان يستلزم مطلبكم اولا فان الاول ينفي وجوب  
 ان لا يثبت دليلكم هذا قد يثبت فيه باننا لانتم هذا في انتم  
 ان يحصل المطلب عنده من غير استلزام تامل **فصل** من المناقضة والنقض  
 والمعارضة المعارضة هي مخالفة في رتبة لان الشكل لا يدعي حقيقة مقال  
 بل غرضه في بيان الشئ او انشاء الشئ وهو لا يندفع بالمعارضة  
 قالوا ولي دفعه لنقض بل المناقضة على ما قيل **فصل** كما بينا عدم الشرط  
 والمشرط وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذي ذكره وقالوا ان المعدوميات  
 بجلتها العدميات هي في الاشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده ما في الوجود وما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والعدم والما لا يقولون به

المراد من الكلام ان يكون مستلزما للاولى وان كان كذلك فلا  
 ينفي وان كان الاول فموتما بنا فيه بل نقول ان هذا الدليل لا  
 يثبت ان يستلزم مطلبكم اولا فان الاول ينفي وجوب  
 ان لا يثبت دليلكم هذا قد يثبت فيه باننا لانتم هذا في انتم  
 ان يحصل المطلب عنده من غير استلزام تامل **فصل** من المناقضة والنقض  
 والمعارضة المعارضة هي مخالفة في رتبة لان الشكل لا يدعي حقيقة مقال  
 بل غرضه في بيان الشئ او انشاء الشئ وهو لا يندفع بالمعارضة  
 قالوا ولي دفعه لنقض بل المناقضة على ما قيل **فصل** كما بينا عدم الشرط  
 والمشرط وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذي ذكره وقالوا ان المعدوميات  
 بجلتها العدميات هي في الاشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده ما في الوجود وما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والعدم والما لا يقولون به

المراد من الكلام ان يكون مستلزما للاولى وان كان كذلك فلا  
 ينفي وان كان الاول فموتما بنا فيه بل نقول ان هذا الدليل لا  
 يثبت ان يستلزم مطلبكم اولا فان الاول ينفي وجوب  
 ان لا يثبت دليلكم هذا قد يثبت فيه باننا لانتم هذا في انتم  
 ان يحصل المطلب عنده من غير استلزام تامل **فصل** من المناقضة والنقض  
 والمعارضة المعارضة هي مخالفة في رتبة لان الشكل لا يدعي حقيقة مقال  
 بل غرضه في بيان الشئ او انشاء الشئ وهو لا يندفع بالمعارضة  
 قالوا ولي دفعه لنقض بل المناقضة على ما قيل **فصل** كما بينا عدم الشرط  
 والمشرط وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذي ذكره وقالوا ان المعدوميات  
 بجلتها العدميات هي في الاشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده ما في الوجود وما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والعدم والما لا يقولون به

فصل

فكيف يحسن هذا الكلام في مقابلة التمسك لا ان يتكلم **فصل** في نقول  
 ايضا في العلم يمكن تمييز التشكيل بنوع اخر وهو انه لا يلزم في  
 لكان ذلك الموضع اما معدوما في الخارج وهو موجودا في السبيل الى  
 قوله لا يستلزم ان لا يكون تلامذا بين الاشياء في الاول بل با  
 عباد العقل والكمالات لان الملازمة بين الاشياء متحققة في  
 سواء وجد اعتبار العقل ام لا بل لو فرض انتفاء العقول كلها لم يمتنع  
 في وجودها ايضا **فصل** في كونها امر عدي فتكون الملازمة امر وجوديا  
 والا يلزم ارتفاع التقييد ولا سبيل الى التلازم اذا كان  
 موجودا خارجيا كانا امرا واحدا بمرتبتي شخصيا على ما تقرر ولما  
 ان يقوم لكل من الطرفين قيام قيام الصفة الواحدة بالشخص  
 ظاهرا فاما باصدهما في حيث انما نسبت بينهما كيف ينصوب قيامها  
 باصدهما ويمكن في هذا التشكيل بوجهين تركناه مما في الا  
 طناب **فصل** في الاصل **فصل** فنقول ان لا منشاء الا لشكك هذا

المراد من الكلام ان يكون مستلزما للاولى وان كان كذلك فلا  
 ينفي وان كان الاول فموتما بنا فيه بل نقول ان هذا الدليل لا  
 يثبت ان يستلزم مطلبكم اولا فان الاول ينفي وجوب  
 ان لا يثبت دليلكم هذا قد يثبت فيه باننا لانتم هذا في انتم  
 ان يحصل المطلب عنده من غير استلزام تامل **فصل** من المناقضة والنقض  
 والمعارضة المعارضة هي مخالفة في رتبة لان الشكل لا يدعي حقيقة مقال  
 بل غرضه في بيان الشئ او انشاء الشئ وهو لا يندفع بالمعارضة  
 قالوا ولي دفعه لنقض بل المناقضة على ما قيل **فصل** كما بينا عدم الشرط  
 والمشرط وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذي ذكره وقالوا ان المعدوميات  
 بجلتها العدميات هي في الاشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده ما في الوجود وما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والعدم والما لا يقولون به

المراد من الكلام ان يكون مستلزما للاولى وان كان كذلك فلا  
 ينفي وان كان الاول فموتما بنا فيه بل نقول ان هذا الدليل لا  
 يثبت ان يستلزم مطلبكم اولا فان الاول ينفي وجوب  
 ان لا يثبت دليلكم هذا قد يثبت فيه باننا لانتم هذا في انتم  
 ان يحصل المطلب عنده من غير استلزام تامل **فصل** من المناقضة والنقض  
 والمعارضة المعارضة هي مخالفة في رتبة لان الشكل لا يدعي حقيقة مقال  
 بل غرضه في بيان الشئ او انشاء الشئ وهو لا يندفع بالمعارضة  
 قالوا ولي دفعه لنقض بل المناقضة على ما قيل **فصل** كما بينا عدم الشرط  
 والمشرط وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذي ذكره وقالوا ان المعدوميات  
 بجلتها العدميات هي في الاشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده ما في الوجود وما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والعدم والما لا يقولون به

المراد من الكلام ان يكون مستلزما للاولى وان كان كذلك فلا  
 ينفي وان كان الاول فموتما بنا فيه بل نقول ان هذا الدليل لا  
 يثبت ان يستلزم مطلبكم اولا فان الاول ينفي وجوب  
 ان لا يثبت دليلكم هذا قد يثبت فيه باننا لانتم هذا في انتم  
 ان يحصل المطلب عنده من غير استلزام تامل **فصل** من المناقضة والنقض  
 والمعارضة المعارضة هي مخالفة في رتبة لان الشكل لا يدعي حقيقة مقال  
 بل غرضه في بيان الشئ او انشاء الشئ وهو لا يندفع بالمعارضة  
 قالوا ولي دفعه لنقض بل المناقضة على ما قيل **فصل** كما بينا عدم الشرط  
 والمشرط وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذي ذكره وقالوا ان المعدوميات  
 بجلتها العدميات هي في الاشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده ما في الوجود وما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والعدم والما لا يقولون به



يفتى على القاعدة المشهورة وهي ان الوجود الى بهي هو ما يكون  
 الى بهي طرف الوجود لا طرف الازالة فان قوة كل وجود زبد في الخارج  
 مثلا يقتضيه ان يكون زبد موجودا خارجيا لا الوجود ككان  
 كل من الامرين جازا لانفكاك وان لم يتشكل ان يستشكل بان لا يات  
 من احواله لانفكاكه ولا لا جواز الانفكاكه اذ التفرقة لا لزوم  
 بين شيئين اصله ولو كان جواز الانفكاكه بين الامرين من احواله  
 ذما للزمان يكون دخر ايضا من جهة المعاجير لانفكاكه على وجوده  
 بناء على انه انما من جهة المعاجير اتم فلا بد ان يكون ايضا  
 جازا لانفكاكه من جهة ايضا من جهة المعاجير بدوان يكون ايضا  
 جازا لانفكاكه ومما يروى في كنه غير قاطع فلهذا لم يمتنع  
 اليه الدوران فيكون في اللفظ الحركة في السكون فيلزم عليه  
 الاولى الحركة بوجه البناء يقال عليه لا في انه اتم وضع له اول  
 واما ما كان نقول اول البراءة كمالا فيكون ان يكون النتيجة

في الدوران فيكون في اللفظ الحركة في السكون فيلزم عليه

في الدوران فيكون في اللفظ الحركة في السكون فيلزم عليه

بحيث يحصل عند حصوله شيء آخر تقيد للشيء ينبغي ان يلاحظ  
 على ما ليس له الدوران عما وهو بمنزلة الجسمة مثل ما كان لا  
 لعل قد لم يميز اوجه الاتفاق كوجود ان الكثرة عند الوجود والاشياء  
 الجزئية <sup>فيها</sup> يصح تقبيل الشيء من غير الصلوح وهو بمنزلة الفصل  
 يخرج ما لا يصلح فيه التماثل كجاء الاضربى العلل والمعلول  
 وكما شرط والظلال والساوي وكما في المحل وكل من  
 المتضايفين والمعلولين <sup>منها</sup> المتضاهين <sup>فيها</sup> والاتفاقيات  
 باسرها وذكر للقطع بعدم صلوح العينة فيها لا للقطع بعدم  
 العينة واما مقطوع العينة فداخل قطعا اذ الصالح يشاؤله  
 بالفعلي ايضا <sup>فيها</sup> بسبب حصوله كان في ذاته  
 الى دفع ما قيل من انه لو قال من بعد اخرى ككان اولى  
 وانت ضمير ما لا بد في الاولوية ثم فيه ان من هذا الحصول  
 لو كان سببا لآلة على صلوح عينة المعلول والجزاء الاخير

في الدوران فيكون في اللفظ الحركة في السكون فيلزم عليه



الشروط وكونها فورية التتبع منها اللهم الا ان يقيد بعدم  
 المانع <sup>فيما بعد</sup> ارضى يعني دايما او اكثر بالانقضاء اذا وقع  
 التخلّف وروى عن علم انه ليس بعلية قطعا فكيف يصح التعجيل به  
 بهنالا يقال ربما يقع التخلّف لما يقع من التأخير وهو لا ينافي  
 صلوح العينة على الرتبة يعني بشرطها من كون الموصوف  
 بغيره من غير ان يشار كالطهارة قبل عليه لم يقل عليه احد  
 بالدوران بين الرتبة والشروط لعدم الصلوح يقال عليه  
 هذا هو وجهه او ما عدا فلا على اننا الصالح لا يقع  
 بشرطه من كونه من دار الاسلام لا غير وهو ان وجه المدارج  
 انما هو في جميع انما ان المدارج فالدوران كلي وان وجهه في بعض  
 الازمان فالدوران جزئي <sup>وهو ان بين الدوران</sup> واصل ان بين الدوران و  
 التلازم ان هذا ما اشار اليه جواب فيل دفعنا كما اعرض  
 من انه لا فرق بين الملازمة والدوران اذ يصدق تعريف كل

فيجوز ان يكون وجهه  
 في دار الاسلام لا يقع  
 وهو ان وجه المدارج

منها

منها على الاقر وفيه ان اراد ان لا فرق بينهما <sup>ان</sup> المفهوم وسوم  
 اذ لا يميز من تضاد التعريفين <sup>ان</sup> الذي ادعى الى المفهوم وان اراد  
 ان لا فرق بينهما <sup>ان</sup> المصداق فهو لا يخل كما نعتي التعريفين كما ينقسم لتعريف  
 الجنتين وانما يخل لوصف تعريف كل على الاقر من حيث واحدة فلا يخل  
 الى الجواب <sup>بل مفهوم من</sup> الاطفال او الاثني على تقديم المساواة الا ان يعسف  
 من دون لا يقال يوجد في سنة الصورة التلازم الحكمي ايضا كما  
 لا يقال الكلام باعتبار الجنية واذا اردت بيانها من النسبة  
 ظاهرة نظر الى ان المراد بالمدارح ماله صلوح العينة واللازم من  
 الانسكاك فيمكن اجتماعهما واقتضى كل منهما فاعتبر صوته كما  
 سدا في مطلق الدوران اما الدوران الكلي فلا يصدق به هنا ايضا  
 كالملازمة الكلية وانما الصادق هو الدوران الجزئي كالملازمة  
 الجزئية والظابط ان الدوران ان كان كلياً ضرورياً اخص مطلقاً  
 من مطلق الملازمة الكلية كما ان الجزئي اخص مطلقاً من الجزئية وفي

بل مفهوم من  
 بنت الجواب



قوله لا كليا ضروريا اشارة اليه واما ان كان كليا لازويا فلان  
 فلا يتصور فيها انه لا يوجد الدوران الا مع الملازمة الجزئية  
 هذه التعيين ان برهان فيس مركب من الفج الاول للشكل الثالث  
 كما نقل عنه وبانه ان لا يتحقق فيه كنية سالبة لزوية مثل سلبية  
 اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود فاقول عدم انتفاء سدا  
 الفرج من الموصيتين المزمعيتين كما ذكر المصنف في شرح التفسير  
 والمناقضة اعلم انه بشرط في المناقضة ان لا يكون المقدمة من الاوليات  
 والمسلات لعدم حوز منعها بخلاف الجوابات والحدسات والمناورات اذ  
 يجوز منعها بناء على عدم كونها كج على الفيد الا عند الاشتراك او كليا  
 على سبيل التفصيل فسقط بهذا ما يتوهم من عدم تناوله التعريف المناقضة  
 بالنسبة الى جميع المقدمات تفصيلا لانه يصح ان على منع كنية كل مقدمة ان  
 مناقضة غاية الامر ان منها مناقضان قوله سنها لا في فائدة  
 ما يتوقف عليه الدليل ظاهره بتناوله شرط الادلة لا الاخرى على كيد

انما لا يتصور فيها  
 ان لا يوجد الدوران  
 الا مع الملازمة الجزئية  
 هذه التعيين ان برهان  
 فيس مركب من الفج الاول  
 للشكل الثالث

ما قبل المقدمة ما جعلت جزء الدليل لكن يمكن ان يجل الاول على ما هو  
 من المكن وان شرط كما يشير اليه قوله من جهة المداه فيكون اعم  
 من التا واما ما قيل ما يتوقف عليه الدليل في تناوله الاركان وان  
 بالاكثية فلا وجه للعدول عنه لان منع الدليل انا ان يقال ان علم  
 ان منع الدليل يحتمل على معنيين احدهما منع ثبوت نفس الدليل و  
 لحقه في نفس الامر واما منع صحة الدليل والحق المذكور انما يتأتى في  
 لان الشاهد انما يجب في منع الصحة كما يقال ليس الدليل بجمع مقدمات صحيحة  
 لتخلف الحكم عنه في تلك الصورتين كما سبق في المصنف وبهذا استوفى  
 سقطنا قبل لان مراد هذا المثال هو المعنى الاول حيث قال في تنبيه كما  
 استدلل المصنف بنفس غير ثابت ومنه اسئل ثبوت واما تعميم الصحة على  
 وجه تناوله الثبوت ايضا فتعسف على انه لا يستقيم الحكم كما لا يفي  
 في اقامة الدليل الا نوقف فيه بان المعارضة ليست اقامة الدليل  
 بل هي منع المدلول باقامة الدليل على خلافه كما سبق في ترتيب البحث

لو قال المصنف ان الدليل كما اذا كان  
 في تناوله الثبوت



وكذا الكلام على قولهم النقص  
ويكون ان يقع بأداة تنكية  
فمنه من قال والم اوجه

من ان جعلها من اقسام المنع وكذا التكاليف خلاف مدعى الحكم اه وذلك  
لان لفظ الخلاف وان كان عامّا لكن العرف يفرق بينه ما مر من تعريف  
المناظرة حقيقة بما يكون نقیضا للمدعى او متنازلا للنقيض فسطا لا خيرا  
بما اذا اقيم الدليل على صحة تعارض المدعى بطلانها في بينهما مثل ان  
يستدل احد الخصمين على وجوب قراءة الفاتحة في الصلوة والاخر على  
وجوب الركوة في الخلق على ان لفظ الحكم يدفعه ايضا لان الغاية هي في  
النسبة شيئا وانتفاء كاسر وبكلمة وان قد لا فيها اشعار بان  
المعارضة هي نسبية الدليل دون المدلول كما مر في الموضع ثم في المقدمة  
لابتال المدلول لانه لا دليل فكيف يتم نسبية المزمع دون اللازم لانه  
يقال نسبية كفاء ضلله له وفدوة المعارض عليه وقهرا يقال وبكلمة  
ان قد دون اثبتول وان هي او شئتكم سبي الى اصل ان  
المعارضة بتدريج تحت ثلثة اقسام الاول ما يكون دليل المعارض عليه  
دليل الحكم مائة وصورة وسو القيد ما يكون غيره مائة وصورة وسو

ويعني الاول

المعارضة بالمثل والثالث ما يكون غيره مائة وصورة وسو المعارضة الغير  
فستطال المعارضة بان التعريف غير مطرد لصرفه عن القلب في المعطاة  
اه اي ان يمكن ابراه على الشيء ونقيضه مثل ان يقال الاعم واقعه لان الاخص  
اتواقفه في الواقع اولا فان كان واقعا لزم وقوع الاعم قطعاً  
ان لم يكن واقعا لزم وقوع الاعم في الجدل والاكون الاخص مساوياً بال  
عم لانه كلما ثبت ثبت وكما لم يثبت لم يثبت فلا يكون الخاص فاقها ومثل  
ان يقال الاخص واقعه على تقدير وقوع الاعم والالزم وقوعه ونقيضه  
هذا التفسير فيلزم وقوعه نقيض الاعم على تقدير وقوع الاخص على النقيض  
وسو ومثل ان يقال القائل بالالاخص قائل بالاعم وان قيل بالاعم صادقا  
وان قيل بالالاخص في بعض من الصور لا في قاصده على ما سيجيء اه  
ولتصوره نظراً لغيره للنظر ودفعاً للانتظار مثلاً قال المعتز الجوان  
ليس بمركب هو والا فاجزائه اما جوانات فيلزم تقدم الشيء على نفي غيره  
فان لم يرض عند الاصحاب امر بزيادة اقباله كونه الجوان بعينه ما ليس بجوان فان



عرض فالحوان سولا غير فبذلك التركيب في موقوف لا بد وكونه عرضا ايضا و  
 قال السائل هذا الدليل بعينه جاز في المركبات الجوهرية كالميت والجمع  
 والكسبيين وغيرهما على كلف الحكم كالباني الاول اه قد بدفع بان المعرف  
 هو المعنى الاصطلاحي دون اللغوي والافراد والاصوب ولم يتوقف  
 له لصواب لا مكان التناول ولا سببان في التحقيق كما نقل عنه والتبنا  
 عليه لانه في ذكر لغاير الجسديتين او صدق النقص من حيثية والقبيل انه  
 كاهرة السائل بها فان قلت المقصود انه يصدق على ما اذا عارضه السائل  
 بالقلب لان فيه كلف الحكم لتحقيق نفيده ولا تنفذ به هنا اصلا لان السائل  
 معارض لما قد قلنا قلنا المراد ان يكون التوليف مراد الاخر به هنا والامر هنا  
 بالعكس اذ مراد المعارض اثبات مدلوله دليله لا النكاح وان وجهه في ذلك  
 والثالث اه ويمكن ان يجاب عنه بان النقص من ذلك النكاح سوا بطلان  
 الدليل وبيان فان فيه فهو باعتبار مراد الرض بشاؤله النقص الذي يبين  
 باستدلاله الحار ايضا فلا بد من تعريف النقص نقضا كلف في كل النكاح ما سدا

متمما على الحار وفيه ان اراد ان لا فرق بينهما في المفهوم وسوم اذ لا ياتي من تضاد  
 التعريفين الخادمين الى المفهوم وان اراد ان لا فرق بينهما في الصدق وهو لا يخلو بالتحديد  
 المعنى من النكاح ما لا ياتي كاهرة كل المعرف على النقص المستعمل به هنا وسوا النكاح ليس  
 الا والرابع اه يمكن ان يدفع الاول بان في صدق تعريف الاصطلاح الدقة  
 في المناظرة الجارية في الادلة والتعديلات فلا تنقض خروج نقص المعرفات  
 التي هي من افاء التصورات والتا بان المعرف هو المعنى الاصطلاحي بالتحديد  
 بمعنى المناظرة بقرينة الاخر اذ بالذمة فلا تنقض خروج من النقص ما يكون  
 المعرف انه نوقر فيه بان يصدق على كلف الحكم لان منع الدليل بعد ما منع  
 عليه وكذا على المعارضة لان منه الدليل من حيثية فان فحقت المعنى بغير القيد  
 مع انما خلاص الظاهر يرد المعارضة التي في الذمة ويمكن الدفع بالاعتناء  
 فتأمل مبتدأ به ومؤيداه لعل تنبيه به لدفع ما عرض عليه انه  
 يقتضي ان يكون الجواب على السند على سبيل النفي بالدليل او التثنية هو الجواب  
 مطلقا لاستثناء ان في غير استثناء الجني قطعاً كذا لا ياتي عن نكاح كما كان  
 الجواب بان معناه ما يكون المعنى لازماً له او رد بقا الى الوجود نفس كالباني

وهو ان يعارض الادلة بالتحقيق في النقص والمعارضة هي اصطلاح السائل  
 واما في كونه فاعلم انه يطلب الدليل في كل طرف استنادا



واتتبه بكونه صحيحا ان المنع لو لم ينفذ بالسند كان خبر صحيح كما في المتن  
 انه وانما يتكلم بئال يحكي خبره بال وهو ان يقول المعلق مثلا ان يكون <sup>المنع</sup>  
 عدمه مستلزما له ووجوده مستلزما للمدعي اما ثابت في الواقع او لا والله  
 لا يستلزمه الا في ثبوت الالة فلهذا ثبت المدعي فيقول السائل لا في انشاء الالة  
 بل في انشاء الشيء المقيد بهذا الجنب بانعدام غيره الجنب دون وجوده  
 فنقول لو ان السند لم يقل المعلق ان يكون وجوده مستلزما لشيء  
 بهذا الجنب اما واقع في الواقع او لا واما ما كان بالانه ثبت بهذا الجنب  
 جزءا فهو جواب عن السند فما اذا كان المستلزم الاول مساويا للمنع كما هو  
 المشهور لا اذا كان اعم فهو على تقدير لا يكون سببا لوجود المنع وثبتا  
 له كما لا يخفى هذا وبالجملة فالكلام على السند المساوي مع غيره فلا يخفى في اطلاق  
 القول بان الاشتغال بالاجاب عن السند اشتغال بالانبياء متمسكا بان المنع  
 به السند اقدم من مطلق المنع لان المقيد اقدم من غيره المقيد ورفع الالة  
 لا يستلزم وقوع رفع الالة فتأمل لان نفي انه يرد المنع على اطلاقه مستندا

فيلزم  
 بل وان يكون السند ملزوما مساويا للمنع فيغير في المنع وينبغي ان  
 يعرفه الى اصل ان الالة بعد ما اجاب المعلق عن السند لو قال كلامكم  
 بهذا الكلام على السند وكل كلام على السند غير مقيد فالواجب على المعلق اما  
 اثبات المقدمة الممنوعة او نفي كونه الكبري مستندا بالاثبات مساواة  
 السند للمنع واما ترتيب بقوله ان ارضه في قوله موافقة بينية الفصل  
 الثاني في ترتيب البحث اه اعلم ان موضوع هذا الفن هو الالات من حيث التو  
 اذ الالات فيه من كيفية الالات وصفاتها الذاتية من هذه الجنبية كما مر  
 به المصنف في المتن وشارحه بهذا بقوله في ترتيب البحث كما اشار به ايضا  
 الى ان البحث في هذه الاجزاء لان مضاف في بيان جعل اجزاء البحث بالالة  
 يطلع عليها اسم البحث والمناظرة مع تحقق النسبة بينهما بالتقديم والناظر  
 ثم ان هذه الاجزاء على ما مر به المصنف في بعض مصنفاته ثلثة امور المبادى و  
 الاوساط والمغايط المبادى هي تجر المبادى وتقرر المذاهب وتبين  
 الاشارة وحق المسائل والكل راجع الى معنى وهو تعيين المدعي والادعى  
 كقوله



من الدليل وانما وانما طعن في المقدمات التي ينشأ الادلة اليها من الفروقات  
 والطبقات والاعتقادات ومثل الدور والتمدد والافتتاح والقبض وجمال النقيض  
 على النقيض وسلب عن نفي مساواة الاصلح للاصغر والتميز بالمازج و  
 ما لم يرد من الجاني من ذلك المقام يقتضي من الكلام ما لا يمكن نفيها في المقام  
 ويجوز ان يكون من الاقدام فلا يمكن ان يكون <sup>السامة</sup> صلافا للمادة وسواء  
 في كل النماذج الاضطرار في هذه الامور لتسليم الحق عن الخلل والقصور  
 اما المبادئ فهي فيها الاضطرار والاضطرار عن ابرام الدعاوى والمذاهب  
 والاصطلاحات وعن وقوع شيء يفرض بان يكون منافيا لدعواه او لان  
 من لازم دعواه او لذمها وينبغي ان يلاحظ السائل في نسبة الالفاظ ليجعل  
 منه الخط اذا لم يكن ظاهرا للالفاظ او يكون كمن المعتقد انهم شيئا اخر وان  
 ينظر ان هل يلزم من دليل او لا اذ يتبين ان نسبة تحصل منه الماكن  
 لا يلزم من الدليل واما الاوساط فهي فيها الاضطرار في تفصيل الالفاظ  
 ذكر مقدماتها ليعلم لزوم الخط وفي تعيين ما يرد من المنع انه على ان مقدمات

ما يجوز  
 فلا مصلح في سببها

السامة  
 يعني سوتل

لا يمكن من الجواب التزم الا ان يرد بتعينة الحكم وتقليط بيان مقدماته و  
 بعض المقدمات على الاجمال لئلا يظفر الخلل وينبغي لسائل ان يلاحظ ما يلي  
 مقدماته ان يفرق بين النظر في المنع والاعتقاد وان يلاحظ في شئ وان كان نظن  
 سلا اذا ما بلغ الخلل الكثير في شئ ليس بمتناه في الدليل المستعمل في الخلل  
 ما ثبت في المدعى بطلان فرض نقيض فانه يلاحظ ان الخطا فيه في ثلثه مواضع اخذ  
 نقيض المدعى وماز وبنية النقيض بغير الواقع ونفي اللازم اذ النقيض في ما  
 بناء على النقيض غير النقيض اما من جهة الجهة او الكيفية او الكمية كما فعل  
 الامام واثبات ان الوجود ليس جزءا من الحاسيات ومثله كثيرة  
 الامام اوردته في علم الكلام وغيره واما ما زوم فيه نقيض المدعى فقد جعل  
 في الفهم والاشياء وسينج من انتفاء ذلك انتفاء نقيض المدعى واما  
 ينح ذلك حيث يكون الغير معلوم البتة ليعين انتفاء الجوع في انتفاء  
 النقيض اما اذا لم يكن المشكوك فلا كما لا يخفى واما في اللازم فربما يوضع موضع  
 النقيض غير اما من جهة الجهة او الكيفية او الكمية كما مر فربما يستعمل فيه

بوجه المستقيم  
 بالتحقق

ان القيمة في هذه المقدمات هي القيمة التي هي في الواقع  
 في هذه المقدمات هي القيمة التي هي في الواقع

من



ما يفر الملازمة فلا بد من الاحتياط وقد يستخرج من الدليل ما لا يكون متجاليا  
 ونحوه وضع ما لم يعلل على كفاية المختلطات وقد يستخرج من الدليل مقتضيات  
 التزامية وذكر كذا في الجدييات دون العقليات بل لا بد فيها من المقدمات  
 المتقدمة في الدليل فلا احتياط واجب وانما المقاطع فيجب فيها الاحتياط ايضا  
 اذ قد يظن وقوع دور بين اثنين وسواهما في الواقع بل توقف  
 احدهما على متعلق الآخر دون الآخر كما يظن توقف الجسد على امرائه وكل  
 نوع موقوف على الجنس كذا اذا علم ان الجنس موقوف على الفصل زالة الاشكال  
 وقد يقع دور مكن لا يكون في مثل المتضادين ويسمي والمعية وهو لا يوافق  
 تقدم الشيء على شيء بل يجب ان يكون هو الآخر معا وثبوت احد التقيضين مع  
 عدم الآخر من هذا القبيل فزال الاشكال فيما يقال المدعى ثابت لانه قد يتوقف  
 على تحقق تقيض وبالعكس فعدمه يتوقف على نفيه فيكون وكذلك يظن  
 وقوع التزمية في غير واقع كما يقال حصوله في الشيء في الحيل لو كان وجودها  
 لاحتمالها على لانه عرض للمحصله وبهذا فيس ويزول الشبهة اذا علم  
 فيصوله

في المعالقات

يقتضيه

تسلسل

ان حصول الحصول في الحصول لا امر آخر ليجاز في حصوله الى حصوله في  
 فيحصله بل امر في العقل فيجب ان يقتضيه قطع وكذا كل صفة لا يتغير منها  
 مفهوم موصوفها بما يقتضيه نوع كوجود الوجود والوجود والوجود ووصفها  
 وقدم القدم وهدون الهدون واشياء وكما يقال يلزم للواحد كونه نصف الاثنين  
 والنصف ثلث الثلث والثلث ربع الاربعة وكذا في غير النهاية فيظن وقوع  
 التسلسل ولا نسل وقد يقع التسلسل كما لا يكون في الاك يكون من وادى المحلولة على  
 ما يشهد به جمهور الفلاس وقد يظن اجتماع التقيضين وليس كذلك كما في التقيضا  
 المطلقة والمنفية في الجهة او الكمية او الكيفية وقد يظن حمل التقيض على التقيض  
 وليس كذلك كما يقال تقيض الموجود معدوم اذ معناه بعض ما صدق عليه  
 انه موجود في الجملة فهو معدوم في الجزاء الا ان يقيض وقد يظن سلب الشيء  
 عن نفسه المحصل لانه من غير ولا يكون كذلك او يكون في الاشارة الاولى بعض  
 الموجود ليس بموجود او معدوم فان معناه مثل ما مر ان شاء الله تعالى  
 الملازمة في او بغير حجية وصحة اذ الملازمة ليس بموجود في الخارج ولا يمكن



ايضا هذا ما يتعلق بالاعتقالات واما ما يتعلق باللفات والاصطلاحات في  
الاصطلاحات ايضا فانهم قد يخالطون ويستخدمون الاصل مثلاً في اشياء الجاز  
والاشياء والاضمار وغير ذلك كما نقول بالجزء استعمال هذا اللفظ في ذلك  
المعنى لانه وضع في استعماله في بطن الحقيقة بكونه يطبق الى احوال  
صل عدم الى زول ان يتولد الاصل لا يوجب اشياء الجاز بل يوجب عدم  
ما لم يوجب في كذا معنا وهذا كذا كذا وانما قلنا ان الاصل لا يوجب  
اشياء الجاز لان التي في تعريف الاصل ان اول المتألفين ما لم يعارضها  
واما تعريفها في دلالة استمر ما لم يعارضها في كذا هو الشرح في كذا  
نتفاد بعدم جمع بالدليل ان المراد منه الاعم لا ما ذكره كالبالي وسو  
كأنه اما بيان للواقع او امر از من ثبت الاعم بواسطة الاعم  
معونة الاعم لا يترتب اليه مان والاقوال بناء على ما توهم ان غير لا سكي  
وليدلا وفي هذا الشأن ان يدل عليه السوق ومساعد الزوا  
على ان كلمة الاستعمال ما فيها من تحقق البتة وسواء الوجب يجب عليه  
الاعمال

خبر المباحث انما يجب التحيز ليقين على النزاع ويظهر من كلامه الى ان يبين وفساد  
على ما قاله المحقق في شرح المقدمة حرره كذا ان افراد ما هو من كلام  
المحقق في شرح المقدمة حيث قال الخبر الا فراد يقال حرره كذا انما هو فراد  
له وخبر المحقق يبين وتوفيق وفي الصحاح في كتاب وغيره قوله وخبر الذي  
عنه وخبر الوالدان تزيين لطائفه وصحة المسمى وقال المسمى وغيره خبر  
الكلام يبين وبالحال فانما يعنى التوفيق والتدبير انسب من الخبر على الا  
قرار اللهم الا ان يدعى ان الاصل وغيره يشعب عنه والاصل في بيان الله  
بيان الاصل او تعيينه وسو كذا في الاقوال المسمى من المشرك وغيره  
او كذا في التوفيق ان قلنا تعريفنا على التوفيق الحقيقي لا على الاعم  
فقط من هذا التحقيق ان الاصل ان المنع يتوهم على النقل لا على النقل  
والمراد من عدم وازنوم المنع عليه سوفي بالنسبة الى المنع فلا يتوهم  
عليه ما قيل ان قوله فلا يتوهم عليه المنع ليس على إطلاقه بل في النقل قوله  
ما هو الناقل فلا فلا صراخ اذا اشتد به فاقامه الدليل فانما يجرى

على  
لا يخفى ان الى حصوله تعين المدعى وتفسير الاحاط  
امتناع المدعى فانفسه التوفيق غير صحيح

لان يتوهم عليه طلب في



عن كونه ناقلا **قوله** واما يقال بهذا في ما قيل انه انما يرد على بيان صاحب  
 المقدمة حيث قال فيها وذكر بطريق الكتابة فلام فعل عليها كما اعترض المصنف  
 شره ثم هذا القائل اخذ منه واورض على عبارة لا يرد عليه لان المنع طلب  
 الدليل ونصح التقلب **قوله** في كل نظارة فذلك لا يمكن ان يقال لان  
 معنى مطلق المنع ذاك واما هو معنى من خاص كثير وروحه فيما بينهم ولا  
 سمع فلان ان نصح التقلب ليس بدليل وكيف لا وهو مثبت لما ادعاه من قوله  
 قال ابو حنيفة كذا مثلا على ما لا يخفى وكان هذا القائل يوجب ان الدليل هو  
 ما يتركب من المقدمات والاقوال لا غير **قوله** بعكس التقييد به على  
 الدلالة المستعملة في العلوم واما الذي ذكره التأخر فلا يستعمل فيها  
 واما **قوله** على الدماء فدفع بما ذكره المصنف بعض مؤلفاته من اخذ تقييدها  
 الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدم كما بينه بطريق واضح معقوله **قوله**  
 فليست في هذا البيان اه الغلط هناك في تسمية القضية الى اصله من انشاء الكبير  
 القائل اذ لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجود في انعكاسه لان  
 صفة الحقيقة

قوله في الدماء  
 قوله في الدماء

عند سئل في القضية

القضية الى اصله من انشاء الموجبة الكلية المروية يكون قضية  
 سلب المروم لا المروم السلب ولو سلم فالموجبة الجزئية لا تتحقق  
 بعكس التقييد كما اشار اليه الشارح بقوله لم لا يجوز ان لا تتحقق بناء  
 على انها جزئية وقبل في بيان الغلط المراد من قوله لو لم يثبت شمول  
 الوجوب اه اما لو لم يلزم من هذا التثبت للزم حر اك وهو موهوم ولا يلزم  
 ارتجاع التقييد كما لا يخفى واما انه لو لم يثبت هذا التثبت كما  
 مجردا عن المروم وهو من كثر الانكاس ثم لانه في قضية انتافية  
 وهي لا تتحقق اصلا وفيه ما فيه **قوله** فاكسائل اما ان  
 اه الظاهر ان الضمير المنصوب به ينفع للمحل ومنه في الحقيقة منه  
 كلامه من الدليل او الدلول كما اشار اليه بقوله في شئ وشخص  
 الشارح بقوله من الدليل او الدلول ولذلك جعل كلامه ما منعولا  
 للمنع فيما سيجي فسنسط ما يتوهم من انه لا يلزم ان يرجع الى الدليل  
 واما الى الدلول واما كان يلزم من وجود احد القسمين ان القسم

ان الحاجة ليست لعلها  
 بل لعدم شئها فانه فانه



ما قبل انه ينبغي ان يجعل مرصع الضمير ككلام الدليل والمدلول  
فنتف من غير ضرورة على ان قوله في شيء بصيرة مستدركا لا  
يخفى **قوله** لانه لا يجب هذا الصنف من التعليل بانه يفرم المرام  
السائل كما ان قوله من قال ثم الكلام احسن من التعليل قوله من  
قال ثم البحث كما لا يخفى **قوله** فاما ان يقع تمام دليله قبل ذكر المنع  
بالضرورة يكون على مقدمة من مقدمات دليله نوقش بانه يمكن ان  
يكون على مقدمة من مقدمات الدليل او على ثلث دليل المقدمات ووجه  
ظاهر **قوله** لم يرد بهذا الكلام يرد بهذا الكلام دفعه ما يتوهم  
من انه لا يتناول منع المقدمة الا بضرر بل منع غيره ما بعد تمام الدليل ايضا  
بل فصره **قوله** بل فصره عليه فلا يعسر بناؤه فيه بانه فصر على المنع  
قبل تمام الدليل اذ الضمير في قوله وهو انما يرجع اليه فيفرم التنباه نعم  
لو كان اسم من التسمي عن الناقصة مذكور اليه يرجع الضمير اليه ككلامه  
ذكر في كلامه واما ما ذكر في ما ييسر مرافا فهو كما ذكر في تمامه **قوله** ويد

لعله ذكر في السعيا بان القول فيه معنى الدلالة ليصح افراد المقول  
**قوله** بل يستدل بدليل وذلك لانه اذا لم يستدل يكون  
اتباعا بكلام اخصي فلا يعذب به اصلا فستقط ما يتوهم ان التسمية  
غير حاصرة لاحتمال قسم آخر غير من التسمية مكنة اقبل فربما نشأ  
فيه بانه يجهل ان يستدل بعد المنع على انتفاء الخارج فيه فلا يكون  
اخصي الا ان ذكر ايضا غصب له لان منصب السائل في المنع  
وخاصته المستند وما سوى ذلك غصب على ما يفهم من كلام المصنف  
في شرح المقدمة **قوله** فذكر المنع مع الاستدلال بسمي غصبا  
الظاهر ان الاستدلال ينبغي ان يسمي غصبا لان الغصب  
وفيه في التعليل لانه المنع ولان المنع ليسه ويجاب عنه بانها  
ما هو المنوع والغصب لا يسمي ولا ييجاب عنه صراحة به المصنف تقلا  
على صاحب المقدمة **قوله** وسومولانا ركن الدليل العبدى قال  
المصنف في شرحه روى ان العبدى سمي الغصب قال منعه لا يبدى  
المقدمة



لانه بالغاية يستحق الجواب وقبل قال العبد ردة الغضب وعدم  
 سماعه لا يفيد المعلل اثبات (ما يتوهم) ما هو المنوع من دليله  
 ولا يخفى ان عدم السماع وان كان غير مفيد للمعلل فيه لكنه يبرهنه  
 مؤنة الجواب والاستحالة به بخلاف السماع فان كونه مسموعا  
 ومقبولا في قانون التوجيه يوجب عليه تلك المؤنة **قوله** لا يستلزم  
 الخبط نقل المصنف في المقدمة من شرح المصنف لانه لا يوجب  
 لانه بط غير موجه فلا يلتفت اليه بالسماع والجواب ولانه لو  
 اوجب الجواب اتان الغضب فهو بط لعدم استحقاقه الجواب  
 لماز واتان يقال بعد المنع فذلك ايضا لعدم كونه جوابا  
 عن الغضب فيه ان بطلانه وعدم استحقاقه الجواب عند من  
 سمعه ثم وان المعنى من الجواب عنه على تقدير السماع الخطأ  
 على يقال بعد المنع ظاهر **قوله** في بعض مؤلفاته كانه اراد به  
 شرح المقدمة او ما ذكر من الوجهين بعينه فيه وفي غير

في بعض مؤلفاته كانه اراد به  
 شرح المقدمة او ما ذكر من الوجهين بعينه فيه وفي غير

في بعض مؤلفاته كانه اراد به  
 شرح المقدمة او ما ذكر من الوجهين بعينه فيه وفي غير

لي بعينه **قوله** لي علم الى من تعرض ما حل **قوله** فقد فان غرضه  
 الاول ان يقال فقد فان الغرض منه لانه كون البطلان مضافا  
 للمعلل نوع بنوع **قوله** فيلزم بعد ما على كانه فيه وذلك بطلان  
 توجيه تلك الطريقة يوجب مكان ذهاب كلام الطرفين الى غير النهاية  
 فتكون من قال ايضا بتدباب الانزام والافهام لبطلان هذا  
 المنع فلا يريد عليه قبل الجواز انتهاء كلام احد ما الى حد لا يمكن  
 منعه أصلا فسقط الكلام فيحصل الانزام والافهام **قوله** والا  
 صحت ان الاصل في طريق التوضيح ان لا يتعوض قبل الاثبات  
 بل يتعوض بعينه ان تعرض واتان ان لم تعرض ولم يلتفت اليه أصلا  
 فذلك من صحت لان التعرض قبل **قوله** في بعض مؤلفاته كانه اراد به  
 كانه ينههم من كلام المصنف في بعض مؤلفاته **قوله** بالغاية ان قد  
 يمكن للسائل ان يجعل كلامه على قانون التوجيه بحيث يستحق  
 ان يسمع ويجاب عنه باهية غائية يؤول الى حاصلها الى المنع

في بعض مؤلفاته كانه اراد به  
 شرح المقدمة او ما ذكر من الوجهين بعينه فيه وفي غير



مع السند كما يفهم من عبارة المصنف في المقدمة حيث قال في  
 نفية الغاية كما يقول نفى انه لو تحقق الارادة مع جميع لوازمها من  
 الحكم في صون النزاع وغيره لكن ذكر مستند الدلائل الدالة على انتفاء  
 حاصلها اما تنفي تلك المقدمة مستندا على هذا السند لانا سندل  
 على انتفاءها بعد منعها **قوله** ولا كلام في جوان معارضا عن الا  
 سبشاح والاستبعاد لا خلاف ما اذا تعرض قبل الاثبات  
 فان قيل في المعلق ايضا لا بد للمعلق في قانون التوجيه ان ينعى  
 لدليل سائل غير معارض اصل كما تم فسقط ما يفهم ان الاثبات  
 ثم التعرض لبر اول من العكس **قوله** كما اشار اليه بقوله ثم قد يرد  
 ذلك اشارة الى استدلال السائل لا الى تعرض المعلق فكيف  
 يصح دعوى تلك الاشارة اللهم الا ان يتكلف **قوله** حال كونه الا  
 ان يقول ايضا حال كونه غير وارد على مقدم معينة والا فيصدق  
 على منه مقدمة الاضرب انه منع بعد تمام الدليل البتة مع انه ليس من

تتحقق  
 متصف

الفصل في المذودين بل من قسم مفسرهما وذلك لان ذلك حال دون  
 هذا البر اول من العكس على انه لا حاجة الى ذكره  
 منهما اما ان ذكرنا فلان مفهوم بقرينة الغاية واما ان  
 ذكرنا فلان الكلام في آراء المناظرة وذلك القسمان من باب  
 المكابرة فلم يذكرهما المصنف هنا مع انه ذكرهما في بعض مواضع  
 استقصاء لافسام مطلق المنع ومحملة **قوله** النقص  
 الابحالي قال المصنف في بعض كتبه ان النقص عام شوجه با  
 نسبة الى الدلائل والعلل عند الحقيقتين واكثر اهل الخلاف  
 خصصوه بالعلم في القياس وعلى هذا لا بد من  
 التمييز او تعميم الدليل ثم النقص اما مزه وسوما يكون  
 حكم النقص ثابتا عند القياس دون الناقض واما  
 مركب وسوما يكون العدم ثابتا فيه باجتماع الطرفين لكن  
 علمين مختلفين واما ليس بفرد ولا مركب وسوما يكون



العدم ثانيا في الاجتماع مع الاتفاق في العلة وكتب **الشيخ** في مشكوت  
 بالامثلة فلا يظن ان المقام بذكر **الشيخ** في الحوان يقال سدا  
 اعادنا في ما مضى فلا ينبغي **قول** واذا اشبه المعارض في قبل فلا  
 ينوب عليه المنع في تقرير الاقوال وجزء الداء به وانه لا يفرق من مضمون  
 فكل اذ المصلح قد فرغ في التمرم الا ان يلاحظ التقدير على سبيل الغرض  
 والتقدير **قول** كالسائل ثم الحاصل ان المصلح الاول بصير سائلا  
 ثانيا والسائل الاول معللا ثانيا لكن لما كان بهنا مظنة ان  
 يرد و يقال مثل المثال الاول في جميع المقام **الشيخ** او البناء  
 على ان التلبس ثانيا الاول عفا وعقلا اما عفا فلنباه الاول  
 حين الاطلاق واما عقلا فلا تصاف الى ما هو المقصود بالان  
 انما المدعى و دليله مقصود بالعرض بالنسبة اليه بلا شبهة سيما  
 جواز سكوت السائل ان طريق النقص الاجمال على دليل المصلح  
 ان المعارض بالغيب بناء على خلف نقض المدعى عنه لثبوت عينه

عند او طريق آخر فالصير المصلح بهنا كالمسائل ثم وبالعكس  
 دون ان يقول بصير المصلح سائلا وبالعكس فعلا لذكر ورفعا  
 للشك هناك لان النسبة في الكلام للنسبة في الاحكام و  
 لا محصن للبعض فكون التماثل الاول في ذكر النقص وفي  
 سائر الجاهل والاعتبارات كما يشهد به اطلاقهم في العبارات  
 ومن شئ كذب المصداق باقواله فلا يترده **امثلة قول**  
 في مقدمات الدليل ايضا ان المعارض والنقص كما بان في  
 مجموع الدليل ما سان ايضا في اخره لا كما يورد ان بعد تمام  
 الدليل يورد ان ايضا فله لان ورودهما في المقدمات ايضا  
 انما سوبعد تمام الدليل عليها واما كونه قبل تمام الدليل الاول  
 فيعمل عن هذا المعنى **قول** من اولى طرف السائل قبل عليه  
 المصلح مقدم على السائل طبعا فينبغي ان يقدم اياه على اوجه  
 وضعا واهم ان النافذ لا يحصل بالنقل الا اذا تعرض



ثم قيل وفيه تطواف ذلك لا تقتضي التقدم وفيه ما فيه **قوله** صحتها  
 التي لعلها تقرر الاقوال والذاهب خارجا من ههنا التي  
**قوله** واما من طاف المعمل اقول قولنا ينفع المعمل في ما وراثة  
 كما مر في المصنف في بعض خبراته و سوانه اذا سئل سائل فبدر  
 المعمل ان لا يستعمل في الجواب بل يطلب في السائل توجيه المنع  
 وتحقيقه اذ ربما لا يكون من النوصية فينقطع او ينظر فسادها  
 فيندفع او يتذكر المعمل هو ان يمكن من التعليق عند توجيه المنع  
 والتفصيل اذ المنع على الفحين فيسمي المعمل و سوط وسم  
 لا يضر و سوانه بان يكون استثناء المقدمة الممنوعة مثالا  
 بالذات او بوجه اخر كما سمي واما بان يكون المنع على وجه بلان  
 جوابه مما ذكر قبله وكذا الجواب على فحين فيسمي يمين و سوط  
 وفيه لا يمين و سوانه بان لا يكون مثالا لمنعه واما بان يكون  
 لكن لا يضر في موضع آخر فعلى حال ينفعه عدم الاستعمال كما

فانها

عما ذكر

فما ذكر على الاجمال **قوله** فيعلم من هذا في المنع بدون السند المساوي  
 والا فيجوز للمعمل رفع المنع بابطال السند كما تقرر في المرسوم  
 المحرم المذكور غير لازم **قوله** في غاية الظهور وذكر لان اكثر موارد  
 المنع في الحفظات هي النظريات دون البداهيات فسقط ما توهم  
 من انه كيف يكون امر النظر في غاية الظهور دون البداهيات **قوله**  
 لكن لا يتم لزوم التمسك لان اللازم في وجود اوله غير متناهية  
 لاسمها لكن قد يطلق التمسك ويراد به لازمه وان كان غير متناهية  
 كما سمي **قوله** بدليل ثالث قد قلنا لا يلحق فائدة في المنع كالمعمل  
 ومنه كلامه اما بمنع المدلول كما في المعارضة واما بمنع الدليل كما  
 او بعض كما في خبر سند اوله بل في انه ليس في قوله الذي يكون سها  
 كثير فادته معنى بل فيه قليل بقوة لفظ **قوله** لا يثبت ان السند  
 متعين لان الكلام في افام فيم عدم الانقطاع بين المنع  
 والمعارضة فلا يمكن ان يصدر فيها صوت الانقطاع والا

قوله لانها اما ان يلام النسب منها



التي هي مائة الحج ولو امكن بالتكليف فادراجها في فصولها  
 فظهر من هذا البيان قضاء ما ذكره الشارع في البيان من قوله  
 فاما ان ينتمى الى شيء لا يقبل الـ **قول** كذا لا يقبل **قول** من جهة التصديق  
 بهذا الشارع الى ما قبله لان ما قبله ادلة من طرف من طرف  
 المبدأ وانما يكون ان لو استدل بالعلية على المعلول كذا البرهان  
 الذي وهو ثم يجوز ان يستدل بالمعلول على العلة كذا البرهان  
 الا ان واجب ان ذلك المعلول علة لهذه العلة في الذهن بل العلم  
 بالمعلول علة للعلم بالعلية وقال فالاول ان يقال اما ان  
 مطلقا اذ مطلق التمسك سواء كان من طرف العلة او المعلول  
 او غيرهما عند المصنف وقدره من عليه في الصواب والحق ان معنى  
 كون الدليل علة توقف العلم بالعلية على العلم به فلهذا لم يثبت  
 الشارع الى هذا الرد وقال اولا بتوقف بتوقف بعضهما على  
 بعض من جهة التصديق وثانيا ما يميز التمسك بالعلوم **قوله**

والاول في احتمال احتمالين احدهما انه في منتهى لا يتحقق قطعا فلا  
 يصح اياه اصلا والثاني انه في منتهى يستلزم الا في ام ابضاه  
 كناية الى البيان بان اتمام كلامه وانباته امره بتوقفه  
 امره فهو ابضاه فيلزم الحج والاف في ام ضرور وكلام المصنف الى  
 الاول اميل والاقوى العبرة ان يقال والاول يستلزم الا في ام  
 مي لا كان اولوا ما كلام الشارع في حال الاضطرار لقوله ابضا  
 يعني في صوت الحج زوى في صوت التمسك بظاهر على النطق المائل  
**قوله** وبين صفة الطائفة انه لا بد منها من قبله افروا الا فلا  
 في الحقيقة الى ما بعد ولا الى ما قبله ابضا كاستبصار الشارع  
**قوله** فادى بداهتها فيه اشعار ما كان منه بداهتها اذ كل  
 ينفي الدليل ويؤيد فقد لا يثبت اليه الدليل لا حسب التوقف ولا  
 حسب التصديق ولا لا يكون علة وسوم كل شيء **قوله** ان جعل  
 النفس الابها في من قبل الاول وورسليم ان المافضة مطلقا فيمن



التي تكون بالثبوت وهذا لا يوجب في المنع مع المستند المساوي اذا  
 دفعه المصلح نفي ذلك المستند **قوله** لان المصلح لا يوجب ثبوتاً على  
 نفي المستند لان يكون من قبيل الاول وليس كذلك في المعارضه كما  
 لا يفي **قوله** في يجوز للمصلح ان يمنع ارضوا بان جواب النفي احدى الا  
 مورد الثلاثة اما منع وجود العلة في صوت النقص لعدم قيد من القبول  
 المعبر في العلة واما دعوى الحكم فيها واما اظهار المانع من ثبوت  
 الحكم فيها واما بان افانته الناقض بل على وجوده فذلك العلة في الصوت  
 الاول نقل من حيث لما اضر فلا سمح كالغصب وتوقف فيه بان النقص ح  
 مسوع اتفاقا وسواء الحقيقة مركب من مقدمتين الاول وان  
 العلة في صوت النقص منقطة والثانية ان الحكم عنه منقطف  
 واثبات مقدمته من مقدمات المط بالدليل لا يكون نقلاً **قوله**  
 وما يقال من ان المعارضه بهذا الدلائل العقلية تقر بان  
 يقال ان صحة هذا الدليل في الواقع صحيح مع الدليل على خلاف المدعى

وسو سترنم الى وبعبارة اخرى لو صح لجميع مقدماته لا صدق نقيضه بل  
 لكن عندنا دليل نقض صدقه فيكون فيه ثلث الدلول فالدليل فاسد  
 الى اصل ان منع الدلول سترنم منه الدليل لان نفي اللازم سترنم من  
 المعلوم واما في العقيلة فلما وسببه على السبب فيها **قوله** مما يؤيد ما هو  
 المط منها جمل اضمالي ان احدهما ان النقص الابطال ليس من قبيل الاول  
 لان المعارضه التي في قوله ان مثله حكم ليس من قبيل الاول فكذا سواها  
 وسوف سيق الكلام على اليه لكن في العبارة فيقبل نبوة عنه والا  
 في سبيل سهل والظاهر ان المط الاصل منها سوا الفصح في ذلك البحث  
 وكون المعارضه في قول النقص الابطال يؤيد هذا المط بان يقال ينبغي  
 ان يجعل المعارضه ايضا من قبيل الاول كونه في قوله ولا قوة الكلام  
 في قوله المقصود من كلامنا انه لا يدل على صحة قوله وان كان الثاني هو  
 انه من الابطال فيما اذا اسكر السائل طريق النقص او المعارضه واما  
 او على طائفة لا ينز السلك لكن ينز في ام لانه لا يمكن ان يكون له غير



متناهية في مرتبة غير فضيلة في محل واحد او بمال متعدده وفي قوله  
 وبقدر تسليمه يلزم ان اقسامه اثنان اليه تدبر **قوله** فان قلت ان  
 يمكن تفرع السؤال على الاضمان لكن الجواب لا يسعد الاول وان  
 ثبت قلت المقصود ان اقسامه اثنان من عليه ان يقال ان جعلت  
 النقص من قبيل الاول فممكن ان يجعل المعارضة ايضا في الآ  
 فممكن ان لا يجعل النقص ايضا في منطق على الاضمان باء في  
 غايته **قوله** ولا يلزم منه توقف احد على الاخرى توقف على كسيل  
 الاية والذات لان السببية النسب عند الحكم لا يجعل سببية في نفسه  
 اثباتا او نفيًا كما لا يخفى على من وقف على معانيها مبدءا ومنتفعا ان  
 يقول في مبدء وفيه من الاشكال ان المراد بالنسب من طرف المبدء  
 هو وجود امر غير متناهية يتوقف عليه شئ من الدليل او المبدء  
 في الجملة بحسب التصديق او بحسب التحقيق وان كان غير متعارف  
 من كل الجانب **قوله** في غير النسب توقف في ما لا دليل له ان يمكن

بحيث يوجب اثبات المطلق عند الحكم لا يكون لوجوه اعتبار عند  
 واذا ذكر ما يوجب اثباته صار وجوه معتبره بهذا الاعتبار شرف  
 وجوه عليه فيلزم النسب تدبر **قوله** وانما وسمي هذا السببية  
 دفعه لما قيل انه لو قال بوسكان اولى لان التبيين انما يستعمل فيما لم  
 مما قبله وهناك ليكذلك **قوله** مع المقدمة من المنة هو واجبه  
 في كل قياس خلق كما يقول المعلق العالم السيد قديم والانه من استغنا  
 عن المؤثر من فيقول السالم لانه استغنا عن على تقدير القدم كما  
 ان يكون القدم مما لا واما قد يستلزم انما فيجب المعلق مردد بان  
 القدم اما فيثبت المبدأ او لا يتم الدليل واما في غير ذلك العباد  
 في خصوصية الماهية كما فيما قرأ في الشارح **قوله** ولو قال المانع  
 لانه ذلك اجب في سد المنع بوجهين احدهما ما ذكر في الشارح والآخر  
 ان الكلام في الاعيان الثابتة المتقرر انية تعددت فيها الاكوان  
 وتجدد عليها الاعصار والازمان فلا شئ في سده المتعارف ان لا



يتذكر لفظ الثاني في صدر الكلام **قول** فالسبي واحد وان اختلفت  
 العبارة لكن لا ينبغي ان لا يلاحظ هذه حقيقة المتأخر في التخصيص  
 عند الاستعمال على وجه مطابق مقتضى الحال ولم يتفرعوا في  
 ذلك في استعمال المسئلة هنا **قول** نعمه فابتدأ ظاهر **قول**  
 كما سبق فيها سلف يعني انها من الدرهم وقد سلف التسمية عليه يقول  
 الشارح لانا نشاهد التغيرات اه فقد تكلم لم يعرفها بهرنا **قول**  
 مركب من مقدمتين ثلثة لا يقال هذا خلافا ما صرح به القوم من ان  
 الدليل لا بد ان يكون مركبا من مقدمتين لا ازيد ولا اقل ولا يقال  
 انه لا ينفك في كسر مركب من قسمتين كل من المقدمتين كما صرح به  
**قول** وهذا الدليل الثالث طائل هذا التطويل انه في الحقيقة مركب  
 من قبليين وله اربع مقدمات ثلثة منها يحتاج الى ابيان وقد بينه فيما  
 فان قوله ابا بيان اه بيان للمقدمة الاولى وقوله كل ما سوى ذلك الحوادث  
 اه بيان للمقدمة الثانية وقوله كل ما لا يخفى على الحوادث بيان للمقدمة الثالثة

**قول** بهذا حال المنع مع السند وما كان هذا اول ما في المص  
 به حيث قال لا يمان واما كونه مثلا للمنح الذي لا يفرز العلل بترتبة الترتيب  
 في جوابه فلا يخفى عن تأمل اذ هو على ما في المص ما يكون انتفاء المقدمة  
 المتنوعة مشتقا لدعواه ومثلا لما مطلوبه وهرنا لك ذلك بل لا بد  
 في جوابه من ترتيب بين السند وقسمته اثبات المطالب على كلا التقديرين  
 ولعل الشارح اعرض عن التوضيح به بذلك وقد يمكن تعميم الاستدلال  
 بحيث يتناول كل الصوت ايضا او كل كلام المص على التفسير **قول**  
 فان قلت السؤال مركب من ثلثة اجزاء الاول ان الاعداد ازيلت وما  
 يقال ان الامر العدي لا يحتاج الى عمل كونه وصفا بدفعه ما قبل في  
 قوله بوصف كونه وصفا كانه اشارة اليه والى ان الى ذلك لا يصدق  
 على العدي لا يقدم الوجود منه ثم الى ذلك والثالث ان ما ذكر  
 لا يصدق الترتيب وقوله افا كان كذلك اه جواب عن الاول وقوله لا يمنع  
 الذي اهله من جواب العالي واما جواب الثالث فلا يخفى يدل عليه

في مفهومه الاول



ما انما انشأه الله تعالى من احوال

ويكن ان يباب عنه ما يستلزم الحدث امر لا يشبهه فيه فلهذا ذكر لم يتوصف  
 المصير بل يوصف بالاعم وسود في السائر المصير كنه تعسف كان  
 حل كلام الشرح في قوله اخ ان على كل ايضا كذا لا في **قوله** اما  
 بيان الصوفي قيل ببيانها ان المحل الذي صلت فيه الحوادث ص مالا  
 عن قابلية حتى صدورها واللام يكن محلا لها والقبليته هاهنا تسمى  
 وفيه انه لا حاجة الى القبليته وصدورها مائل **قوله** والايانم ان  
 لا يكون محلا لها وسواولي مما قبل والالم يكن الى حال الا لا في  
 سدا قبل عليه الا يانم فكل ان لو كانت القبليته من لوازم المحل  
 لم لا مكان زوال وفيه ان القبليته عند سدا القائل منسوبة بجهة  
 الاتصاف بمقتضى انك كما ضرور عما فرض محلا على ان سدا المنع  
 غير مضر كما سجي **قوله** لا يكون قابلا للتمتع بيا فيه مانه يمكن ان  
 يكون ذلك المارضا جيا وان كان الشيء قابلا له بالنظر اياه  
 وايضا بانه لا يدل على التوقف حتى يشبه كونه شرط الجواز ان يكون المكان

المقبول

المقبول من لوازم القابل **قوله** والنسبة بين القابل والمقبول اه  
 وفيه ان السمة مطلقا كذا **قوله** لا تحقق بدون المكان  
 المنتب بين علمه ان يقول لا تحقق الا بعد امكان المنتب بين ولا  
 شك انه خارج غير مؤثر ليكون شرطا بعدا وفيه بيان  
 ان السمة انما تحقق بعد تحقق المنتب بين وسوسندم امكا  
 قطعا وشك فيه بان العالم مثلاله قابلية الحوادث فيازم  
 تحقق القبليته بعد تحقق الحوادث وايضا بان قابلية الحوادث  
 شرط لتحقيق الحوادث كما صر حوايه فيكون قبل قوله يمكن قبل  
 لعله انما قال بمكدا اما لا سجي من انه لا يتم شيء من الدليل  
 على ما ذكرنا واما كذا من المناقضة سدا فيل في بيان الضعف  
 ان مفهوم القبليته لما كان مبنيا عن عدم امساخ <sup>المراد</sup> صرنا المقبول  
 على القابل كانت الظاهرة مشروطة بالامكان الوجودي دون  
 الامكان الذاتي وفيه ما فيه **قوله** لان الحوادث لا يمكن ان يكون



اذ لا يقال عليه سلمنا ذلك لكن فروق بين كون الحاد  
 اذ لا وبين كون المكان اذ لا والكلام في ذلك فان اذ لا  
 لوجب اذ لا الموصوف حال عليه سلمنا سلمنا في الصفة الوجودية  
 والامكان ليس كذلك وما قيل في لا فوق قولنا المكان لا ولا  
 المكان له لعدم التمايز بين الاعداد مذكور فيه واما قبل  
 عليه ان الامكان صفة الوجود الا ان يقال وجود الحاد في  
 فن يعتد باقواله لا يثبت با مثاله **قوله** والاكان مكن التحقق  
 في الازل وفيه انه لا يلزم من اذ لا المكان المكان اذ لا بل  
**قوله** واذا لم يكن له في الازل المكان صافيا وفيه منع للفرق  
 المذكور **قوله** لا يكون الشيء الممكن مكنيا مبنيا على ما قاله  
 جبره ما ذكر في قوله لا يكون الشيء الممكن مكنيا مبنيا على ما قاله  
 ابن سينا ان المكان لا ولا المكان له واحد لكنه ليس كذلك  
 فان قولنا المكان لا مضاف انه مذهب بعضه عدمية وقولنا لا

ن وعنه مناقضة بطريق  
 المعارضة وفيه كذا لوجود  
 المنع على مقدمة من مقدم  
 ما لا دليل عليه

فيشها

المكان له مضاف سلب تلك الصفة العدمية فيها في قولنا لا  
 الا تضاد بالصفة الثبوتية وسلب التضاد بها من غير فرق  
**قوله** كما استغنى في تحت التلازم وسوقوله اذ لا يلزم  
 من انتفاء مبداء المحول في الثاني انتفاء المحل في الثاني فان  
 العدم كالمعنى معدوم في الثاني مع انه محمول على موضوعه  
 خلافا **قوله** ومحصله ان الازل لا وسوميل ما تم  
 الناصر المشهور في تحت التلازم ايضا **قوله** فان حصل المعلق  
 ومن التاخرين من قال في وجه التلازم لا يلزم من ذلك الانقلاب  
 المحال فان المحال سواء يكون بنسب ما بينه متحقق لم يصح  
 اما بينه نفسه ما بينه اخرى بنا فيه ولم يلزم ذلك لان  
 لا يكون ذات الممكن في الازل اصلا فيوجد فيها بعد بسبب  
 حصول الاستعداد له وفيه ان محاله الانقلاب الذي ذكر  
 اظم مما لا يشبهه ومنهم من قال ان اردتم بقولكم لو كان



نارته يكون متشعرا

امكان الحادث حادثا لكان في الازل متشعرا حسب انه مفهوم اوجب  
غير انه مفهوم لكن المتشع بالغير قد يكون ممكنا ككسالات فلا يلزم  
الانقلاب وفيه انه لو حدث الامكان فغير كانه كذا الشيء متشعرا  
لزم ضرورة انما هو واجب بياضه ولا رابع ومسمى من قال  
طريق الى الاصل قد يكون بالشيء يمنع عليه وسوى كلامه اي  
الكذب او ايراد ما يبيح من اخلاق العباد او الملائكة وان  
المعنى وقبح او بالغايمية او بما يمنع من النعم كالخطايا  
لكن والمهديات والسكران ثم قال وقد ذكرنا كيف بالاضلاع تختلف  
الانتقالات في الانقلاب وقوة التميز ومن الكس من استحسن و  
حكم بكونه احسن وانت خير بانته الفهم والشيء من كذا يمنع  
**قول** انما هو الامكان الوقوع لا نسكت قائله بان المتكلمين  
في الاكثر ستملون الامكان بل ما يتوصلوا للامكان الذي  
في كتبهم ونوقف بان منه ايضا ليس الحادث والافق

اما لا يفيلنه للامكان امكان قبل اول الامر فيلزم الحوث  
بلا يبيح والكل بطا واجب بان الامكان عينه فلا يستد  
**قول** ان الامكان الوقوع على ما في نفسه لا يصدق اليه والرد فيه  
انه متبادل بالوجود والامتناع مطلقا فلا يكون شيء منهما  
ممكن الوقوع لان كل ما هو واجب مطلقا واجب الوقوع وكذا  
كل ما هو ممكن مطلقا يمنع الوقوع واما الامكان الذي في نفسه  
في فيما سبق كما ذكرنا فسقط ما قبل الامكان الوقوع على  
سندنا لانه كانه هو الامكان الذي في نفسه انتهى من وجه  
التميز والحق حاسب المواقف لان من المعلوم ان وقوع  
احد جانبيه الممكن انما يكون لمجرد فاذا لمع البرج واجب  
فذكر الجانب فلا يكون ممكن الوقوع قطعا **قول** ومما  
نقلناه اليه احدهما ان الوجود الموصوف والآخر ان العالم له  
اما بيان عدم الاستدلال به بان يقال انه لا يمكن الوجود



انه يمكن الوجود بالمكان الوقوف فلام لزومه وان اردتم ان يمكن  
الوجود بالمكان الذي فلا ينفى التعريف وكذا الكلام على  
قوله بدون امكان المستقبل في الدلالة **قوله** ان كلامكم هذا  
اي اما ان دفاع المعارض فلام فخره وليد المعارضة واما  
عدم اندفاع المنع وانما قضي فلان الاندفاع انما يكون  
باثبات ما منع من المقدمة ولا اثبت منها نعم ان قولنا ببناء  
يستلزم الامكان الوقوف يندفع المنع والناقض وكذا يظهر  
لمية ذكر الاشراط ايضا لكن لا يسمي ذكر بلائسند قوله  
**قوله** يكون عرضا متعارفا لان البرية او العينية غير متصورة  
لنصرة دونها وايضا ان الدلالة على التنبين التي قابلية **قوله** واما  
لازمة فسر عليه لانه لو لم يكن العالم لارمته افتقر الى  
قابلية اضرى واما بالعدم لو لم يكن دالما مع دوام الخروفيه  
ان الدوام لا ينفي الافتقار فلا يصح **قوله** والاول بطلان

هنا اذا كانت القابلية من الامور الموصوفة دون الاعتبار به  
وكانت قابلية العالم غير قابلية غير معدة كما سبق  
الافلا واما ان من التسلسل من طو العلول فلا سوم على  
المصالحات **قوله** خلاف المتد الرواية والرواية بالرواية **قوله**  
وسند المنع ان كان للظواهر حاصل ان المنع في الحصة وبها  
الذات على جزء الدليل وان كان وارها في الظاهر وبها  
على الدعوى انظر الى ان بطلان مكررات طرية مستلزم بطلان  
الدعوى فقط ما قبل ان يمنع الدعوى سد اقامة الدلالة في  
عن قانون التوجيه واما من يجعل متوصفا ابتداء عليها مستد  
لمنع ما اورد في اثباتها فظهر عن الطوق وظرفا قد خفى  
**قوله** ما ان يكون كل صا حث مسبوقا على الامر لا الى اول  
اي الماظهر ان يقول ما ان يكون كل صا حث مسبوقا بالامر لا الى  
اول او سابقا عليه الامر لا الى اول وفي بيان الشارح انشا



ضيقه اليه **قول** يتوقف بعضها على بعض لا الى اولها ان اراد انه  
 لا يتوقف اصلا فظهر انه لا يكره وان اراد انه لا يوقع على وجه  
 يكون التسلسل من طرف المبدأ كما هو المتبادر فلا يرد على المص  
 كما مر وان اراد معنى اخر فعليه البيان **قول** ولئن سلمنا ان ما  
 فكر في اي سورة كلام المص يقتضي ان يكون اشار الى ما منه  
 بقوله لان ما لا ياتي كما لا ياتي كذا في كل الشارح نظر الى حقيقة حال والى  
 حاصره كلامه في الحال **قول** لان كل ما لا ياتي منه لا ياتي يقال عليه لم ياتي  
 ان يكون صوت العالم في وسطا لما في مسبوقة ما في لا الى اوله  
 فكون صوت العالم عن المبدأ التدرج في الحركات المتعاقبة  
 وطلان مثل التدرج وبنافس فيه بان الشرط  
 المتعاقبة انما يتصور فيماله ما هي حتى يمكن تدارك تلك  
 الشروط عليها وما سوى العالم لسدله ما في والى بان لا ياتي  
 ام قد يكون بصوراته متعاقبة لا مرجح كمرساة منها شرط الا

**قول** يلزم ان يلية العالم الى قبل قد يتوهم يوم اخر ايتس بان  
 يقال والادب فيهم في خلف المعلوم عن العلة التامة ولا ياتي المنع  
 الا في ايضا وفيه ان ما فكر المص سوية امتناع خلف المعلوم  
 عن العلة التامة كما وعد بقوله لما سبني وذكر لان العلة التامة  
 هي جملة ما لا بد له في المؤثرية ما في المص المعلوم عند وجوده في  
 الا في فاضضا ص صوته في وقت معين كذا في التدرج بلا مرجح  
 او الخلف المذكور تدبر **قول** يلزم رجحان احد جانبي التدرج بلا مرجح  
 الى بنا في فيه بان العالم مختار فاداة من جهة كذا في طرقي الهات  
 وقد في العطشان بل له ان مرجح المروج ايضا لا يقال المختار ان  
 لا في احد مقدورية مع التواء سببه ارادة الهما فقد ترجح احد  
 المتساويين بلا مرجح وان السند الى ارادة افر او تغلب  
 اخرى لزوم الزيادة او للتعلق لا ياتي ببابها في اذ ترتيب الاراد  
 او ترتيب تعلقات اداها واحدة فدية الى ما لا يشاء الى ابا في اذ



التعلق بلا سبب لكونه امر اختياريا وفيه صحة التبريح بلا مرجح  
 وسواء ببداهة العقل او خلاف قبل الاستحالة بينهما مما يتبين  
 عليه باستحالة رجحان احدى كفتي الميزان عند استوائهما وقيل  
 كسبية ارجح عليه بوجه فذكر المصنف في الصنف وقيل بالاستحالة  
 فيه وسواء من باب بعض من الطبيين متلافى متراطيا واصحابه  
 فانهم زعموا ان وقوع السموات اتفاقا في سائر التبريح بلا مرجح  
 واما التبريح بلا مرجح فما يترتب من المختار دون الموجب **قوله** فافضنا  
 صدوره بوقت دون وقت يكون ترجيحا بلا مرجح اجماعا عليه  
 ان يقول فخصيص صدوره او ترجيحا بلا مرجح وايضا سوفي  
 بيان لزوم الرجحان لا التبريح وكما انه لم يفرق بينهما او وقع  
 سهوا من الكاتب **قوله** لانه المرجح بلا مرجح الانسب لان التبريح بلا  
 مرجح **قوله** وذكر المنع اه ومن الشارح من ذكره سندا وسو  
 انه لو كان محال لم يقع كنهه واقع لان الفاعل المختار يختار احد

الطافين بلا مرجح فيكون هذا السند نظرا لانه لو وقع احد كفتي  
 باختيار لا يكون ترجيحا بلا مرجح وفيه انه اذا افتات بلا مرجح فقد  
 رجح بلا مرجح نعم لا يكون ترجيحا بلا مرجح اذا افتات مرجح سندا  
 واما بعد ذلك سندا المنع المرجح بلا مرجح فيرد عليه سندا ولعل  
 المتشاء عدم الفرق **قوله** مع باقي ابراهيم جميع متدما فيها بيان مثال  
 كل ما لابد منه الواجب تعالى اليه الواجب اليوم اما ما صدر في  
 الاصل الاول والاكتسب من الحلال فتبين الاول انما ينافى في سائر  
 الى صدر في الاصل بكل حادث مسبوق باخر من حركات متعاقبة  
 وهوارات متوالية لا فلكا وبطلان سندا السند  
 لا متناع ترجح احد طرفي الممكن اجماعا وسواء بطلان من ينجح ان  
 العالم منتفرا في المؤثر كسب سندا لان عند سندا نوع من المصادف  
 بعين انهما من وبانه في الرة والقبول فمن منع منعها مما كذا  
 بتعاطر واصحابه ومن قبل قبيلهما كذا كذا كما يجرى لان احداهما <sup>الاخر</sup>



او جزية وفي العتات نوع من الاشياء ايضا الى كذا الفاية فلا بد  
 عليه ما قيل ان المصادق ان يكون المدعى جزء من الالهي وليس كذلك  
**قوله** وما منع الامكان ان لا يكون كذا شأنه ان يكون هناك  
**قوله** الفصل الثالث في المسائل التي ابدعنا في اي على الوجه المذكور  
 كما ترى والا كانت تلك الالهي بهذا بقوله **قوله** وفيه شعار  
 اياه وفيه الشعار ايضا بان كذا الالهي كذا في المبدعة واقعة في  
 هذا الفصل وبطله فالعبارة لا يمكن ان يكون  
 منقضاء ان الفصل الثاني في كذا الالهي مطلقا من غير مطلقا  
 كلا او بعضا فكله والنعمة على الاتصال فيكون قوله **قوله** ونحو  
 بهرنا ثلثا منها بيان له فلا حاجة الى ارجاع ضمير منها الى مطلق  
 المسائل **قوله** المسئلة الاولى من الكلام في كذا من الكلام بانها  
 ان البحث عنها على قانون الاسلام والافهم عن مسائل الحكم ايضا  
**قوله** لان فاما اللازم مستند فساد المعلوم في قوله لروم كل

من الملازمة وعدمها ثم لو كان لا يلزم شيئا من التقييد في اصلا فلا بد  
 من تقديم الكلام بتم التمام **قوله** قلنا ان كون الملازمة لا قبل المراه  
 من الملازمة في الحارصه يعني كون احد الطرفين ثابتا على الاخر فثبت  
 كل من الواجبين الى الاخر والى العلاقة المروية الى رصه طارفا  
 المنع مكابرة وما يقال في تقيد من الرصه في الاحتياج جنس على  
 كل الملازمه على الدنية **قوله** مع ثبوتها في الواقع قبل عليه ثبوتها  
 في الواقع ينقض احتياج الاستكالي في الواقع واحتياج الاستكالي مستند  
 المروم واجيب انه لا يلزم انه مستند المروم لو كان يكون احتياج كيقين  
 احدهما بدون الاخر باعتبار تحقق الاخر لكونه واجبا لا باعتبار ان  
 تحققه من تحقق الاخر مستند المروم او يقال لا يلزم ذلك فان  
 المتلازمين هما اللذان يمتنع وجود احدهما مع عدم الآخر لعدم الاخر  
 وبهنا ليس كذا وكذا في الاستدلال **قوله** فلابد  
 له من دليل في قبيل لانه في وجود احدهما مع وجود الاخر لا يصح



وهو احداهما مع عدم الاخر فيمنع الاصل لتكامل فثبت الملازمة الخارجية  
 على تقدير عدم الملازمة منف و **اجب** بان لا يلزم الملازمة الخارجية على تقدير  
 امتناع التام لتكامل الذي ثبت من اجتماع وجودهما وانما ثبت الملازمة  
 ان لو كان وجود احداهما متبعا عن وجود الاخر وكسهم قد يغير  
 عليه بان المرام من الملازمة كونها بحيث اذا وجد احداهما وجد الاخر  
 سواء كان وجود احداهما متبعا عن وجود الاخر او لا فانهم صرحوا  
 ان الملازمة ثابتة بين معلول علمه واصلها وليس احداهما متبعا عن الاخر  
 سدا وعلينا بالسطر **م** وورد سدا على النظر **قوله** ويمكن  
 ان يقال عن سدا ان قيل سدا ايضا مبني على هذه الملازمة على الدعية  
 ولا شك ان الملازمة الخارجية ما يمنع المذكور لا يمكن فرضها من العلة  
 والمعلول بناء على ان وجود العلة باثباته على انه انما يتم اذا اجاز  
 في الديد ايضا كمرئ الوهمين الى الامر لا الى العلاقة الترتيبية  
 الخارجية ايضا اما المستبعد العلية انما سواضها بمره الى العلولة

لا الى العلاقة بخلاف الواجب **قوله** لان ما هو متعلق النصد والارادة  
 الى قبل عليه سدا اذا لم يكن الواجب **قوله** في روبريد واما ما كان  
 بخلاف روبريد واما فلا واليه يؤل مع الايجاب ايضا وسواها في الالة  
 على معنى ان شاء فعد وان لم يشاء لم ينفذ فان الواقع من ذلك هو عدم  
 الشرطية الايجاب دون الثانية **قوله** لا امتناع النصد في روبريد  
 ان الجاد الموصوفه مطلقا ممنوع فان لم ينفذ ما فكر لم ينفذ مناشا الا ان لم ينفذ  
 ايضا فان وجهه بان لا امتناع في ايجاب الموصوفه لوجود سواها لكونها لا ينفذ  
 وانما المنع الايجاب بوجود امر فثمة النصد ايضا ملازم لان التزم  
 في كل منهما بالذات فلا يلزم منه التزم وانما **قوله** وايضا يلزم  
 فيه ان العقول والكتوبين الذي صفة الواجب صمم قد يم قايم به وانما الخاف  
 تغلب ما يكون وسو غير قايم به **قوله** وفيه نظرا لم قبل يجتمع مواضع من  
 قوله فلاح من ان يكون فعلة الاذل جازا اوله يمكن على انه لا جاز اما ان  
 يكون وجود الاثر الاذل جازا او ممنوعا بالذات فيتم ما فكر



من النسخة على الشقين فنسقط هذا النظر وكذا البراءة التي تكن بنوعه  
 على منع الاختصاص بالحوار والامتناع الذي لا اتصال فيه وسوا الامتناع  
 بالغير فلا يلزم الانقلاب ولا صدق الازل ولا الجواب الخار وانه يصير  
 ما من طرفة على تقدير كونه تاما فيما زعم وطريق الشارح شيئا في عدم  
 افاضة المطمحين احدهما وتيقن الاخر فيهم هذا ويمكن ان يقال  
 في ابطال التام افرام اذا كان متصفا بالغير في الازل بل ان يتقدم و  
 جوف على ما وجد بعد اريوم مثلا لقيام العلة وانتفاء المانع وسوال الثاني  
 واللازم بطل **قوله** فلا بد ان يكون له فعل يصدر عنه او لاها بما فيه  
 فيه باننا لا نعلم ذلك لان ان يكون كدفع كسوقا بفعل اخر معد له لا ان اوله  
**قوله** والابانم التزم بلام صحيح الاول ان يقال والابانم التخلت **قوله**  
 جواب عن سوال مفرد الجواب ان قول المصنف ما مضى وان دل بدل على  
 ثبوت الاول عند المعارض حيث لم يزل صدق او ثبت كما سبق فكيف  
 بنائي هذا الدفء المفرد اللهم الا ان بعد قوله تنبيه اشارة الى ما فيه

**قوله** لان نسخة الملاحوم الجواب بان اقرى الدليل العقلي الاول ثم انه  
 العلة للمعلول في ثبوتها بثبوتها لئلا يلزم التخلت **قوله** لنصدق الشايقين  
 قبل ان نشا قضا لا اختلاف الجنتين اذ الثبوت الملاحوم من دليل المعدل  
 والنفي من دليل الباطل والباقي ما فيه **قوله** فكيف يكون هذا الاعتراض نقضا  
 لدليل على كسب الباطل وتوضيحه ان دليل المعارض بعد تسليم دليل  
 المعدل غير صحيح صحيح مقدمة لا استلزامه الجواب لا وجه لما قيل لا وجه للنقض  
 الباطل اصله بليل سوا الامتناع فبمع مقدمته يتوقف عليها ثبوت  
 دليل المعارض وحي ان المعارضة بالدليل العقلي يمكن مستند بان تسليم  
 الدليل ثم المعارضة مستند التناقض فكانه دفعه او لا مانا المعارضة واقعة  
 عن جميع الحقائق وبها حصل مقصودهم من غير كلفة والمستند مدفوع بان  
 ما ان المعارضة نقض اجماع وليس المقصود الا ان دليل الخصم لا يلزم  
 التناقض ثم تنبه على هذا الذي في ثبوتها بطله يشبه ان يكون ايا **قوله** شبه  
 ان يكون ايا قبل قال يشبه لعدم القطع هناك **قوله** فيرد ان قصد الملاحوم



ان قال قيل بناء على ما قاله بعض الحكمين الحق ان يقال ان الدلائل العقلية  
 قد بينت اليقين بمران من مرة او متواترة وان كان مدركا معتزلة ومعلوم  
 الاشاعرة على خلافه **قوله** علم لاهد الشمولين اما وفيه ان كون شمول الولاية  
 على شمول الولاية بوجوب الالفاء وهو في الوجه لاهد معه وان جعل شمول  
 الولاية على الشمول عدم الولاية غير مقبول على انه لا ينفك الترتيب بل ينفك  
 خلافا لما لا ينفك واما جعل العلة شمول الولاية من حيث هي مع انه يتكلف فلا  
 يجد نفعاً حسب المثال **قوله** اما مع الاول الخ وفيه انه لا حاجة الى جعل  
 الشمول على لاهد الشمولين او جوده تحقق الشمول كاف **قوله** مجموع الامر بين  
 وفيه ان المراد اما العلة او المعلوم فعلى الاول لا يكون لوصف العلة مدخل  
 وفيه ان لا يكون لاهد المعلوم واما شمول وهو الولاية او شمول عدمها فعلى الاول  
 لا حاجة الى تطويع المسافة واما ان لا يحصل الخط **قوله** فلان انتفاء  
 علة الشيء لا وفيه ان انتفاء العلة المحصورة لا يوجب انتفاء المعلوم  
 الحكم ثبت بطلان شيء **قوله** بعضها من الشمولين وضمن مجموع العبادات لا

**قوله** او بعضها منهما على الاطلاق المراد منه اما بعض منهما المحصورة  
 او بعض منهما لا بمصونية فان كان الاول يقال عليه لا ابتدا ولا اذ كان لا مطلقا  
 الثالث وان كان انك فنقوله فلا لا يوجب انتفاء البعض بها وفيه المنع  
 لما لا ينفك **قوله** مراعاة من ذكر كل من الشمولين لها وفيه ان حق العبادات  
 ان يتار على كذا واصح من الشمولين بل نقول مراعاة سواء الشمولين  
 لاهد التبيين واليه اشار بقوله مطلقا ولا شك ان انتفاءه انما يكون  
 بانتفاء الكل فلا يتوقف على شيء مما ذكر من الف م على الاضمان  
 ومن كون الشيء على لاهد من متناهيين ليرتبط الى القول بأنه غير فاض  
 لكونه فرضيا ومن الاشكال الذي بقي غير مدفوع **قوله** ان لا يكون  
 هناك مدارية اياها متوافقة بان المدارية على كذا التقدير لازم قطعاً  
 وما ذكرته من انه لا يقتضي ترتيب الدلائل اياها ان يكون في المدارية الواقعة  
 لا العرضية اللهم الا ان ترتب ذلك **قوله** لا استثنى كل من الدلائل  
 والمدارية الواضحة وفيه استثنى المدارية الواقعة **قوله** وان لم يكن



شمول الولاية لوقتين على لاهد الشمولين بنا في فيه مان صدق فيه  
 بغير ان يكون ما انتفاء شمول الولاية في تلك متحقق مع انتفاء العلم في  
 لا يلزم بثبوت احد الولايتين **قوله** لانه لو ثبت شمول الولاية او الاخرى  
 اجمالا بنا في فيه بالمتبع لوز ان يكون بثبوت كل من شمول الولاية والاخرى  
 على لا ومثالا للام لا فلا يثبت الخط نعم عدم مدارية العينة مع بناء  
 على ان شمول الولاية اذ لم يكن متحققا في ذلك لا يكون لعلوم مدارية لانه  
 مدارية العينة فرع لحقق العينة ولتحقق العينة فرع لحققه في نفسه وسواء  
**قوله** ثبت لا يثبت عن نكر العينة كن تعلم قطعا ان عدم الانكسار  
 على تقدير وقوعه ليس سببا للاستدلال ما شبا عن نكر العلم كما هو  
 معنى صلوح العينة ليكون مداريا لانه لا يصدق استدلال الام في احد الكلام  
 انه لا يثبت لمتحقق العينة وعدمها فلا يكون مداريا **قوله** لان العينة اذ كانت  
 ثابتة اجمالا ان اراد علمه شمول الولاية لاهد الشمولين فعلام انهما اذ كانت  
 ثابتة كان نقبض شمول عدم وان اراد علمه شمول الولاية لنقبض شمول

العدم مع انه خلاف الظاهر ايضا لم لوز ان يكون عليه لنقبض شمول عدم  
 على لا كما قد تقرر **قوله** في هذا المقام لا قبل من ان توم كل مدارية او  
 والعدم لا يعلل على العلم ولا يفي عليه انه اذا تحقق الملازمة في عدم  
 بعد تحقق الملازم في الوجود فهو يثبت ما عليه وكذا اذا تحقق الملازمة  
 في الوجود بعد تحقق الانفاق في عدم وانت صير بان الترتيب وهو  
 وعدمها على ما له صلوح العينة لا الترتيب مطلقا **قوله** وايضا ان  
 بهذا الدليل ان هذا عن النكات العامة لورود يمكن ان يستدل بها  
 على اي ما يراه اثباته والطابق كما يفهم من حاصد كلام المصنف ان يره  
 فيما سوا هذا من الخط بانه ثابت او لا فان كان الاول ثبت الخط  
 لوجب ثبوت الام عند ثبوت الاضد وان كان الثاني فذلك لا يلزم  
 مدار الام وجودا وعدمه **قوله** اظهر ان المدارية انما يتحقق في حاله صلوح  
 العلم وسوم ههنا وبعبارة اخرى لا يلزم لزوم المدارية وانما يلزم  
 لو كان عدم ثبوت على تقدير عدم ثبوت الحاصد على سبيل الترتيب وسواء



اذ اساق **قوله** لكن لم قلتم انها كذا لان ان العلية المذكورة ليست  
 مدار على تقدير عدمها وفيه ان مدارية العلية على تقدير عدمها هي الاكان  
 اذ لا عدم ميعول والمحال جاز ان يستلزم المحال فجاز ثبوت امر محال  
 وسواء مدارية على التقدري او وسوء عدم العلية هكذا في جمهور النصارى  
 ولا شك ان المدارية اذا كانت اللامدارية صفا الا ان يقال في المثال  
 نحو الفرج في تلك المقدمة وتعتبر بعض الشارح لذلك لم يقرن ذلك  
 بل قال لان العلية مستلزم ان لا يكون مدارا له على تقدير عدمها في  
 الامر مستلزم لواز ان يكون ذلك التقدري محال او مستلزما للمحال لا في وسوء  
 عدم المدارية فقام ثبوت المطاكن لا يخفى عليك ان مبدأ البعاب الى  
 اكثر وحملها عليه اظهر **قوله** وهذا المنع عند علمي بالمنع على التقدير  
 قال في الله الشريفة من الجدين منع الامور الثانية على تقدير فرض  
 امر اذا كان في ذلك الامر متضا اما في نفس الامر او عند المنفعة و  
 بسموه منع التقدري كما منعوا نتائج التكرار الاول من له وتبين مثلا

مان قالوا لانهم انه ينتج وانما ينتج ان لو ثبت ان العلية صادقة على  
 تقدير مقدم الصفوى الذي هو مقدم النتيجة لواز ان يكون مقدم الصل  
 محلا والمحال جاز ان يستلزم المحال وخبر العلماء في جواب سائر المنع  
 واخبروا بصعوبة فالصاحب المقدمة وكذا مدفوع بالضم قال  
 المصدا ان لا يهل الخلاف طريق في دفع التقدري بالضم وسواء  
 التقدير وضمه مع صدق المقدمة الممنوعة لكنه ضعيف لان بعينه  
 اخاص ما منع بغير دليل فلما منع ان يقول سلمنا انه لو كان  
 المقدر منتظما الى المقدمة الصادقة لتحقق المطاكن لم قلتم انه  
 كذا وانا يكون كذا ان لو ثبت المقدمة صادقة على التقدير  
 وسواء العلم لم الى من عند لواز ان يستلزم محال فجاز  
 تفصيل لا يلبس كتاب لا يبرر رافة تطويع وان شئت  
 ايضا في المثال والاطلاحة على حصة المحال فعليك  
 بتفتن تطويعات من مصنفاه لغير اقام الجواب ومحملا



**قول** بنم ما ذكرنا من دليله اذ كان ثانياً في نفسه  
الا يكون محالاً لممكن وأمكن لا يكون مضمواً للمحال ضرورة فلا  
يتوجه عليه ذلك المنع من التزويد المذكور فظهر ان الجواب

عن امثال سد المنع ليس الا بطريق

التزويد واثبات انه غير مضر

كما سبق في مثال المنع

الغبار المحفوف بالتنبيه السابق

فليندرج تحت بعون

الله الحكيم الوهاب



**والله** المتلازم للعقل على ما هو المشهور وهو الحادثة والمخلوقة وغيره كذا هو المشهور  
على لفظ المتلازم واشتد على ان يكون في التخيير كوكلام فبدل على اظهار صفة صفات الكمال  
الله تعالى ولي واجب فيه ان يذكر كلامه على لفظ المتلازم من الله تعالى المفعول ما يقع على النعم  
عليه على سبيل الاستعلاء والتبني **والشارح** من حيث اشتد ان الله تعالى وبان استعمالها  
لا بيان الاستعلاء فان المصدر يستحق على الفعل على سبيل المنصور ولفظ علينا وعليهم  
ايما الى هذا **والفضل** النعم الذي هو نعم العرفان في فضل النعم اشتد في النفس  
بوجدها اذا تراءت منصف بكمالاتها الى افضلها واعلاها ما ارسم فيها من صورها في الموهبة  
واوارها في صارت بذكر الارحام كانهما كل مكانا كروا كل شئ من المطالب فلت لا سلم  
المراد بالنعم على السمع ان لا يكون كسبب مدح فيها ولفظ الواجب ايما الى هذا او نقول المراد  
السمع ان لا يثبت لذكر الاشياء بذكر **والله** هو الله تعالى في هذا الموضع على الكمال فانهم قالوا  
الواهب للعقل والنسب للعقل العاشر الحسي بالعقل **والله** لا يردف الى لوارد في الصلوات  
على النبي وانما الكتابة غيب انشاء الواهب كان اول ما مل **والله** عليهم السلام  
لرسولهم الصلوات في يد عليه ان يلزم النسبة الى النبي والرسول او استغناء الال بها فان  
**والله** في آداب الحق الى القواعد التي يتوصل بها الى معرفة كينونة الاضراس عن خطاء والمنا  
**والله** في آداب الحق انما قدر الشارح ان يكون في آداب البيا صفة الآداب ولا ينبغي ان يكون  
صلاحي الآداب الى الحق في صنف الموصول بدون الصلوات **والله** كل منعم واعلم ان المقصود ليس هو  
النعم حيث هو صنف الموصول فان العلم ايضا جائز وبدل عليه **والله** سبيل عليه طرق الفهم والتفهيم

لكل من علم تنبيه على ان كل من علم ينبغي ان يكون على وجه يكون مطلب الاعلى **والله** النعم  
والنعم بالذات واحد وحتم ان يكون جواب عن سؤاله مقدر تقديره ان الله تعالى انما  
ذكر العلم فلم يفضي النعم احيى ان التعليم والتعليم بالذات واحد **والله** النظر بذكر ما في فضل التعليم  
من مقولة النعم والعلم من مقولة الانفعال فكيف يكونان متخيلين بالذات نقل عن الشارح بطريق هذا  
اما قيام الصفة الواقعة بالذات فليس مختلفين واما حمل شئ على شئ مع انتفاء مبداء الخلق  
وكلاهما ظاهر البطلان انتمى كل ما بطلان الاول انما بطر اذا كان المراد بالواحد بالذات الاول  
بالشخص وهو **والله** وقيل فقدان ما يوصل الى المطا اقول سوف يكمل العلم بالعلم على ان  
الموضي هو الحق الاول دون الله ولا شك ارضا الحق الاول دون الله بهرنا اولى لانه على  
الحق الاول يكون الادب باحاطة التعليم في الحق في سلوك طريق لا يوصل الى المطا فكون العلم ساكنا  
طريق لا يوصل الى المطا وذلك لان السلوك واقع بزمينة وقوة الحق والمناظر فافهم يسكن التعليم  
طريق لا يوصل الى المطا واسم مكر الادب كان ساكنا طريق لا يوصل الى المطا قطعاً وعلى تقدير الحق  
مكون الادب باحاطة التعليم في الحق والمناظر في فقدان ما يوصل الى المطا ولا يلزم من فقدان ما يوصل  
الى المطا السلوك في فانه لو كان العلم ما يوصل الى المطا وكان ساكنا طريق لا يوصل الى  
المطا فاعلم والرسبة الى العيني عموم من وجه فانه لو كان العلم فقدان ما يوصل الى المطا  
لم تحقق الحق الاول مان لا يسكن انما قدرنا اصلا ونحقق الاول دون الله مان يسكن  
طريق لا يوصل الى المطا وجدان ما لا يوصل الى المطا وما في اصطلاح المطا  
**والله** وقابل الهداية والاهتداء اي الهداية بمعنى الاهتداء اي الاذرع **والله** في الاول يكون



سلك طريق الوصول المطلوب وعيا الله وجران ما وصل الى المطر والرسى من هذين المعنيين نحو  
مطلقا ومن المعنى الاول للمهدية والمعنى الثاني للضلال ببيان ايضا وبين المعنى الثاني للمهدية  
والمعنى الاول من الضلال نحو وعصوم من وجه لانه لو ان يكون كحرف وجران ما وصل الى المطر  
مع ان يكون له سلك طريق الوصول الى المطر وتحقق وجران ما يصل الى المطر بدون استوكة  
وطريق الوصول الى المطر وتحقق سلكه لا يصل الى المطر بدون وجران ما يصل الى المطر **و**  
المهدية ايضا الى ان لفظ المهدية انما يطلق على الدلالة على ما يصل الى المطر اما بالاشارة اللفظية  
او في هذا المعنى المجازي ومعنيين الاولين فمعهما او المعنى الثاني بالاشارة اللفظية والاسم  
ان السببين للمهدية على الدلالة على ما يصل الى المطر وبين سلكه طريق الوصول الى المطر نحو وعصوم  
من وجه ومن المهدية على الدلالة والمهدية نحو وجران ما يصل الى المطر نحو مطلوب لانه كل حق  
الدلالة ان ما يصل الى المطر تحقق وجران ما يصل الى المطر لان المهدية الدلالة على ما يصل  
بدون وجران ليست بتحقيق ومن المهدية بهذا المعنى والضلال المعنى الاول نحو وعصوم **و**  
ويتبين بها الاضلال وهو الدلالة على ما لا يصل الى المطر والرسى الاضلال وكذا واصر من الضلال  
نحو وعصوم وبين الاضلال والمهدية سلك طريق الوصول الى المطر نحو وعصوم من وجه وكذا  
الرسى نحو وعصوم بين ومن المهدية نحو وجران ما يصل الى المطر واعلم ان السلك المذكور  
بهنا باعتبار التحقيق لا باعتبار الصدق والحق **و** وان كان رعايتها ما حوط لانفسها فيها  
ان لو ان يكون الى فظ الادب لفظ الرعاية او انباض وهذا لا يرد على ما ذكره الشارع  
لانه قال وانما تتحقق بدون رعايتها ولم يقل ان الى فظ هو الرعاية **و** وباللغة ونكبتا

100  
لا ينفذ الا خلافة الاول وهو ان المهدية بل جامع **و** طريق اطلاق اسم المتعلق على  
المتعلق بهذا الكيفية كقولنا اضماعا ان يكون الاسم المتعلق بالاولى كقولنا  
وفي المتعلق انما منقوصا وانما ان يكون الاسم المتعلق بالاولى كقولنا اسم المتعلق به  
الى فظ فالظاهر ان يكون الحارز السبب على ان يكون اسم المتعلق بغير الاسم  
الادب فالظاهر الادب واراد به الرعاية او فيه نظر لان الضمير في قوله يكون راجعا الى  
دأب المذكور في قوله هذه رسالة في ادب الحث ولا يمكن ان يراد به الرعاية قبل ان يرد  
به الرعاية بطريق الوصلية الاستحاج قلت قوله ومنه وان كانت منداولة اياها نفي ذكر  
والا بلزم الاستشعار بذكر وايضا يكون في الفاعل عبارة الفاعل كقولنا في قوله  
انما حصل من الادب ما حوط وان كانت رعايتها لا تفسد على وندم نقل عن الشارع فيها فذكر  
بهذا الفاعل يكون الحارز المفرد وعلى ما ذكرناه من انه في بعض النسخ فيها ما ذكره من ان هذه  
لو ان يكون الحارز المفرد على ما ذكرناه في السلك الاول الحارز في المفرد طار اذا اراد بال  
دأب الرعاية كما هو الاضلال انما اذا اراد باسم المتعلق الحارز كما هو الاضلال الاول  
فالظاهر ان الحارز السبب لا يتبرر **و** النظم هو النظم في السبب هو النظم في السبب بل جمع  
الاشياء على وجه يكون لبعضها اسمها ليست الى بعضها ما تقدم وانما خبر قلت لا بعد ان يكون  
المقصود بيان المعنى انما هو من النظم فان قوله سلكه متعلق بالنظم ولا يحسن ذكره الا اذا اريد  
بالنظم في معناه الموضوع له وهو النظم **و** اي طلبت المعنى لا المعنى الاصطلاحي والاولى  
والاظهار العبارة ان يقال فان نسبت النظم وهو طلبت المعنى الاصطلاحي **و** وهو



لا قبل انما اتم تفسير الالهام من غير الصواب لان المضاف من حيث انما لم يأت في المعرف المضاف  
 اليه قلت هذا انما يكون اذا كان المقصود من المضاف من حيث هو مضاف في المعرف  
 للالهام من غير الصواب لانه عتبارا من مضاف الى المعرف للمضاف نفسه عن التارة وانما  
 تنفي عن غير الصواب مع تقدم ذكره لان كون الصواب منقول بوجوبه وصفت بالنية  
 اليك بين الفرق المخرجه انتمى كلامه حاصل ان يكون الصواب معولا لا انما بوجوبه  
 وصفت الالهام بالسبب للصواب فانه ما يتعلق به صار كانه صفة له لا الصواب في علمهم  
 الهاء وان كانت صفة للمعلم كالمعلم والذات متقدم على الوصف **والله اعلم** والالهام انما  
 في القلب بطريق الفيض ان بلا اكتساب بل بلا حصر ايضا في كون هذا التعريف ما نجا  
 نظر فان الالهام في ذاته فانه في ان الالهام بهذا المعنى لا يضاف الى الصواب قلت  
 باعتبار ان المراد به الفاء الجرد على الاصح ان طلبت الفاء الصواب في القلب بطريق  
 ويزا توفيق الالهام جامعا وما نفا فتأمل **و** معنى كون الرسالة مرتبة اولا في نقل عن  
 وانما رتبها عليها لان ما يلي ان يعلم فيها اما ان يكون مقصودا بالذات اولا والا اول والثاني  
 اما ان يتوقف عليها المقصود بالذات اولا والا اول والثاني اقول ان اراد المقصود  
 بالذات المقصود بالذات في الرسالة قلت جميعا مقصود بالذات فيها لانها جرت واما ان اراد  
 المقصود بالذات في الفتن فلان ان المقصود بالذات في الفتن هو الفصل الثاني فقط وان  
 اراد المقصود بالذات من الفتن فنقول في كون الفصل الثاني المقصود بالذات من الفتن لا من  
 حيث بل الطائفة المقصود بالذات من الفتن فان المقصود خارج عن فصل المراد المقصود بالذات في

الاخر من الخطا في المناظرة وايضا فنقول في كون انما هو الثالث نظر فان الخطبة و  
 قوله رتبته على ثلثة فصول اذ ما يلي ان يعلم في ام سأل لانها جرت واما من تدبر **و** نصيب  
 يقع كل منها في موقع الظاهر ان فيهم موقع رايه اكل منها ولا في الفاء في قوله الثاني  
 على الحاصل الصادق الفصل الاول في توفيق الالهام المقصود ليست صفة للفظ بل  
 للمعنى وفي العباد ما سئل وايضا في هذا الفصل تنويف الالهام والامانة والدوران وغير  
 ذكر من القائل المصطفى فيما بين المناظر من تدبر **والله اعلم** الفصل الاول في العرفان نقل عن  
 وانما قد تم من المناظر على سائر الاصطلاحات المذكورة في هذا الفصل لان المقصود الا  
 فحين تدور في هذا الفتن معروفة احوالها ومعرفه كيفيتها وانت جبر بان ما ذكره الى السائر  
 ان المقصود بالذات هو الفصل الثاني **و** معنى المطالع الا بغير قيد لم يتم بتعريف النظر  
 معنى ترتيب الامور المعلومة لعل انما لم يتعريف لانه مع اصطلاحه واكتلامه في المعاني اللغوية  
 ويؤيد قوله من مناجاة عن معنى مصطلح عليه فتأمل **والله اعلم** استعماله في ايدى استعمال  
 لا بد من ذكره فانه يقال نظرت في الكتاب تدبر فان فصل الالتفات ليست مستعملة في بل يكون  
 ما في فلا يصح استعمال المطالع الالتفات في قلت معنى الالتفات اذا جرت عنه بلفظ النظر  
 يكون مستعملا في واذا جرت عنه بلفظ الالتفات كان مستعملا في نقل عنه المطالع اذا استعمل  
 في يكون معنى الفكر والى معنى الرؤية وما للام على الوجه وعلى معنى الغضب وبين معنى الحكم  
 كقولك نظرت في التوراة حكمت بينهم **و** الى جانبى المتى حين نقل عنه وانما لم يقل جانبى  
 المحلل والسائل كما قال غير ليتناول المعنى صوت المعارضة بلا تكلف **والله اعلم**

في الطائفة المقصود ليست صفة



الحكم او انتفاءه اقول هذا بطلان من شكل بالحكم الذي يكون السائل ما يقال لانا فيها كمالنا  
 حاصل ان يسكن بصورة المناقضة **قول** لان النظر من المتى صميم لا يكون الا فيها  
 نفعه فيسرا من اضرار على السطر البصر في المناظره ووجه بين المتى صميم في  
 الحكم عليه فقط او الحكم في فقط في المستدان في وقع بين المتى صميم مناظره في صحتها  
 فانه لا ينافي اقول النظر الحكم عليه او الحكم في فقط لا يكون من الجانبين على المتى صميم  
 الا اذا كان راجعا الى النسبة نعم مما متى صميم باعتبار تلك النسبة لا اعتبار الحكم عليه  
 او **قول** يمكن ان يقال النسبة بين اثنين في نفعه في علمه ان اضرار على السطر  
 الواقع في الجانبين في صفة السائل وانما ما في وان شئ في فانه لا يسمى مناظره  
 اقول مثل ذلك طالع يتولى الى بنين بالنسبة المذكور وهو المتى صميم فان النظر من  
 المتى صميم لا يكون الا في فرد النسبة ولكن النسبة لا يكون الا بين اثنين اصدما الحكم  
 عليه وانما الحكم في الحكم عليه من الموضوع فان المنهج ايضا الحكم عليه وكذا  
 الحكم في الحكم في قوله لان الثاني ايضا حكم في ويده على كقولهم في الحكم عليه في  
 القضية الثانية موضوعا في وقوله ثبوت الحكم في الحكم عليه اشارة الى السجل في وقوله  
 او ثبوت عند اشارة الى السجل في وقوله او سا فانه اياه اشارة الى النسبة  
 الانفصالية **قول** لا يوجب حصول اقول الاولى ان يقال لا يوجب حصول تقدير الوجه  
**قول** من تحقق هذا اقول في التحقيق في جميع اجزاء التعريف كالفان فيه وايضا ليس في  
 الجزء الاول من التعريف في ولا يبعد ان يقال بعد الشارح في جميع اجزاء التعريف في

تقديم  
 على

شركة

سبيل التعليل في الكلام في التحقيق تأمل **قول** اصدما ان يكون التعريف من جانب  
 ايا قيس لا يبعد ان يقال انما ابتداء بالاعراض الذي ورد على العلم الغائبة فتقدم في الصورة  
 تأمل نفس طهر جواب السؤال الاول من قوله لانه لا يسمى ذلك مناظره اصطلاحا  
 اما في قوله لا ينافي ايضا لو ان شئ آخر عرضا مع جواب سؤال غيره كونه في ثابته ان  
 قد ظهر عند من دفع بقوله ان يكون اظهار الصواب عرضا من السطر المذكور لا يوجب  
 حصول **قول** وانما ان اشئت السائل اذا اقم على عدد المنفعة اقول هو التعريف  
 بالنقص الاجبالي كمن النقص بالمنفعة **قول** لم يصدق عليه النقص المذكور اقول  
 وان كان على التعريف النقص كمن الشارح لم يصدق التعريف على المنفعة المحرر بل لا  
 يصدق على النقص ولا على المعارضة ايضا اللهم الا ان يراه بالصدق في التحقيق  
 الصدق عدم التحقيق وان كان قول من عليه ياتي عن اراه بهذا المعنى تأمل  
 والحاصل ان المناظره اعم من المنفعة والنقص والمعارضة باعتبار التحقيق لا باعتبار  
 المحل **قول** حال معلوم المراد به المجهول النظري **قول** ورايه ان هذا ينبغي بقوله  
 بحسب معانيهم من فهم وكيفية انفعاله ان النقص لا يصدق على العاك الوافق بين  
 المعلم والمنعلم اصدما في الحكم والعاك الوافق بين المتواقفين فانهما ليس  
 واما العاك الوافق بين المتى الفين من تعليم فالظاهر ان هذا مناظره اصطلاحا  
 فان اكثر المناظرات اعم وكورة في الكتب كمن فلا فساد في صدق التعريف  
 على ذكر العاك هكذا ينبغي ان يخل كلام الشارح وان كان كلامه يدل على

**قول**

ظن



ويعلم ان كل ما هو متعلق بالاعتبار  
يكون متعلقا بالاعتبار

عنا ان ذكرنا في الاصل المتعلق ولا يصرف المصروف عليه فانه قد يقول حسب متعارفهم  
بعض ان يكون متعلقا بالاعتبار اي اضافة المتعلقين من الجانبين حسب متعارفهم والمتا  
النسب **ول** هو الفصل بينهما كون الفعل فاعلا للمناظر نظر فاعل فاعلا ما ذكرنا يكون قوله  
العلل كلها مذكورة ما عدا ما افول في قوله لان العلة الصورية في المناظر وان سلبت  
كانت هي النظر المخصوص الذي وقع بين فردا الى بين والمذكور في النوع مفهوم النظائر  
هو العام ولا دلالة للعام على الخاص بامري الدلالة الثلث وكذا البوابة فان المذكور  
في النوع مفهوم الجانبين والفاعل على تقدير التسليم وكذا المفهوم بل فيه وايضا  
المذكور على النوع مفهوم الجانبين والفاعل على تقدير التسليم هو المفهوم وكذا الكلام في قوله  
اظهارا واعلم ان تلك الاشياء المذكورة في تقدير كونه فاعلا تكون الاعلة فاعلا له لعل  
**ول** صورته التي هي متقدمة عليه بذات وبوجوده فانها متقدمة عليه بذات معنى قطع  
النظر في الوجود ووجوده متقدمة على وجوده بذات على الوجود **ول** معان محمول عليه في  
كل ما بيننا قول هذا هو الحق لو كان التعريف بشكل المحمول ان كان التعريف الواقع ليس  
بما فذات من العمل المحمول على المعرف **ول** عما ان اطلاق اسمي الصور **ول** واعلم  
ان هذا لا ينفرد في جميع الاسئلة السابقة كما في الاول وايضا جعل السمة على سبيل  
التبلي لا يوجب المحمل تدبر **ول** مجموع العمل لكل واحد منهما فكل ان المعرف في كل  
محول لا يترك اذ في المعرف يكون محمولا على المسمى به **ول** الى اصل من مجموع الاول  
ان يقال يجوز ان يكون مجموع بتركه الخاص فكل محمول ان يراه بالمجموع المعنى المفرد او يكون

للتصواب

المناظر

من بيان

من بيان **ول** انما هو بعض ما بين الحقيقة المعرفية والطبيعة ولكن ان يكون قولنا  
صحة لبعض الامداد ما بين الطبيعة وبينها الموقوفة في الخارج كالاشياء والجم  
وبالحكم لم يتبين ان يكون معبرها بعد التصديق بوجودها اذ في اكثرها لا يبينها  
اكتفاء الا قوله ان يقال انما في الكل ما بينا فلان من وصره هو الانسب **ول**  
ان اخذت ما عدا كل واحد بالمجموع الاول ان اخذت بالمجموع **ول** وان اخذت ما عدا كل واحد  
اي هذا التقسيم من الترتيب لشيء **ول** واما ما ذكرنا في الملاحظة بالتفصيل  
**ول** في راجع الى محله من قول لعل نقل وجه التبرير ان يكون الحاقه والصوت  
معا اذا لفظ بالتفصيل معناه والى ما ذكرنا في السمع طريق القيد بصدق  
على بينة التعريف انما مشتمل على العمل الاربعة **ول** المتقدمون المتحققون اي نقل عنه  
اي وانما وصف المتقدمون بالتحقق انما ان كلامهم اقوى من كلام المتأخرين  
ومع ذلك قد مر في الذكر ان مناقشات كلام المتأخرين اشده من مناقشات كلام المتقدمين  
**ول** على ان المتأخرين المذكورين ظاهر صحتها نقل عنه لان المقصود منها ان يعرف  
بعض ما بينا الطبيعة على المحمل عليها وهو ليس **ول** المحمول ان لا يكون له سمة  
لما بينا الطبيعة او لم ينعرف على المحمل عليه او ليس بشيء منها والى حيث السابق يشتر ان  
المراد القائل ما نقل عنه ايضا وانما قال ظاهر صحتها لانه جمل ان يكون مراد عدم  
المحلية في الافراد كما مر به البهتان **ول** الدليل هو الذي لا نقل عنه وانما قدم  
تصرف الدليل على من المناقضة والمعارضة وغيره لتوقفه عليه لان الدليل ما توفى

مباحث



في تعريف المناقضة والمعارضة والنقض وايضا الدليل متعلق بحسب المعلق وغيره  
لمنصب السائل ومنصب المعلق مقدم على منصب السائل في يتعلق به او لا المتقدم **قوله**  
اما مطلقا بهذا اشار الى مذهب الحكماء فانهم قالوا العلم هو حصول صورة الاشياء  
في العقل وهذا بصرفه على التصور و مطلق التصديق **قوله** او مقيدا يكون بتعيينها  
بهذا اشار الى مذهب المتكلمين والاصوليين فاللاح الحروفه للعلم عندهم هو حصوله  
تتميز لا تحتل النقيض وهذا النوع صادق على التصور والنقض البعدين فقط وانما حصل  
كثيرا اطلاقا واما لان الطائفة الواحدة لا يقول بها تدبر **قوله** من الاحكام الظاهر  
بهذا الكلام يدل على ان المراد بالتصديق هو كقولهم **قوله** ان ثبت المطابق للواقع امره  
بان ثبت ان لا يزول بتكثير المسائل وانما قدم ان ثبت على انه مطابق للواقع مع ان الكتاب  
ان يكون متاخرا تنبيهنا على ان كونه ثابتا باعتبار مطابقة للواقع فافهم واعلم ان العلم معان  
اخر اضافة السائل والحق التصديق وان لم يكن الملك في حصول التصديقات ما لم يكن كاصح به في العلم  
العلم البيان والمطول لكن الشارح لم يتعمد به لانه لا يتوهم اراها مكررا المعاني من العلم المذكور  
في تعريف الدليل **قوله** ولا بد ان يخل بهذا على معنى الاول طاهر بهذا الكلام يدل على اراها  
المعنى الاول صحيح وبيان انه لا يجوز ان يراد بالعلم المعنى الاول وكون البيان في الدليل  
ما يخصه بالتصديق من قبل العامة المتعمق بعض اقرافه وانما في ان يكون هو ولا يشترط  
على ان السور لا يلزم حيزه عند حيث ذكر سابقا في كونه على تبيين المتقدمين في تقيس فبال  
لان استعمال الظن في مقابل العلم يقتضي في حال الامام ما يلزم من العلم بالظن شيئا اخر فانما

المراد بالعلم المذكور في تعريف الامانة البعدين بترتبة متقابل الظن كدليل المراد بالعلم المذكور في تعريف  
الدليل البعدين فان قلت استعمال الظن في مقابل المطلق العلم لا يدل على اطلاق العلم على البعدين  
لانه يجوز ان يراد بالعلم هو الجزم او الاعم من الجزم والتصديق البعدين لا التصديق البعدين  
ولا سلم فلاح ان حمل العلم على التصديق في تعريف الامانة لو حمل العلم على التصديق في التعريف  
قلت قد ذكره الشارح في ان العلم مطلق والمعنى هو على معان والى ذلك من تكرار المعنى  
فلا يراد بالعلم ما ذكره تدبر **قوله** مما يؤيد هذا وجه التأسيس ان الاخر اذ يدكر الدليل الظني بعد  
سمن الدليل المطلق وعدم السور في دليل الظني فاللاح في عن بعد لانه يلزم ان المحصول في الماهية  
التي هي اوسع من البرهان الذي هو اشرف ما غاب واللاح في ان حمل الدليل على القطع هو  
بقدر حصول العلم على البعدين مالم **قوله** لدول المرومات البينة اللوالم الى يلزم من العلم بها اعم  
من ان يكون تصوريا او تصديقا العلم بلوالمها **قوله** لا يكون عين ولا جرح والمكسبان يقول عين  
فقط فاعلم **قوله** اللهم الا ان يخل انما قال اللهم لان وضعه بهذا الفن لمعروف كيفية ترتيب الحق الاصول  
**قوله** في 2 في السور من حيث الظاهر يتعل عنه وانما قال من حيث الظاهر لانه بين ومكسبان ان  
المراد بالامام هو الزوم على وجه السور والاكتساب ولا سئل ان لم يزم العلم لكل من المتقدمين من العلم  
يخرج الدليل لسد على وجه السور والاكتساب في حيزه القيد المذكور في التعريف حقيقة كونه شيئا وطا  
الاطلاق في حيزه ذكر القيد عند نظرا الى ذكر الباطن فاعلم **قوله** اعني ما يمكن ان يعلم وتخرج عنه ان  
بهذا السور لا يصدق ولا يصدق على الحرف فله ان لا يكون الحرف شيئا فان المعنى المطلق الاول  
عنه عند ثبات الحرف شيئا من مكر الحيزه قطع ولا يصدق السور عليه وما قيل ان مع الحرف فيمكن ان







في غير نعيم اقول الام من هذا العباد ان ما يلزم من العلم بالامانة في صورة التقيد  
 لو كان العلم بوجود شئ اخر في الذهن او العلم بوجود عدمه كان نعيم الوجود مفيد ولا شك  
 ان هذا الصنيع النعيم انما يفيد لو كان المدلول في عدم شئ اخر مائل على الشارح  
 كيف وان كثر من الناس يصدق المدلول بعد تصديقه بالدليل مع انه ينكر كونه موجودا في  
 الذهن بل ينكر كون شئ من الاشياء مطلقا موجودا في الذهن وايضا ان الموهود لا يفتقر  
 لمعلق التصديق العلم به فلو كان المراد بهما ما يشاؤون الذهن به من ان يكون الدليل ما  
 يؤدي العلم به الى العلم بالمدلول الذي هو من الامور التصديقية وهو باطل على انه يلزم ان  
 يكون المدلول وجود المدلول **والا** في الاقرب وانما قال والافق لان هذا الجواب يخرج  
 ايضا على ما ذكر بعد في فاصلا بين شئ اخر في الذهن كمن ان في بعض الاعراض وجود امر  
 وهو ان يقال المراد بالوجود اتم والمراد بقوله وجود المدلول المدلول الموجود من قبل حصوله  
 صورة الشئ في العقل **والا** في وقوعه وثبوته ومطابقته لغيره ان الامانة هي  
 التي يلزم من العلم الظن بان المدلول مطابق لما هو في الامر ولا شك ان السمع تصديق  
 على الامانة التي يلزم من العلم بها الظن بعدم شئ اخر وفيه انما لا شك ان الحاصل من العلم بالامانة  
 الظن بان المدلول مطابق لما هو في الامر بل الى اصل الظن بالمدلول فيقبل لافق بينهما فان  
 ما هما واما مثل ذكر قولهم الحكم ادراك الشئ واقفا وليست لواقفه **والا** في انما يؤول  
 الى العلم بالمدلول لا يخرج ان اذا كان العلم بالمدلول في الشكل انما واثق والامر انما  
 والعلم بالامر انما يفيد في انه يلزم من العلم بالدليل الظن بالمدلول **والا** في ان

سها انه يصدق ان نقل عنه ان هذا الكلام اشارة الى انه لا يصدق على الادلة الظنية حسب  
 اصطلاح الاصول انه يلزم من العلم بالدليل الظن بالمدلول على ما استلفنا في تعريف الدليل  
 القطعي **والا** فيلتزم على من علم انه لا يصدق ان الامانة التي يلزم من العلم بها الظن بوجود  
 المدلول يصدق عليها الموقوف من تمكن الجنبه ولا يصدق عليها انما يلزم من العلم  
 من العلم بها الظن بوجود المدلول فافهم اقول اعلم ان الامانة التي يلزم من العلم بها الخ  
 بوجود المدلول والامانة التي يلزم من العلم بها الخ بوجود المدلول والظن بوجود  
 يصدق عليها الموقوف من تمكن الجنبه ولا يصدق عليها انما يلزم من العلم بالظن بوجود  
 المدلول مائل في هذا المقام **والا** في ما يتوقف عليها وجود الشئ في الخارج واعلم ان  
 بهذا التسليم ان كان ما ذهب اليه المتكلمين كما هو الظاهر يكون قوله في الخارج ما لا  
 وان كان ما ذهب اليه المتكلمين يكون قبيحا في الخارج للاضرار عن الوجود الدنيوي وهو القيد بوقوع  
 الى جرح الامانة الوجود الدنيوي لشيئ لا يكون له علم واما لا يلزم عبور عن الوجود الدنيوي  
**والا** في الصلوة في كل الصلوة ليست موجودة في الخارج لان اجزاء معزلة لا  
 لا يجمع في الوجود واذ اتم بجمع الاجزاء في الوجود لم يوجد المركب قطعا **والا** في كماله بالنسبة  
 اليها الى الصلوة بهذا ايضا يخرج بسبب ذكرنا وكذا هو كماله بالشيء يخرج  
 مائل **والا** في تصورنا قبل العلم الغائبة هي التصديق بالغائبة لا نقودا قلت العلم  
 الغائبة هي الحقيقة هي الشعور والقصد وان كان متعلقا بالتصديق مائل **والا** في ما يغاير  
 الشروط نقل عنه قبل وجه التغاير بين الغائبة والشرط ان الشرط قد يتقدم على المعلول وهو

في الغائبة



وتعقل والغاية تعقلا لا غير تعقل عنه الشيء باعتبار القصد اليه يكون غرضه وباعتبار  
 الانتها يكون غاية وباعتبار الطلب يكون مطلوبا وباعتبار التوقيل يكون معقولا  
 ان كل ما يتوقف عليه وجود الشيء هو يسمى غايته ان قيل ان الغاية البعيدة  
 والعلل النائية المركبة من الصورة والنظر والمركب من الفاعل والغاية وغير ذلك من المركبات  
 والمعروف بصرف غيرها انما يتوقف وجود الشيء مع انه لم يذكر في التفسير **فاما** ان يكون المعلول  
 بها بالفعل او بالقوة الظاهر ان ليس بينهما حصر على نحو ان يكون كذا لا يكون اخره موجودا  
 قبل وايضا ان الفصل ليس كذلك **فان** كانت الاو هي المعلول الصورية فيكون لان العلة  
 الصورية لا يكون المعلول بها بالفعل بل بها وبالمعاني معا فان قلت الباء هي من المعاني قلت  
 يشكل بالمان فان من العلة المانوية ما يصدق عليها ان المعلول معها بالفعل فيكون ان يكون  
 على صورته كقول الافلاكي **فان** كانت الاو هي المعلول الغائية في جعل كذا العلم  
 الغائي مؤثرا في مؤثره الفاعل كلام لان العلة الغائية باقية للفاعل انما لا ينفصل عنها  
 وايضا ان اثر الشيء على هو امر اعتباري والفاعل هو المعطى لوجود المعلول كما بان في  
 موضعه والى اصل ان التأثير امر اعتباري لا وجود له في الخارج فلا يكون له مؤثر اولي  
 فلام ان مؤثره هو الغائية على العلة الغائية باقية للفاعل على انما لا ينفصل عنها  
 انه لو كان ثار مؤثر الزم تاثيرات غير مشابهة في الابدان **واحد** **والا** لا تغل على  
 وانما اعتبر في الالات كونه واسطة بين العلة والمعلول في وصول الاثر وفي اثره منها  
 فسمي بان يفي وانما يعتبر في كونه واسطة في حصول اقول الاثر في سبب العلة الغائية

المعرفة الغائية ان يقال ما يتوقف عليه وهو الشيء من العلة ان هذه الغاية المعروفة اما ان  
 يكون مضافا او خارجا عنه والاول ان يكون من الاجزاء الغائية او الخارجية والاول  
 في الفصل والاثبات الصوت والمان والاثبات ان يكون المعلول من الاجزاء اولاه  
 لاجل الاول هو الفاعل والاثبات هو الغاية والثالث اما ان يكون المعلول مضافا  
 او لا والاول هو الموضوع والمثل والاثبات ان يكون المعلول موقوف على وجوده او على  
 عدمه او على عدم وجوده كليهما معا والاول هو الفاعل والالات والاثبات هو اثره في  
 الواقع والثاني هو المعدات **فان** لوجود الشيء في الواقع قبل احتراره وجود الشيء على  
 الساتة القدم وقوله في الواقع متعلق بالعلل النائية واضرب عن العلة الغائية فانها ليست  
 على تامة في الواقع وان فعل القوم في فعل الغاية تامة وحمل ان يكون في الواقع متعلقا  
 في الوجود مائل **فان** لا يصدق ان فعل ظهوره في العلم هو في العلم موصوف  
 تغل على العلة النائية على هذا التفسير لان سببها المعلول لانه قد يتركب المعلول  
 من المان والصورة فيكون بعض الاجزاء العلة النائية من المعلول فلا يتقدم عليه ضرورة اشياء  
 تقدم الكل على الجزء مائل **فان** اول التفسير حيث قال ما سوف عليه وهو الشيء **فان**  
 انما هو العلة الغائية لا البعيدة ووقال لا ينفصل عن العلة الغائية والبعيدة كذا او لا  
 واشتبك على تقدم عدم التبعية لا يصدق على العلة البعيدة بل لا ينفصل عن الغاية البعيدة  
 لكن يراد عليه انما ان العلة الغائية مؤثر في اعتبار الفاعل كونه في العلة الغائية والبعيدة  
 ايضا مؤثر في مائل **فان** بناء على ان مؤثره متساوية في قول مؤثر في العلة الصورية



البعيد والشرائط والغاية وغير ذلك من العمل سواء الفاعل والمركب من الفاعل وغيره  
 وهو مستند في الفاعل والمركب من الفاعل وغيره سواء المركب من الفاعل والصور  
 فقط او منها او من غيرهما فاقول وانما انشأ العمل الزم في غير مؤثر للمعلول مستلزم  
 له معنى انه اذا تحقق العمل الزم تحقق المعلول قطعا وان قطع عن العمل البعيدة  
**قول** فغير وجه التبرم انه لو كان من لوازم العمل النشأ ان كل من اجزاها مؤثرا في المعلول  
 لم يغير التيقن بالعمل الزم لان جميع اجزاء العمل الزم يستلزمه المعلول بل المؤثر  
 هو الفاعل فقط **ول** كان اوجبا له ليس وان قد اولى ولم يقل صحى او صوابا لانه  
 يمكن دفعه باعتبار ارتفاع المانع في جميع الصور التعليل حتى الواجب فان الواجب محله باعتبار  
 سائر الموانع فلت لا يكون ارتفاع الموانع في فطن من ارتفاع الموانع ان يكون بينهما موانع  
 وينصو ارتفاعه فلا مانع لواجب الوجود سلبا العمل الاول من تصور ارتفاعه ولا  
 بعد ان وجه الاولونه ما تنقل عنه في الحسنة حيث حال وقد جاب بان المانع ان يكون  
 في ذات اجزاء او غير مؤثر وحاصل الكلام ان لفظ المانع في الشيء الذي هو ذات اجزاء  
 واما التام فليس بغيره بل المفهوم منه ان يكون ذات اجزاء او غير **قول** وهو يتبين  
 على الوجه المكسب بين المعنى الشقوي والاصطلاحي هو انه كما يحصل الاظهار من الشئ  
 فحصل عن اثنين عند الشئ **ول** اذا كان يستدل بدليل على ثبوت ما هو المطلوب من هذا الكلام  
 يستلزم ان العمل هو الدليل **ول** وقد يكون مكررا لوسط مع ذكره في السبب والواقع  
 ايضا بل ان الوسط والعمل في الاوسط **ول** بعد آية السبب والواقع ان في ذاته واما

ان البرهان الاتي بعيد عن التبعيد بعد التصديق **ول** وهو ان كل مقتضا ان  
 الم ادا بكم بهما النسبة **ول** اقتضاء ضروريا لا اقتضاء اثنا فباكون الا  
 الاقتضاء في الاتفاقية حيث يظهر ان كل ما مل **ول** لم يغير عند اهل الاصطلاح لان  
 الخلفه وغيره جاء في الاستلزام بين الاحكام ما مل **ول** فكل خطا في العوايد  
 بما يقع من الجاء زائدا **ول** لو لم يثنى شيئا كان ذلك المزموم اما معدوما في الخارج او موقوفا  
 فيه هذا التردد لا بد من تقدير المضاف اليه بالزموم كدكره في قطع السطر عن انصاف  
 الشئ بالزموم **ول** بين الملازمة الحديثة وبين عدم الملازمة اي بين قولنا الملازمة لا و  
 قولنا لا الملازمة او يقول الملازمة معدومة في الخارج ولا الملازمة واعلم ان سببا لتمام  
 طاعة المزموم الخارجي دون الذي ما مل **ول** اما ان كانت الملازمة ايجابية  
 ان يقال ان يقتض مضبوطا لاح من ان يكون مستلزما لاولا وان كان التام لا يتبع وان كان  
 الاول فهو ما يقتضيه بل نقول ان هذا الدليل لا يثبت ان استلزام مضبوطا لاولا والاول  
 المطلوب والتمسك ان لا يفيد بيلكم بهذا فاقول **ول** كانت مغايرة لها في الخارج **ول**  
 لا مكان تغلها بدونها واعلم ان المكان تغلها بدونها لا يستلزم المغايرة في الخارج  
 كما في اجزاء الحاشية مثل الوسط والبصل وايضا اذا كان المزموم بين الشئين شيئا لم يكن  
 تغل المزموم بدون الملازمة مع انه متغاير ان والحاصل ان هذا الدليل لا يستلزم المانع  
 لا وودا ولا عدا **ول** ويثبت التسلسل ان الطان التسلسل من طرف المعلول لانه اذا  
 كان بين الشئين ملازمة يكون الملازمة موقوفة على شيئين لانها امر نسبي بينهما فاذا كانت



الملازمة لازمة لاحد الطرفين كان لكل الملازمة وذكر الطرف ملازمة ايضا فيكون بين  
 الملازمة الاولى لان الملازمة الاولى وقعت طرفا والملازمة الثانية وقعت  
 نسبتينها وبين احد الطرفين المذكورين والموقف غير المتبين وذكر الملازمة  
 الثالثة والرابعة الى غير ذلك من الملازمات الغير المتباينة فكم من التسلسل طرف المعلوم  
 في بطلان هذا البحث كما بين في موصف **قوله** وهو كما يكون الا بالضرورة ان السكك بهما  
 اذ قيل ضمير هو لا يجوز ان يعود الى مكان الارتفاع والا يلزم ان لا يكون المكان المكان  
 الا السكك الا المكان الا السكك والمكان وهو **قوله** والاولى والاشبه ان يكون  
 الغير راجعا الى المكان الارتفاع ان حاله هو ما يكون الا بالمكان وازال السكك فان  
 المكان ارتفاع السكك الذي هو الملازمة انما يكون ما كان وازال السكك لان تقيف  
 امتناع السكك هو وازال السكك فاذا امكن ارتفاعه امكن وازال السكك وبسوط  
 فان رفعه احد التقيفين ستره بثبوت الاخر والمكان رفعه ستره بمكان ثبوت الاول  
 لا يلزم ان يترتب الملازمة مع انه في الحقيقة تعليل الشيء بنفسه فنعين ان يكون راجعا الى الارتفاع  
 فكم من معناه ان ارتفاع الملازمة عن الملازمة انما يكون كواز السكك سها وقد  
 كلف ارتفاع الدوم من المكان الا السكك فكم من سها في الحقيقة تعليل الشيء بنفسه ايضا  
 مع انه لا ينفرد لطل لان الشيء التقيف مكان ارتفاعها عن الملازمة لان ارتفاعها  
 عنها في يلزم وازال السكك بينهما حال السكك **قوله** وكيفية **قوله** المطالع **قوله**  
 ذكر الاخر في معناه ان المكان ارتفاع الدوم على تقدير وقوعه لا يكون الا كواز السكك

اول ما بين في رفعه ذلك الى تقدير الوقوع على الوجه ان المكان ارتفاع الدوم انما هو  
 كواز السكك وبينا ان ارتفاع الدوم على كواز السكك والمكان فان امتنع الا  
 فكذلك من اللازم والمعلوم امتنع وازال السكك الذي هو المكان ارتفاع الدوم كواز  
 الا السكك فكم من سها **قوله** وبما هو **قوله** وانما على ثبات الملازمة اخرى وهي  
 ان يلزم وازال السكك **قوله** فان قلت ان يقول من السكك ان السكك لا يلزم  
 على عدم الملازمة من الموجودات الخارجية لا على عدم الدوم من الاشياء مطلقا وكلام الامام  
**قوله** يدل ظاهره على انه لا يلزم من السكك اصله سواء كان من الموجودات الخارجية  
 او لا **قوله** على الترتيب ان كان الاعتبار الاول اقول لا يجوز ان يكون محل الترتيب  
 الاعتبار الاول لانه لا يلزم من السكك ان لا يلزم من الملازمة موهوم الى راجع كلامه انما  
 ان يكون موهوم الى راجع الاول لا سبيل انما ان يكون محل الترتيب الاعتبار الثاني ايضا لانه  
 في تقدير الكلام ان لو لم يكن شيئا لو انصف الشيء بالدوم كان الدوم اما موهوما او  
 وما لا سبيل انما ان يكون معدوما لانه لو كان معدوما فاما ان يكون الاشياء منه في الدوم  
 او لا ما لم يكن الترتيب بهما في **قوله** احسن الشيء الاول وهو ان يكون بين التماثل  
 امتناع السكك الى راجع على انه مفروغ في الخارج **قوله** على مقدمة غير صحيحة فان ذلك  
 في الحقيقة مخالفة للشيء مجموع مقدمة صحيحة لان كل واحد من مقدماته غير صحيحة فان ذكره الحجة  
 مخالفة **قوله** الملازمات البديهية البينة ذكر البيت منها نوسم ان البيت بالبراهين  
 بديهية وايضا يتفق على المشكل لمطلق الملازمات البديهية فالاول عدم ذكر البيت

زجيني



**قوله** القطعة البقية واعلم ان البرهان لا يكون الا قطعة ببقية فكون القطعة صفة  
 للبرهان **قوله** واما المعارضه اه اقول الطان المعارضه على دليل المتكسر لا بدليل السكون فاما  
 واما بعارضه دليل كبريت **قوله** فلا بد ان يكون صابرا لا يتحرك وهذا ايضا من جهة المعارضه  
 بدان يكون صابرا لا يتحرك ايضا ويبلغ مرأ وبسلسل ولما كان هذا غير خارج لم يمتنع  
 اليه فاهم **قوله** يستلزم امتناع الانسكاك المفروض الاكالة وقول المفروض الاستحالة فاما  
 بدل عما ان هذا الدليل المذكور في المعارضه صلا لبرهان ولكن كبريت هو برهان قطعا مثل  
 وهو يكون هو ايضا ارضين كون الانسكاك هو ان الانسكاك مستلزما لامتناع الانسكاك المفروض  
 الاكالة كون انسكاك جواز الانسكاك ايضا على الاكالة وان جوازها في وجودها الاكالة  
 ناسل **قوله** لا مكان التلازم لان الانسكاك بالنسبة يستلزم امتناع الانسكاك وامكان المفروض  
 يستلزم امكان التلازم اقول لا يخفى ان امكان المفروض يستلزم امكان التلازم لان التلازم اذا  
 كان معلولا لتلازم لا يلزم من امكان المفروض امكان التلازم كالتعليل الاول بالسبب الاول  
 نقا فانه يمكن لا امكان الخاص والواجب فيمكن كبريت **قوله** لانه يلزم الانقلاب اي انقلاب  
 الجاهل لان مع جواز الانسكاك امكان الانسكاك وانسكاك جواز الانسكاك بعينه امتناع الانسكاك  
 وامتناع الانسكاك يمكن والمفروض انه في عدم انقلاب الجاهل **قوله** والدوران هو ان  
 ترتب الشيء الدوران في اللغة هو الحركة **قوله** في تعليل الشيء الاول  
 بدكر الشيء ان التعليل بهما ليس باللفظ النقي ولا بالحق الاصطلاحي انزل  
 ذكره انما مثل **قوله** سبب حصوله عنه والاسباب يقال بعينه او عقيب لان الحصول

لا بد على ان يتم تعليل الشيء الاول بدكر الشيء الثاني دلالة ظاهره **قوله** مرتا بعد اخرى اه  
 اقول الامثلة لا يلزم للمثالية على هذا التقدير فاسرها لا يجوز فيها حصول بعد اخرى بل اذا  
 اثبت فيهما كافي **قوله** كالطمان والاسباب يقال لمراد الصلوة بالشيء الطمان **قوله**  
 وجودا وحدهما فيسرى منها احتمالات اخر اهدنا ان يكون الشيء الاول مرتبة على وجود  
 الشيء الثاني ان يكون وجود الشيء الاول مرتبة على عدم الشيء الاول **قوله** واثبات ان  
 يكون عدم الشيء الاول مرتبة على وجود الشيء الثاني وهو مرتبة على عدمه معا **قوله** وجوب  
 ادم اه نقل عنه فانه لو وجد صدق الزمان مع الظهور في ادم **قوله** واما مطلق الملازمة ان  
 تستلزم فالسبب الملازمة كقول الدوران عدم من وجه ومن الدوران ومطلق الملازمة  
 اكمل انما عموم من وجه ومن الدوران ومطلق الملازمة كانه كانت او جزئية عموم مطلق  
 لان الدوران احصى مطلق من الملازمة مطلق **قوله** طان في جريته ايا لعل عنه بان هذا الدليل  
 من الشكل الثالث وقيل مثل كمال الحق مجموع الامر من الحق اصدى وكلما كلف مجموعها الحق الامر  
 مسها حتى قد يكون اذا الحق احد الحق الاخر في التقيضين يلزم من فرض الجاهل ولا على  
 في استلزام الجاهل قلت هذا سبب كين يلزم ان لا يصدق سالبه كونه لروية اصلا لصدقا  
 بعضها اية الموصلة لمراد الزوبت في جميع المواد **قوله** والمناقضة وهي في اللغة قطع  
 الطنبب المناسبة بين المعنى النقي والاصطلاح هو ان يكسب القطع كما يعرف بعض افراد  
 الحث عن بعض من دكر المناقضة الاصطلاح في عرف بعض افراد الدليل على بعض **قوله** سواء  
 كان من جهة الحاق او من الصواب الطان في التعليل استلزام الدليل المطالب بدافعة المناقضة



بالنسبة الى ذكر الشارح **قول** لان صلا مطلقا ايضا ما يشا ولها المعنى الانشائي يقال وهو  
ان صلا في مطلقها ما يشا وله المعنى سرى الكلام ولعل ايضا **قول** وان كان عن دليل العقل  
الاول واعلم ان كون دليل المعارض عن دليل المخاصم المعلن ثمة وصورة على مذهب  
المعتقوله **قوله** والنقض وهو اللص صلا سرى الجمل وقدم ما يقال فلا نقض  
الجمل اذ اصل قوله ويرى وجه المكشوب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ان النقض الجمل  
اللغوي يرى الجمل كذكر النقض الاصطلاحي سرى الدليل **قوله** الدال على ان يحب زعم العقل  
**قوله** فالأول ان يقال ان نقل عنه وانما قال فالأول ولم يقل فالصواب او الصلي لان  
كلام المعنى ايضا لا يلا على صلا جهة الاعتداد وايضا ان التحقيق غير كما كانت **قوله** مع  
بيان خلف الحكم عنه الانشائي يقال خلف الحكم عنه كيد على قوله خلف الحكم المذكور عنه  
اولا استمراده فسادا آخر والمراد بالبيان الذكر ان مع ذكر خلف الحكم واعلم ان الحق فيها  
لست اعترض في مل الا مع من الاعراض والتحقيق **قوله** والاول على مطلقكم ان قول  
عندكم **قوله** اول استمراده فسادا آخر وقوله زائد على كل ماثل **قوله** ما يكون المعنى بين  
وموينا بسبب طاع كلام المعنى وهو قوله بينا على يد على ان يكون المستند هو الشاهد  
وكلام الشارح يدل على ان يكون المستند مستندا لما فقهه والباعث للشارع على هذا  
هو ان المصنف ذكر المعنى يعرف المناقضة ولم يذكر في تعريف المعارضه والنقض  
وان الشاهد اصله الدليل الذي سبق له مطلقا سدا المعنى فاقصده بالذكر  
سواء كان ذكر المستند لا ما للمعنى او ما وباله او مع والمراد بالمعنى وبها ان وي باعتبار

التحقق لا باعتبار الصديق والجل **قوله** لان يقع المعنى اقول ان يقع المعنى غير معقول فان  
طلب الدليل ماثل واعلم ان الكلام على السند يستلزم ولا مناقضة ولا نقض بالمعنفات  
المذكورة **قوله** اثبات المقدمة بدليل اخر وانما قال بدليل اخر لان ابطال السند والحققة  
بدليل على اثبات المقدمة المنعومة فان رفع السند يستلزم لرفع المعنى فاذا ارتفع المعنى  
المقدمة المنعومة لكن بر ديدان رفع السند انما يستلزم رفع المعنى اذ كان السند مساويا للمعنى  
**قوله** في ترتيب البحث نقل عنه لهذا البحث اجزاء ثلثة مرتبة بعضها على بعض وهو البناء  
والاوساط والمقاطع والمبادئ هي الدعوى وتبر الحث والمدايب والاداساطى والدليل  
والجرح يستدل بها على الدعوى والمقاطع من المقدمات التي ينتهي الادلة والجرح البطلان الفرض  
وقبل الدور والتسل واكتفاء التقيضين وهل التقيض على التقيض **قوله** والترتيب جعل  
الشيء في مرتبة انما على عن التعريف المشهور وهو وضع كل شيء في مرتبة ملا بره السواد  
التي اوردت على التعريف المشهور اذ ما ان الشيء الواحد لا يمكن وضعه في مرتبة كل شيء والكا  
انه يلزم ان لا يكون الواقع ترتيبا صلا والثالث ان من التعريف لا يصدق على ترتيبين الترتيبا  
التمرحم القومها ما مل مع بر ديدان على هذا التعريف ان وضع كل شيء في مرتبة يكون ترتيبا  
مع ان الطان الترتيب لا يكون الا بالمسعد فالاول ان يقال ترتيب الشيء وضع اجزاء في  
المراتب الا انه ينكر الاجزاء **قوله** من قولهم صرت الاول ان يقال مصدر صرت كذا اذا فر  
**قوله** او يبين كذا الانعاط المشتركة والتعريفات اللفظية ان حمل التعريف على التعريف  
بان المراد به القصد العقلي بهذا اشار الى تسمية الانعاط المتعلقات قبل لم  
منها



قال المراد بهذا القدر العقلي انه لا يمكن ان لا يصدق وان سلم ذلك لم يكن كل لفظ يمكن ان يستعمل  
في المعنى المسمى بطريق الكتابات نقل عنه لا بطريق الاخبار عن كونها شرطاً او ليست بشرط  
لان ربما لم يعتقد عليه كل من يريد عليه المنفعة او صحيح العقل بهذا الانسب ان قاله  
ان صحيح هذا العقل واسم ان هذا يعني قوله اطلب منك صحة هذا العمل في كل السطر  
وانما سألنا وتوضيحه النظر ان قاله قوله صحة النقل ليس دليل عليه ليس ينبغي لان صحة  
النقل دليل على المسمى الذي هو النقل والدليل بصحة علم الصحيح لانه يترجم من العلم به  
العلم بالنقل الذي هو الاول في نظره ووجه التام ان يذكر ما يصلح ان يكون رفعا ودكر  
قد يكون بالدليل العقلي وقد يكون بالتبكيه اذا كانت المقدمة المنعوتة في البرهان  
وقد يكون بالنقل وصح ما قيل فليست في هذا البيان فان غلط بهذا المعنى  
لظنه انك فقط اقول فتمل ان يراد بالعلم هو الدليل الاول وهو قوله ووجه عليه  
لوجبه على الفهم وبالبيان بيان الكبري اوبان الشرطه وحمل ان يراد بالمعاني مجموع  
الدليل ودليل الدليل وبالبيان بيان الكبري والغلط في كل البيان هو ان قوله فاذا  
لم يتحقق شئ من عدم لم يتحقق شئ من الوجود فاذا افترضنا لا شيء فان عدمه حقيقة  
شئ من عدم لو ان يكون عدم حقيقة عدم لم يتحقق شئ من الوجود لعدم حقيقة شئ من  
الوجود واذا افترضنا فلا شك ان الشرطه لا يتحقق بعكس النقض على مدعيه الفهم  
وتمل ان يكون الغلط في بيان الكبري هو في قوله لو لم يثبت شئ من الوجود على قدر عدم شئ من  
العدم فيكون ذلك منساقا من غير الدليل في كل ما قيل فليست مع لوازمها نقل عنه يعني  
جميع

انه لو كانت تحقيق الارادة هو جميع لوازمها من الحكم في صورة التزم في غير يمكن ذلك مستقلا  
الدالة على انتفاء والاشارة وجه التوجه الى الشرط طريق التوضيح ان لا يتعريف قبل اثبات  
المقدمة المعطية يتعريف بعد ان تعريف واما اذا لم يتعريف ولم ينتف البتة اصلا فذكر  
لان التعريف قبل الاثبات حسن فانه فيجوز على ما نعت التوضيح كما يدل عليه قوله لا ياتي من شئ  
منها ما يلزم عليه وكما يترجم من كلام المصنف بعض مصنفاته ندر على ان لا ياتي  
ان تعريف كما ان لا ياتي ان تعريف كما ان لا ياتي بالمنع ان على ما سألنا ان يتعريف كلامه على  
التوضيح حيث يستحق ان يسمى وبما عني باني غايته يؤدى حاصلها الى المنع مع السند كما  
اشار اليه بقوله يتوهم ذكر بعد اتمامه فليست هذا الاشارة الى السند لانه السائل على بطلان  
لا الى تعريف المصنف على كلام المباحث فكيف يجمع على سائر الاشارة بل لا يمكن شكك  
فلو رده على مقدمه من مقدمات الدليل اقول الخافض هو طلب الدليل على مقدمه معني من مقدمات  
الدليل لا بطلان المقدمة المعينه على فليست مقدمه معينه على ان العلم متعلق بالدليل  
على المقدمة المعينه لا بالمقدمة المعينه لاسم قلت لا ياتي من يرد تعريف المقدمة المعينه كونه نقض  
تفصيليا ندر اما من طرف المصنف قبل اقول فلا ينبغي المصنف في ما وزنه كما حرره ايضا  
بعض خزانة وهو ان اسئل سائل فبدر المصنف لا يستعمل في الجواب بطلب عن السائل توجه  
المنع والحكمة المنع على فبين صحيح المصنف ولا يفرق اما بان يكون انتفاء المقدمة معني  
مثلا لدعواه بالذات او بوجه ام كما يسمى واما بان يكون المنع على وجه بانه جواب مما ذكر قبله  
كذا الجواب عنه فبين في نفسه وهو لا ينبغي اما ان يكون مثبلا لا ينبغي واما بان كان



كن يفر في موضع آخر فعل اي حاله مع عدم الاستعمال كما عرف مما ذكر على الاجمال فلا وضع

غير السبب السبب انما هو غير ط في البداهة

ناشئ لا يحتاج الى الاستدلال عليه هنا

بعينه مع البداهة المطلق ولا

معنى لتفسيره بل

ادعا كونه

جليا

منه



منقو

حاشية على شرح آداب السوقة لمحمد التتوي

113

منقو









المفعول لا ينفصل عن المفعول **اول** انما هو استعمال في العرف والآفة مواضع التواضع في الجمل من  
 جانبية المفسر فعلى هذا لا يصح ان جعل الاسم بمعنى الله **قال** بين طرفي الكلام  
**اول** ان السائل والمستول عليه **قد** وهو ما يطابق الواقع **اول** قدم في الصواب  
 مع ما مضى له في الذكر وهذا شايه في كلام الآداب فلا يصح ان يتكلف الشارح فيما  
 علم من انه انما هو تقريب للاهم مع تقدم ذكره لان كون الصواب منقولة بوجوبه وصفيته  
 بالنسبة الى كماله في الفري والمضروب **قال** مناسبة لما تحت **اول** يعني المنة لواب العقل وجه  
 المناسبة وهذا مما يسمى بعض العقلاء الآداب نشاء الاطراف وهو من الصناعات البنية  
**قال** ومنه كون الرسالة **اول** اشار الى دفع ما يغفلان معنى رتبة على كذا اورده  
 عقبيه فيلزم كون الرسالة بعد الفصول الثلاثة وكونها خيرة وليس كذلك **قال** ان نغفل ان الغلط  
**اول** اشار الى ان اللام في التوقيعات للمحمد **قال** اخترت التكمات **اول** بكسر النون جمع  
 وهي رقيقة ان كانت مدقة النظر والمراد منها الدلائل الدالة على كمالها وانما هي عنها بالكتاب  
 تنبيه على دقتها وعلوها **قال** الماظر **اول** لما كان المقصود من الفن معرفة طرق المناظر  
 قدمها على سائر الاصطلاحات **قال** اما من النظر **اول** فعل الاول انما هي المناظر منظر  
 لان كلام كل من المتأخرين في نظر كلام الاخر في كونها متعلقين بسئلة واحدة وقبل ان  
 كلامها في نظر الاخر على معنى ان كلام كل منهما يتوجه الى النسبة المذكورة وعلى ذلك لان كلامها  
 ينظر صاحبه وينظره وعلى الثالث لان كلامها ينتظر ويتوقف كلام الاخر **قال** يعني التفت  
 السئلة المتتالية **اول** لا يعني التفت الباعث الى المحسوس وهذا التفت على رأي في النظر

بهذا التوجه الى الخط وجعله وجوديا وقسمه بتجريد العقل نحو المعقولات **قال** ويدل عليه  
 استعماله في **اول** لان النظر على التفت الباعث لا يستعمل في بل يستعمل في **قال** بالبعث  
**اول** لمزيد الا يفضل ولا ما يستعمل النظر في كان كافيا في الاخر انما عن التفت الباعث  
**قال** انما هو في المتأخرين **اول** اختيار المتأخرين على المعقولات والسائل يستعمل المعقولات  
 بلا شك لان المعقولات هي المتأخر على اثبات حكم والسائل هو المتأخر وفي صورة المعقولات  
 لا يمنع فلا يصدق لاحدهما ان سائل الا ان يتكلف وقد يقال فلما استدرك الختم على  
 ما استدرك عليه الختم الاول فكان منه مدحاه فصار سائلا بهذا الاعتبار **قال** لان النظر  
 المتأخرين لا يكون الا في **اول** يعني ان يقيد في السلسل للاختلاف عن النظر الواقع في الكلام  
 عليه فقط اوجه فقط كقوله في بيان للواقع لان ذكره في بقوله من الجانبين لان الجانبين  
 حيثما عرفهم هو جانب المتأخرين في ثبوت الحكم او انتفاءه لا مطلقا المتأخرين كما  
 ذكره وايضا قوله من الشيء بيان للواقع وليس للاختلاف عن النظر ونسبة حقيقة  
 بانها ما هي ورسمي هي كقوله يعني ما ذكرناه في قيد **قال** والنسبة بينهما **اول** اي  
 اخر تخليص النسبة عن ترتيب الشيء مع انما متقدمة في الذكر لان تحقق النسبة لما يكون بعد تحقق  
 المتأخرين **قال** ثبوت الحكم لا يصح عليه او ثبوت عند او مناهة اياه **اول** هذا في  
 الابواب واما في السلب فالنسبة بينهما ارتفاع الثبوت في الاولين وارتفاع النفيان  
 في الثالث والاول يكون في الحقيقة والكتا في الشرطيات المتصلة والثالث في الشرطيات  
 المنفصلة واشتراكها في **قال** وسببها في **قال** ولانها في ايضا **اول** وفيه لا قبل فيكون



الالتزام والاقامه ضامه فلا يصح في التوفيق **قال** في احد جاني الكم **اول** ان ثبت فقط  
 او الثاني فقط **قال** ينظر كره في كل منها **اول** اما الاول فانه في بقوله لا يسمي ذكر مناطه  
 اصطلاحا واما الثاني فبقوله فلا يعني ان يكون اظهار الصواب ضام من النمط المذكور لا يجب  
 حصول عقبة في كل النمط واما الثالث فبقوله النمط على التثنية السواء المتكافئ لا يسمي  
 امور معلومه واما الرابع فبقوله لا جاني المتى صحت وثبوت الكم وانما في تقييدهم  
**قال** وعلى ما نقلناه يكون واحد منها مذكور بالالتزام **اول** لان الفاعل ليس مفعلا  
 بل للنظر بل دلاله النظر عليه الالتزام فكون واحد منها الفاعل مذكور بالالتزام  
**قال** بالنسبة اليه هو المعروف **اول** ان المناظره يعني ان النسبة خارجة عن صدق المنا  
 ظره عليه في الخارج لان المتى صحت له ما كانت فكرية والتثنية التفرقة المتكافئة و  
 المناظره في الخارج عبارة عن تذكر الحركات الموصوفه والتثنية الموصوفه والنسبة  
 عنها غاية انما متعلقة بالحركات والتثنية **قال** بل على وجه التحيز والتثنية **اول** لان المناظره  
 والصوت مما يختص بالاجسام **قال** و2 بند في السؤالان الاخران ايضا **اول**  
 لا يعني ان السؤال الثالث كما يندفع بهذا الجواب المشتمل على بند في الجواب الاول المختص  
 بالسؤال الاول **قال** ان احدث ما اعتبر بالمجموع يكون علة تامه **اول** يعني اذا اعتبر  
 العلة الفاعليه ينظر في التاثير او اعتبر الماهية بشترط صلاحية بقوله الاثر بالفعل فيذكر  
 فيه الشرط وارتفاع الموانع واللام يمكن مجموع العلة الرابع علة تامه لانه جديدا  
 يتوقف وجوده على ما سبق وظاهر ان مجموع العلة الرابع بدون الاعتبار المذكور

ليس كذلك **قال** اذا لوحظ بالتفصيل **اول** اذ لو لم يلاحظ بالتفصيل كان عين المعرف في بعضهم  
**قال** واما اصل الذي **اول** وهو اجتماع الصوت والمانه فقط فانه خارج عما في فيه اعني ما افقد  
 فيه العلة الرابعه باسرها **قال** واما الثاني فلانه مخالف لما هو المشهور **اول** والتحقيق ان تعريف الماهية  
 الحقيقية اذا كان في الماهية في ان يكون المعرف مساويا للمعرف او يكون متضادا له واما اذا  
 كان تعريف الماهية الحقيقية في الآئيه والوجود فيجوز تعريفها بالافراء الغير المحولة على نظر عليه  
 البرزخ الشفاء في اصل الجواب انما على ما ذكرنا ان التعريف بالافراء المحولة ان يكون بعضا  
 الحقيقية ان تعريف الماهية واما في جميع الماهيات الحقيقية سواء كانت معرفة في الحقيقة بل  
 في الآئيه فيجوز تعريفها بالافراء الغير المحولة كالجميع والبيت فان افراء البيت والمعنون لا يخلطها  
 واما حديث الشفاء فاني هو في الاول لا في الثاني فيتحقق الجواب وانما في الثاني ان كل ما  
 في الماهيات الاعتبارية وهذا الجواب انما يتم في الماهيات الحقيقية **قال** المتقدمون المحققون **اول**  
 نقر عنه انما وصف المتقدمون بالتحقيق اشارة الى ان كلامهم اقرب من كلام المتأخرين ومع  
 ذلك قدموا في اكثر لان منافاة كلام المتأخرين اشد من منافاة كلام المتقدمين اياه لان الش  
 في العموم والخصوص اخص من النضاد في الجزاء والمنافاة للخاص اشد من المنافاة للعام  
**قال** ظاهر حالهما انه لا يناسب **اول** نقل عنه في وجه عدم المناسبة ان المقصود منها بيان  
 تعريف بعض الماهيات الحقيقية بالاعلى عليها وتميز البيت والمعنون ليس كبريا حقيقيا واصل  
 مفعول كون المعرف محولا لظهور هذا المنقول على ما لا يعني على ذوي العقول **قال** ولا حياء **اول**  
 الظان ان الجمل على المعنى الاول يوجب صدق التعريف على المعرفان كما ذكرنا واستعماله المشتمل



التوفيق غير فنية يغني عن العلم وان فلا وجه لقوله لا يتصل عنه انما في الحق  
 دون الجواز لان منهم من اطلق الدليل على المعرف ايضا فعمل تقدير ثبوت هذا الاطلاق من  
 اهل هذه الصناعة كمن قال المشرك بغير قرينة باق وذكر كاف في عدم جواز التعريف  
**قال** بعينه **اول** اي بعين ان المراد من العلم المعنى الثالث وجه الامانة طاهر **قال** مما يريته  
**اول** نقل عنه وجه التاميم ان الافراد بذكر الدليل القطعي يعجز عن تعريف الدليل المطلق و  
 عدم التعريف للدليل القطعي مما لا يلج عن بعد فالتاميم الا بان ان كل الدليل على القطعي و  
 هو يتوقف جعل العلم بغير اليقين كما ذكرنا **قال** وانما اطلق صاحب هذا التعريف **اول**  
 فان قلت على ما نقل عنه من انه انما مرع فاعل الاطلاق وعينه يشعر ان هذا التعريف ليس  
 مما يختص بالمعنى بل هو للمعنى فنقل المعنى في كلامه فلا يتوهم ان هذا الوجه مما لا يرفع  
 صاحب التعريف وهو المعنى لانه محل النزاع على ظاهره في تعريف المعرف كما في شرح النشأ  
 ووارد عليه النص التعريف المذكور وجعله واردا عليه ان يكون الحاشية في هذا التعريف ايضا  
 كذكر كان ليجعل ان يورد التعريف المذكور بهرنا بعد ذكر التعريف لانه مما لا يرضى به كما فعل  
 في شرح النشأ كما قلت لانه ينه في بيان اصطلاحات العلوم ونقلها عن اسمائها  
 كان في صدر شرحه مخالفتهم وبيان صحته وفادى **قال** فعل هذا سقط **اول** اي  
 على ان المراد من النزاع المذكور ما هو على وجه النظر والاكتساب سقط الاعتراض بدفعه  
 المرفوعة لان استلزام علوم المرفوعة ما لا يعلم جوازها ليس على وجه النظر والاكتساب  
**قال** اللهم الا ان محل **اول** اي انما اني بعبارة استعمال في موضع المرفوعة لان اصطلاح

هذا الفن بلام اصطلاح الاصول بل يتحد ان متى زاه بعضهم فيد على وجه التحقيق في  
 تعريف اصول الفقه يخرج عنه علم الحلاق رحمة الله ان قواعد ما يتوصل به الى الفقه توصلا فريبا  
 في محله على اصطلاح الاصول نوع مختلف **قال** من حيث الط **اول** لان حيث الحقيقة لا يتبين  
 من قبيل ان المراد بالمرزوم ما هو على طريق النظر والاكتساب وعلم كل من المتقدمين من علم الحق  
 والدليل ليس كذلك في وجه الجزاء بالنسبة الى اكل بقيد وراغ ذكر المجموع كقول طاهر **قال**  
 فانهم يقولون **اول** اي الاصول يعرفون الدليل بما يمكن التوصل به الى الحقيقة المطلوب خبره  
 ويعملون ما في يمكن عبادة عن المفرد كالعام مثلا **قال** عبادة على السند اه **اول** وبالسند  
 بوقوعه على وقوع الغير كالعام الذي يستدل بوقوعه على وقوع الغير الذي هو الصانع تعالى  
 وبالسند بشئ من حاله على شئ من اوصافه غير كالعام ايضا يستدل بحدوثه الذي هو من  
 حاله على اقرار الصانع الذي هو من اوصافه **قال** واكمل بالنسبة الى من اجله ذكر  
 الغيبيل **اول** اي من قبيل ما يستدل بوقوعه على وقوع غير لانه يستدل بوقوعه على وقوع  
 الجزاء واصل كلامه ان محل التعريف على اصطلاح المتفكرين لا يرد التعريف بطل اكل الذي  
 السند شئونه على ثبوت خبره لانه لا يصدر عن عليه حدوث ولا حدوث ولا على اصطلاح الا  
 صوليين بهم التعريف بطل لان الحد وصادق عليه والحد لا يصدر **قال** ما يريته **اق**  
 وجه التاميم ان اطلاق الشئ على المعدوم نظري ان المعدوم سميته واعلم ان مذهب الاشاعرة  
 ان اطلاق الشئ على المعدوم ان هو يعلق الجاز في الالة فلهذا هذا استعمال لفظ الشئ  
 في التعريف يغني عن الجميع من الغيب والي اللهم الا ان بقائه معدوم الجاز في وجهه الى الجواز



الاول فتبين **قال** واعلم ان في المقام نظر **اول** يمكن الجواب عن هذا النظر بان المراد من المزمع  
 ليس انكم بل المكينة المحكي للانتقال يعني ان الدليل هو الذي يوجد في المكينة المحكي للانتقال  
 من العلم الى العلم بالمدلول ولا بد عليه ان لفظ المزمع لا يدل على هذا المعنى كيف علم  
 البيان بقولون ان طول النفاذ لازم لطول القامة ولا يصنعون من المزمع سوى هذا  
 المعنى وايضا الاصول يسترون المزمع الذي بانتقاله الذين من الاضيق اليه ويقولون ان  
 من الانتقال الانتقال في الحد ولا يشترط ان يلزم من حصوله ويقولون البصر في العلم  
 ولا يبره بدون بالمزمع الا هذا المعنى وقد استصعب الشرح هذا النظير اجاب بان المراد  
 من المزمع حصوله والشئ ورفق بانه ان اراد حصول العلم بالمدلول كان حصوله العلم  
 بالمدلول لا يصدر عن التعريف الاعلى ما هو بين الانتاج وان اراد حصول العلم بالدليل فلا  
 حصول العلم بالمدلول يلزم ان يكون جزء الدليل دليلا وليس كذلك فيجب انك من العلم **قال** فلا يصرف  
 على دليل اصلا فهو ظاهر **اق** لان العالم مثلا لا يلزم من العلم به العلم بالمتابع **قال** انه لا بعد  
 من اجراء العوض **اق** حتى يلزم الدور وان امكن **قال** وهذا لا يصدر عن غير من الا  
 وراكات **اق** هذا رتبة لتولد من حصول السك عباد عن التصديق العارض عن الجزم المسك  
 طرفاه والوهم هو التصديق العارض عن الجزم المحتمل للتنبؤ اصلا لا راجح يعني ان  
 التصديق العارض عن الجزم لا يصدر عن غير الظن حتى يتبين في اخره غير الى ان يقال  
 المحتمل للتنبؤ اصلا لا مره كما فعل ذكر القائل بخبره الشكل والوهم **قال** كما هو الـ  
**اول** اي النظر الى فهم السؤال والآفاق ان عدم المطلق لعدم الاتصال بالوجود

في الحد على ما عرفت **قال** فلا يلزم من سلب هذا الرفع سلب الرفع السبب الجازي **اول** والظن في  
 العبارة ان يقول سبب الرفع الجازي الا انه شبه على ان الرفع والسبب مع واحد وقال في  
 السبب كان سبب الرفع يعني لا يلزم من سلب هذا الرفع اي سبب الرفع الوجود المطلق في  
 سلب الجازي لانه لا يكتفي فيه الى صدق سلب الرفع الوجود المطلق صدق سلب الرفع  
 الذي يفتي فقط من غير احتياج الى صدق سلب الرفع الجازي وسبب الرفع الذي هو الوجود  
 الذي يفتي هذا حمل العبارة وخليفة ان الوجود المطلق الذي هو الانصاف بالوجود في  
 فوقه الايجاب الجزئي والعدم المطلق يتحقق لانه رفع الوجود المطلق الذي هو عدم الا  
 نقاؤه بالوجود اصلا لان رفعه الشئ يتحقق فكون سلب هذا الرفع في قوله الايجاب الجزئي  
 لانه دفع ما هو في سبب الكل ورفع سبب الجازي والذم في في الشخصيات فالجواب  
 اعم منها ما والعام لا يقتضي التحقق في ضمن خاص بعينه في ان يتحقق سلب هذا الرفع  
 في ضمن رفع السبب الذي وسو الوجود الذي ولا يوجد في ضمن سبب رفع الجازي حتى يلزم ان  
 يشبه لعدم وجود جازي على تقدير لونه موجودا في الذم **قال** لانه يجوز ان يصدر في شئ  
**اول** يعني يجوز ان يصدر رفع الوجود في الحد والوجود في الحد على شئ واحد باعتبار  
 بل كالعقده مثلا فانه يصدر عن رفع الوجود في الحد باعتبار انه معدوم في الخارج و  
 يصدر الوجود في الحد باعتبار وجوده والذم **قال** نعم ان في هذا الجواب **اق** الى الجواب  
 عن السؤال لعدم الاستحالة وسواء الوجود اعم **قال** وصوره النقض **اق** وفي الامارة  
 التي يلزم من العلم بها الظن بعدم المدلول **قال** فلا ريب في الجواب **اول** انما قال ارفع لانه

في ضمن رفع  
 الذي هو عدم  
 الوجود المطلق  
 بالوجود



الجواب على ما قيل من مائة السبعة على ما سبقت **قال** الا عند ظهور الزينة **اقول** يعني لا فريضة بهما  
 على ان الماد من الوجود الوقوع مكان على التخرج عنه فاسأل بعدم الاستحالة بوقوعه والظاهر ان  
 الوجود مع لادخل في التوفيق كاللزام في قوله لا يصدق الا على ظهور غنى ووجودهم عن  
 ظاهر القلب ومن ظهر العيوب وامثال هذا اكثر من ان يحصى والتقدير ان الامانة هي التي لا  
 يلزم من التقدير بها الظن بالمدلول اعم من ان يكون المدلول عدميا او وجوديا **قال**  
 واما على اصطلاح الاصول **اقول** هذا على تقدير ان كل العلم في النوع الامانة على البين كالحل  
 ولا ضرورة في فانيه لجز ان يكون الماد من التقدير مطلقا على ما او مانا اليه في سبقت  
 على اصطلاح الاصول فليتل **قال** فلانة ان سلم **اق** يعني لا ثم اول اصدق النوع على  
 المادلة الظنية اصطلاح الاصول فان النجاة مثلا دلت على ان العلم لا يصدق عليها  
 ما يلزم من العلم به الظن لعدم الاستمرار لكن يصدق عليها ما استدل بوقوعه على وقوع غير  
 على ما هو اصطلاح الاصول هذا ما نقل عنه في هذا المقام مع زيادة توضيح الماد ولابد  
 من عليك ان هذا مبني على تفسير المذموم بما ذكرنا واما على ما ذكرناه من بيان مفسد  
 واضح **قال** على بعض ما يصدق عليه البطلان **اق** وهو الذي يلزم من العلم به الظن  
 بالمدلول كالتنزيه الى الراجح **قال** فليتل **اقول** وجره ان الامانة التي يلزم من الظن بها  
 الظن بالمدلول يصدق عليها الامانة ولا يصدق عليها النوع المذكور وذكر ظاهر **قال**  
 اذا كان دافعا فيه سمي ركن **اقول** يعني ان ارباب هذا الفن يستعملون الدافعي ركن مطلقا فلا  
 يتوهم ما قيل تسمية الشيء الدافعي في الشيء ركن انما هو باعتبار كونه جزءا لا مطلقا لان ذلك

الاصطلاح بغير هذا على ما اعترف به هذا **قال** وان لم يكن الموقوف عليه الشيء الجاري  
 هو عنه **اقول** اي الذي يتوقف الشيء عليه خارج عنه فانما هو فاعل للموقوف والى به صفة  
 جرت على غير من سئل وللهذا ابرز الضمير اعني **سوقا** بل يقتضي التقدم عليه **اقول** لان  
 العلة الصورية اقل في المجموع و هي مع المعلول لا متقدمة عليه فلا يكون المجموع حيث  
 هو مجموع متقدما عليه **قال** لتلا بوجه عليه التفضيل بالعلم النامة **اقول** لان لفظة الجملة  
 يوزن بالتعقيب فلا يصدق عليها التعريف وان امكن رفعه بان تأثير العلم البسيط يتوقف  
 على امكان المعلول وارتفاع الموانع فلا يكون هي نفسا عنه ما لم يكن العلم البسيط مع  
 ارتفاع الموانع فامكان المعلول جاز ما يتوقف عليه وجود الشيء فلا يتوهم التفضيل  
 بها لان الماد لا يصدق عليها فلا يفرق بين النوع ولهذا قال لو لم يتجسم به  
 عليه وجود الشيء كان اولى ولم يقل صوابا **قال** والتعليل في اللغة **اق** المناسبة بين المعنى  
 اللغوي والاصطلاحي ان يبين على الشيء روي من عطف الجملة التي فكذلك يبين على  
 الشيء يدل على ان **قال** الطائر ان الماد المعلول **اقول** فعل هذا سقط ما قبل  
 من ان النوع غير جامع في الوجود الاستدلال بالمعلول الى انه على علمه مع جوابه بتعميم العلة  
 لان المعلول يكون واسطة في حصول التقدير بالعلم فلا يجر الاستدلال به وسقط ايضا  
 الاخر ارضي بالترديد في العلم بانه ان اريد العلم النامة والناقصة فلا دلالة للعلم على الماد  
 وان اريد العلم وهو عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء والعلم بمثل هذا الشيء لا  
 يستلزم العلم بالشيء الموقوف مع جواب البعض عنه ما فتيار الاول بفرقة يد على وان

ان السبق بعد السبق يروى  
 من عطف الواو وان قيل كما ان السبق  
 بعد السبق يدل على علم يقتضي السبق  
 بعد



المطلق ينصرف الى الكلام لانه مبتدئ على ان يكون المراد من العلم علم لحق الشئ وقد عرفت ما هو  
المراد **قال** كلامه البرهان **الذي** **اقول** واعلم ان الحد الاوسط في القياس لابد ان يكون علم  
لشئ لا كالم الى الاصغر والزم من فان كان معه ذكر علم الوجود تنكر النسبة في الخارج بمعنى ذلك  
برهانا لانه لا يعنى اليه في الذن والخارج وان لم يكن كذلك لانه لا يكون علم للنسبة الا في الذن  
بمعنى ذكر البرهان ايضا لانه يفيد ائنة النسبة ووجهها في الخارج دون لئنه **قال** كقولنا هذا  
منعقن الاطلاق **اق** فان منعقن الاطلاق علمه وسبب التحقق انتهى الى المجموع في الخارج  
وكذا رتب اسط حصول التصديق بتلك النسبة **قال** كقولنا هذا مجموع **اق** فان انتهى  
الى علمه التحقق نسبة بعض الاطلاق الى المجموع في الخارج بل الامر ما علم الا ان سبب التصديق  
تنكر النسبة **قال** اقتضاء ضروريا لا اتفاقيا **اق** فيجب لانه اذا كان المراد من الاقتضاء  
الاقتضاء الفوري لزم فروض الاقتضاء والاستدلال من تعريف الملازمة مع انه هنا كقولنا  
لوجوب الزكاة على المليون لوجوب على الفقير فان اقتضاء الحكم الاول لاول الحكم الثاني ليس  
ضروريا بل هو استدلال ودكتاهم والظاهر انه اراد بالفورية بهنا ما يقابل الاتفاق  
على ما يشعر بقوله لا اتفاقيا ومع الاستدلال لكن اطلاق الفورية بهذا المعنى غير مشهور  
وايضا اقتضاه المثال على الفورية المتقابل للاستدلال مما يحدث ردا على ذلك المعنى والحق  
ان المراد من الاقتضاء اعم من ان يكون ضروريا واستدلاليا بل كقولنا كلما كان الانسان  
موجودا كان الحيوان موجودا او غير ما يلقى كقولنا قد يكون اذا كان الحيوان موجودا  
فالانسان موجودا واشتراك الاقتضاء بين هاتين الالف معنوية لا لفظية **قال** واما

متعفن

[illegible]

120

لانه لا ينكسر التلازم بينهما **اول** بمعنى اذا وجدت التلازم بين الاحكام يوجب التلازم  
في المفردات كقولنا كلما كان ابيض انما كان حيوانا كذا ووجد التلازم بين المفردات  
قولنا كلما كان ابيض انما وبيّن قولنا كان حيوانا فكذلك بين الانسان والحيوان الم  
وكن ان يجعل قولنا واما لانه لا ينكسر لاشارة الى ما قبل من ان التلازم بين المفردات ك  
هو انه كلما تحقق احد المفردين تحقق الاخر لعلنا في بينهما فيكون التعرف متساويا والتلا  
زما بمعنى انه كلما وجد التلازم بين المفردات يوجب بين الاحكام بالتساوي والمذكور  
الا ان سببا كلامه يأتي عن ذلك على ما لا يفي **قال** على المنايا **اول** بمعنى انه كلما كان  
التلازم بين الاحكام هو اقتضاء احد الحكمين للآخر علم ان التلازم بين المفردات هو  
احد المفردين للآخر **قال** ان يكون موجودا في الخارج **اول** ان يكون ظرفا لوجوده **قال** ان  
يكون منظوفا للخارج **اق** ان يكون الخارج ظرفا لنفس الوجود وما هذا شأنه لا يأت  
ان يكون موجودا في الخارج لان الموجود في الخارج ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا  
كما ثبت في موضع **قال** بمعنى ان يكون **اول** بمعنى معنى كون اشياء الانعكاس عن الاخر  
منظوفا للخارج كون اشياء متصفا في الخارج **قال** واما النقص فتوجبها **اول**  
اجاب الاسماء عن هذا التشكيل بانه في الفوريات فلا تحتوي الجواب وورد عليه  
المص في شرح القسط بانه غير مرضي عند المحققين بل لب بيان في دليل  
الحصم بالنيق او النقص او غير ذلك **وقال** بعضهم نفرا للاسم انه نقض اجمالي الا ان  
يقال لابد في المخالفة من المناقضة وبيان موضع الغلط فعمل هذا **اول** واما النقص



ليس على ما ينبغي وقد اوجب من هذا التفسير ما هو كثر ان يصح ان يقال ان ما يلزم من بطلان  
 نفي الملازمة اولا وعلى كلا التقديرين ثبت الملازمة وما قيل ان هذا الوجه التفسير لا  
 يضر المعلق **قال** عن الشيء **اقول** متعلق بالاشياء المتكافئة المضاف اليها بالاشياء المتكافئة المضاف  
 اليه والشيء عبارة عن الموصوف بعينه ان هو ان اشياء المتكافئة الموصوف عن الشيء اذا اقلبت  
 من الصف من الموصوف يكون الموصوف متتبع الاشياء عن الشيء بهذا الصنف **قال**  
 وهو يكون هو ايضا **اقول** اذا كان اشياء المتكافئة متتبع الاشياء المتكافئة الموصوف  
 لا سيما لا يكون اشياء المتكافئة الى الاشياء المتكافئة لا سيما ان الاشياء المتكافئة  
 الاشياء **قال** ولا سيما في ان هو اشياء المتكافئة وهو اشياء المتكافئة الموصوف عن  
 الشيء اذا كان اشياء المتكافئة عن الشيء مما لا يثبت اشياء المتكافئة هو اشياء المتكافئة  
 فيلزم شيئا وشيئا وهو الملا **قال** وبعبارة اخرى **اقول** انما عبر بهذا العبارة لان ما لها  
 واحد على ما لا يفي **قال** اما ان يكون هو اشياء المتكافئة **اقول** هو اشياء المتكافئة الموصوف عن الشيء  
**قال** وان كان كذلك لا يمكن التلازم **اقول** ان لم يكن هو اشياء المتكافئة التي متتبع الاشياء  
 عن موصوف يكون هو اشياء المتكافئة هو اشياء المتكافئة الموصوف عن الشيء جاز ان اشياء المتكافئة  
 فاذا انقل هو اشياء المتكافئة الموصوف عن الشيء متتبع اشياء المتكافئة الموصوف عن الشيء فيمكن  
 التلازم **قال** لانه يلزم الانقلاب **اقول** ان انقلاب هو الى الاشياء لان التلازم يستلزم  
 الاشياء لذاته ماثل فان هذا المعاني من هذا الى الاقدام وادراكه توفيق من الملك  
 العلامة **قال** مرة بعد اخرى **اقول** هذا القيد لا بد منه في التوفيق بحسب الاتفاقية لكن هذا

الاتفاقيات 4

لا يلزم من التوفيق ولا من الصورة شيئا ان الترتيب هو حصول شيئا آخر فالدوام والاكثر مما  
 لا يلزم منه ولا من صلوة العلية لان المدار في الاتفاقيات لا بد وان يكون عند المدبر لانها  
 امور ممكنة لا بد لها من عللة فلا اقل يصلح للعلية ولان الجزم والظن بعلة المدار لا يحصل  
 الا بعد ترتيب شيئا اليه عليه مرة بعد اخرى وما قيل ان صلوح لم يكن الا وان يكون الترتيب  
 دائما او كثيرا فاذا كان نادرا لحصول لم يكن له صلوح العلية وكان من الاصل تعا  
 قيات في الدعوى على ما يشبهه فضلا عن كونه **قال** قضيت **اقول** كقولنا ان كان الشيء  
 طالما فالنهار موجود **قال** مفرد **اقول** كدوران ان الاستدلال مع شرب السموية **قال**  
 في الاستدلال وجود المعلول **اقول** كقولنا ان كان الدخان موجودا كانت النار موصوفة  
 فانه بصرفه في الملازمة لان المعلول ملزم دون الدوران لعدم صلوح المعلول للعلية  
**قال** فاعبر صوته **اقول** اي يوجد الدوران بدون الملازمة **قال** ملازمة فريضة البنية **اقول**  
 كما تقول كلما تحقق الانسان والا انسان لحيق الانسان وكلما تحقق الانسان والا انسان  
 لحيق الانسان ينتج من الشكل الثالث من الفرق الاول وقد يكون اذا تحقق الانسان  
 لحيق الانسان فثبت الملازمة الحاشية بين التقيضين **قال** ما يتوقف عليه صحة الدليل  
**اقول** اشارة الى رد الجوز كونها محضة قضيت جعل جزء العباس لان المقدمة بهذه المعنى لا  
 بصرفه على الصورة فلا يصح التوفيق على منه الصورة مع انه مناقضة **قال** وبهذا  
 سقط ما قيل **اقول** بعد ايجاز من القائل مع اخره انه حاصل تسمي السامع **قال** والمراد في  
 مدعى الحكم **اقول** اشارة الى رد ما قيل ان التوفيق غير مانع لان المعلق اذا ادق وجوب



قوة الفاعل في الصلوة واستدل عليه بدليل وان كان ادعى وجوب الركعة على  
واستدل عليه بدليل يصدق عليه التعيين ان لم يعارضه وصاحبها صاحب الجواب 2  
ان لفظة اطلاق وان كان ما كان العرف حصصه بها بما يكون ناقصا عما افاد الدليل  
عليه الخصم ومنه ما يقتضيه وجوب اطلاق لفظة اطلاق عن ذكر اطلاقه لان لا يكون خصما  
الابان يكون مثبتا لما ينفى المعلق اونا فاما ما ثبت **قال** قال المصنف في شرح الفطاس  
**اول** المقصود من هذا الكتابة دفع ما اورد من التعريف يصدق على القلب وحاصله  
ان القلب من افه المعارضة فلا ضرورة صدق تعريفها عليه والافاضة بالغير **قال**  
وامتثلها فيكون في شرح الكيلاني **قال** فالاقرب **اق** نقل عنه انما قال اقرب ولم يقل  
فالمصواب والصحح لان كلام المصنف لا على صلاحية الاعتدال وايضا ان التخصيص غير قبل  
في يوم الاعتدال انما كان التقيد مبني على التخلّف بالتيه وقال هو التخلّف ولكن ان غلب  
وجم الاعتدال هو تقدير المضاف الى بيان خلف الحكم **قال** والكا **قول** في هذا البيت اشارة  
الى دفع ما اورد من التعريف بطرد صدق على القلب وحاصله ان ما في القلب لها اعتبار  
ان اعتبار منه الدليل بالتخلّف واعتبار منه المدلول بايم الدليل على تقيضه وصدق التعريف  
بالاعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا محذور وما قبل ان خلف الحكم عن الدليل سم في القلب  
فمنه بت المدعى وتقيضه على الدليل لا يقتضي الدليل مع عدم الحكم وفي القلب كل واحد من المنا  
ظيرين بدعي اثبات مدلول دليل لا التخلّف وفرس من هذا فتأمل **قال** واثبات ان التقيض  
**اق** القوم القوم على ان مبني التقيض هو التخلّف واصطلاحه على كونه مثبتا اخر و

اطلاق التقيض عليه في اصطلاحهم واصطلاح جديد وسيسر انما يستعمل في غاية  
الاسبقية النقل منهم على خلاف وايضا عنوان البحث لتحقيق مما لا يسبب بيان الاصطلاح  
**قال** وقد يقال لا باطل **اق** انما قيد في الاجمال بقيد التقيض الجزئية الحكم ولم يقيد في التفصيل  
بها لان التقيض اذا اطلق يتبادر الى البال حسب فهم بدون التقييد وقد يقيد واما المنا  
فلا يتبادر من بدون القيد واطلاقه عليها مع القيد دائما **قال** متبادر **اق** يعني ان يمكن كون  
المنع مبني على المستند كون المنع متبادر ومتبادر له كون صحيح لورود المنع كما يتم  
فقط ما قبل ان عدم المبني مستلزم عدم المنع عليه فيجوز الكلام على السند مطلقا ومنه  
منه منع المنع **قال** والترتيب وضعه ان في مرتبة **اق** فبين الترتيب القوي تنبها على  
المراد منها وعلى ان الاصطلاح في تفسير الاصطلاح مع الحملات **قال** وهذا اشارة **اق**  
الى في لفظ القيد لان منه التقدّم الاول ببارها وفي تفسير لفظ القيد اشارة الى انما مقرر حقيقة  
مشقة والاكتفى ان يقول في بيان الاقوال او ذكر ما على ما فسّر بعضهم هذا بلاغ من اشارة  
فانه عارضا **قال** واما ما يقال **اق** قال الشارح الشارح يجيب عن ما قبل ان قبل المصنف فلا  
عليه المنع على اطلاقه كما ينبغي لانه يتوهم عليه صحة النقل ان يقول ان على لانه ان ابا ضيفه  
رج قال كذا قلت المنع طلب الدليل على المدعى فاذا حكى المعلق عن غيره بانه قال كذا اعليت عليك  
الكتابة مدعى وطلب صحة النقل لا يكون طلب الدليل على المدعى مدعى وبانه والذين يفهم منها ان  
صحة النقل لا بدليل مطلقا كما فهمه الشارح بل ان الكتابة ليست مدعى المعلق فتصح النقل لا يكون  
على مدعى بل على الكتابة ليست مدعى فلا بد من دليل ان صحة النقل دليل لان المقصود عند المنع ان

قصة



بذلك ما يصح ان يكون دافعا ودكر فكون بالدليل العقلي وقد يكون بالتبني وقد يكون بالتقوى ونحوه  
نعم ان قولنا في تلك الحكاية مدعا على النظم لان المعلن اذا حكى شيئا يكون تلك الحكاية مدعا بلا ريب  
غاية ما في الباب ان الحكم لا يكون مدعا والفرق بينهما جلي وهذا من اشتباه العارض بالمعروف  
**قال** هناك فقط **اق** على ما سببه في مثال المنع مع المستد وتقول ايضا في بيانها ان كان المراد  
بقولكم لو لم يثبت شمول الوجوب على قدر عدم شمول عدم ثبت شمول الوجوب انه لو لم يثبت مدعا  
الشيء لزم شمول عدم شمول الوجوب فلان ان كان المراد ان شيئا لا يثبت عدمه قوله  
والا رتب التقيضان قلنا لا نعم وانما يثبت اذا كان سلب المال وجه متساويا لعدم ثبوت ذلك  
الشيء وسوم لو ان لا يكون لازما ويكون ثانيا واذا كان المراد ان لا يمكن يثبت ذلك  
بحد اعلى المزمع لثبت سدا جذا عنه فتقول والارتيق التقيضان سلم كمن قولنا ينكحهم لان  
على ذلك التعديل يكون فضيلة اتفاقية لا زونية ولا على الاتفاقية على ما قرره في الميزان **قال** لانه  
لا يثبت ولا منظر **اق** هذا توجيه على تقدير ان يكون ما مدعا المعلن اول ما اعاده في المجلس  
والدليل الذي اقام عليه اول دليل عليه واما اذا ادعى المعلن صكا واتاه عليه دليلا ونهى السائل  
مقدمة معينة واقام المعلن الدليل على ذلك المدعى ثانيا ولم ينع السائل في شيء منهما في ايام المزمع  
السائل وتناهى اليك كما ينبغي ويكون توجيه قوله فط هذا لا ما ذكرنا وبهذا نظروا ان ما نقل عنه  
من انه قد يتوهم ان مدعى قوله فان لم ينع فط انه لم ينع بل واقعه في جميع دكر لزم الزام السائل و  
ثم اليك وسوليتي فعلى ما صنفنا به قوله فان لم ينع وط ان لم ينع بلزم اما الزام السائل و  
غاية البحث او عدمه اليك والمنظر هناك هذا ولا ينبغي مثل ومير **قال** فلا يغير فيه ما فاه **اق** ع

اعتبر ما زاد ولا يكون اصلا صلا ككلام المصل بل لا بد من بيان فائدة هذه الزيادة والطا من المصل  
منه بقوله فان منه تمام دليل على انه يجوز منه المقدمة المعنية قبل تمام الدليل وقوله وهو ان يكون  
على مقدمة من مقدمات دليل وقوله فان منه مقدمة من مقدمات دليل على انه يجوز بعد تمام الدليل ايضا وقوله  
فاما ان ينع مقدمة مدعا انه كان اصل المقصود خلاف ما بيننا في التبيين وكذا ذكره القسم الثاني  
بقوله او منه بوجه دليل على ان منه المقدمة الغير المعنية لا يكون الا بعد تمام الدليل وقوله فان منه مقدمة  
غير معينة يكون المقصود لكن يكون عارضا في هذه الغاية **قال** في وجه التوجيه **اق** يعني اذا عصب السائل  
منصوب العقل فلا وجه توجيه البحث والمنظر ان لا يطعن المعلن بان ذكر عصب استحقاق الجواب ولا  
ينع مقدمة من مقدمات دليل **قال** على ان السائل ان يترك كلامه بالغاية **اق** يعني ربما يكون السائل كذا  
فيجوز عن صوته العصب باني بغير فلا يقيد المصل بالاستشغال بدليل السائل **قال** كما اشار اليه بقوله قد ينع  
ذلك **اق** هذا الكلام لا يثبت ان ما ذكرنا لان ما ذكرنا هو جواز التوضيح لدليل السائل بعد اثبات المدعة  
المحمومة وهذا الكلام في ان يكون اشارة الى ذلك ان لو كان الاشارة بقوله ذلك الى التوضيح لدليل السائل  
ولكن كل اذ لم ينع الكتاب انه ذكر على سوا شأن الاستدلال السائل بدليل على انتفاء المقدمة المحمومة صلا  
ان الاستدلال السائل بدليل على انتفاء المقدمة المحمومة خفف سموع الابدان فانه المعلن الدليل على  
وهو يكون استدلال السائل على نفسه موجه مقبولا لانه يكون معارضة مقدمة الدليل والاستدلال  
كما بينا في **قال** الحقيقة على اربعة اقسام **اق** من الدليل نشأ بهد ومنه لا نشأ بهد ومنه الدلول  
بالاستدلال بما ينافي ثبوت الدلول ومنه بلا استدلال **قال** بان لا ينفصل **اق** يعني ان تتبع الدليل هو  
عدم التوضيح لا التصديقه واعتقاد ثبوتها على نوع **قال** والحق ان يقال **اق** هذا الحق مناهي التحقيق



الذي ذكره في توفيق النقص وقد عرفت هناك هذه الحالة في حقيقة المقام لاننا نشاهد التغيرات منذ  
 مقول قول المصنف كما يقول وقوله العالم متغير مقول لقوله الشارح هذا القول وان كان قائلها  
 في الحقيقة فاعلم لقوله **قال** والمناسبة لبيان الكلام **اق** وهو قوله ما سألته ان منعه مقدم من مقدم  
 الدليل ان المناسبة للبيان ايضا اذ ان ذلك المعنى الذي هو السبل على تقدم هذا الاصل لا يتم فيكون  
 المناسبة لقول المصنف السابق لانه ان يلزم السبل عن طرف المبدء وسراره المعنى الاول **قال** بدليل  
 ثالث كذلك **قال** ان دال على ثبوت المقدمة المنقولة وان كان يكون والاعلى بثبوتها او على مقول  
 الاول **قال** ما يستتبع شيئا وسواء **اق** وسوان كل ما ان يدرك المفضل من المناقضة والنقص  
 والمعارضة على الدليل ويكون السبل المبدء على تقدم المعنى بكل من هذه الطرق الثلثة **قال** في قيل  
 الاول **اق** ان يستتبع السبل **قال** وليست بهرما **اق** ان في مقام بيان لزوم الاستدلال والافاق  
**قال** نعم هذا المقام **اق** هذا ما وعدت من عدم تمام التسلسل على تقدمه فيقول المصنف بدليل ثانيا انه  
 خارج **قال** فنقول بعد مساهمة الضمور **اق** يعني لان اول مساهمة الضمور الدليل وسواء الدليل المثبت  
 بضمور الدليل الاول ومن ان كل من ذكر المفضل ينقطع به الكلام السائل لانه كل ما تذكر المفضل لا يوجب  
 انقطاع كلام السائل بل يجوز ان لا يرضى به السائل ولا ينقطع كلامه ويمكن ان يكون قد تضمنها  
 لان كبره لان المفضل اذا ذكر شيئا **قال** فيكون الباقى من كلامه مستدركا **اق** اذ يكون **قال** **اق**  
 البقي مجازا ان قوله ان ما ذكر المفضل من طرف الثلثة ينقطع به كلامه والسائل وكل ما ينقطع به كلام  
 السائل سبب على ثبوت دليل المفضل فيكون احد طرفي الثلثة على ثبوت دليل المفضل فيكون في المفضل  
 بهذا الطرف معارضة السائل على دليل المفضل فيكون السبل المبدء ويكون باق كلامه من الدليل الاول

١٢٥  
 وحيث يتجه الى مقدمة اخرى لاستنباط الخط مستدركا ويمكن ان يقال ان المقام الاستدراك من باب تبيين الدلائل  
 وليس من باب المناظر **قال** لان من شأنه ان يعلم ما سلف **اق** لانه كما ذكره ان من المعنى ما يتر المفضل والاشتب  
 مدعى مع ورويه ان كل ان يعين ان من شأنه ما لا يضر ما يعي اراف المعنى الاصطلاحي التبيين بهرما جايه ايضا  
 لا كما توهم عدم وازنا ولم يرد ان المراد بهرما صبر ما كنت **قال** وقوله مقدم **اق** ان ثانيا بالنسبة الى المفضل  
 لان قوله لان العالم محدث وكل محدث قد صانع مؤثر كان دليلا اوله لان العالم متغير وكل متغير حادث  
 دليل ثانيا لانه ثانيا بالنسبة الى المقدمة المنقولة كما يبرهن من قوله دال على ثبوت المقدمة المنقولة لانه لا دليل  
 عليه **قال** كما سبق فيما سبق **اق** فان المصنف بينهما على طريق التبيين فيما سبق بقوله لاننا نشاهد التغيرات  
 في هذه الحركات الخمسة **قال** الكائنة فيه **اق** ان في الدليل الثاني **قال** ان التغير يكون انتقال الشيء **اق**  
 هذا دليل رابع للمفضل **قال** فان قيل لان **اق** هذا ايضا فقه للمقدمة الثانية بينه في الحقيقة ومن ان تكرار الحالة  
 حادثه لكن الى شارح جعل معناها دليلها لعدم مساهمة النسبة ظاهرا على تقدم حمل على منها ولو لم يكن  
 لان ان تكرار الحالة حادثه فوكيف لانها حاصله في ذلك التي المتغير بعد ما لم يكن قدامه لانه ان يكون التغير  
 اه فكان له وجه غاية ما في الباب ان المعنى من تقدير الشارح متعلق بما لم يذكره المتن وفي هذا التعريف  
 متعلق السند بما يدرك فيه وليس هذا البعد من ذلك **قال** اعلم من استدل عليه **اق** يعني ان عدم ثبوتها  
 انزواله عديا الى وثبت من السند كونه عديا الى ثبوت المقصود بهرما والعام للاستدلال الخاص  
 اما على الوجه الذي والتمس في **قال** لان الطرف الثاني في الواجب الذي طرف عدمه و  
 هو متحقق بالان والواجب وجوده وسواء **قال** يستتبع ان يكون طرف الثالث عاليا **اق** لان الممكن  
 الذي اذا وجد يكون طرف الثالث الذي هو عدمه محتجا بالغير الذي هو عدمه الوجوب واذا كان معلوما



يكون طرفا الى ان الذي هو الوجود مستغنا بالنظر الى عدمه على الوجود فظهر من هذا التفرقة ان ذكر الوجود  
 الغير مستند كونه بل غير مطابق للواقع لان الممكن الذي سواء كان موجودا او معدوما لا يكون  
 طرفا الى ان واجبا بالغير فان قلت المراد انه لا يخلو عن احد هما وهذا يصدق لعدم الخلو عن الا  
 متناه الغير فقط قلت هذا لا يرد فيه الاستدراك فليأمل **قال** فان شيئا منهما لا يستلزم  
 اصلا وهي ما نعلمناه هناك **اق** نقل عن الشارح ان الشارح في استلزام القابلية باكان وهو  
 الحادث دليلين واثارا في النقل بقوله هكذا قبل احدهما قوله فلان الشيء الموجود لا يكون  
 قابلا للمتنهيه او وثايبهما قوله ان القابلية سببية بين القابل والمقبول اه فعلى تقدير ان يكون  
 المراد بامكان الحادث الذي هو شرط القابلية الامكان الوجودي على ما فتره به لا يستلزم شيئا  
 من الدليلين الامكان بهذا المعنى لان الامكان فيه عام فكون حاصل الدليل الاول لا بد  
 ان يكون المقبول ممكنا باي امكان كان وحاصل الدليل الثاني لا بد من امكان المتعينين  
 سواء كان ذاتيا او وقوعيا والعام لا يستلزم الخاص فان قلت المراد من الامكان في  
 الدليلين هو الوجودي خاصة لا العام قلت لا يجوز ارادته خاصة لانه لا يجب ان يكون شرط  
 القول هو الامكان الوجودي بل يجب ان يكون المقبول متعاضدا له فيجوز ان يكون ممكنا بالامكان  
 الذي هو الوجودي وكذلك امكان المتعينين لا يجب ان يكون وقوعيا بل كونه ذاتيا فافهم **قال**  
 لا اندفاع النوع والمناقضة **اق** يعني ان المحل وان قلص عن المعارضة بان يقول المراد  
 من الامكان الوجودي لكنه لم يخلص عن المناقضة وسوط فلا يكون التعيين المتكسر طريق الخلاص  
 للمحل من جميع الوجوه لا يتجاوز الخلاص من بعض الوجوه لانا نقول باثباته عبات الصفه في خواتم

ما ان يكون

كلامه وهي قوله لم يذكر المراد بل خلاف المحل عن المناقضة بطريق المعارضة **قال** فعل هذا يكون  
 حاصل الكلام ان كل ما سوى كل الحادث لا يخلو من الحادث اللازم **اق** هذه العبارة غير مائة وانما يتم  
 ان لو تم الدليل المنبسط بها وسوق قوله لانه لا يخلو من قابلية ذلك الحادث وسوق قابلية حادثه او هو  
 ليشاع لانه منقوض لتخلفه في الفلك فانه على الحادث وسوط مع انه قاله عن الحادث اللازمة  
 والابدية حدوثه بحكم فور وكل ما لا يخلو عن الحادث اللازمة فهو حادث وسيم لا يتولون به فعل هذا  
 لاستنباط قول فبذلك في النوع المذكور **قال** ولما يخلو ان يخلو هذا الكلام اه **اق** اما كونه بطريق المناقضة  
 فلوروه على مقدمة معينة من مقدمات الدليل المنبسط لاقتدار العالم الى الموت اذ صغر صدر الدليل  
 التي هي قوله لان العالم حادث واما كونه على وجه المعارضة وط **قال** مع باقي جميع مقدمات **اق** بان يقول  
 ان جميع ما لا بد للواجب في تائثر في ايجاد نفسه الحادث لا محذور ان يكون صلافا لانه اولا  
 والكا بطلان كل ما لا بد منه في مؤثره الواجب ذلك الحادث لو لم يكن صلافا لانه يكون  
 بعضه حادثا بالضرورة فينتقل الكلام في تائثر في صدر البعض الحادث وسكنا الى اقل الدليل متعين  
 الاول وسوان كل ما لا بد منه في تائثر فيه حاصله الازل فيدم قدم هذا الحادث اليومية لاشياء  
 خلف المحل عن العلة انما هي حادثه **قال** وصحوى صدر الدليل طابقت **اق** وهي ان كل  
 حادث ممكن لان الحادث لو لم يكن ممكنا كان اما واجبا او متمنا لا خصار المفهومات فيها والاولى  
 الحديث في من عدم الوجود والواجب كذلك وكذا الله لان الحديث في من عدم الوجود  
 المتعين لكونه غير متعين الاول وسوط **قال** ودليل من بداهات الاحكام العقلية **اق** ان اشياء  
 الترخ على وزن التنقل ان وقوع احد طرفي الممكن بلا مرجع من الاحكام كبحر العقل بالهدم لاشياء



الترتيب على وزن التفعّل اي ايتاحه بدون فانه ربما ينتج امتناع عن الفاعل **قال** اي  
 احتياج احد الوجهين الى الآخر **اق** فيه ثلث لان وجود العلاق لا يوجب احتياج احد الامر الى  
 الآخر بل يوجب الاحتياج مطلقا اعم من احتياج احدهما الى الآخر واحتياجها الى ثالث على استيفاض  
 ان شاء الله **قال** قلت ان كون الملازمة بينهما موجبا للاحتياج **اق** اعلم ان الملازمة بين الشئين  
 لا يتصور بدون العلاق بينهما والعلاق اما من جهة العلية او من جهة التضايف فكل  
 التقديرين يلزم احتياج الواجب اما على الاول فيلزم احتياج احد الوجهين الى الآخر اذا كان احدهما  
 علته للاخر واحتياجها الى ثالث اذا كانا معلول علة ثالثة واما على الثاني فلا يلزم كونها متضايفين  
 بين شئين او مشهور من فعل الاول يكونا متضايفين متجانسين الى موضوع وعلى الثاني يكون  
 كل منهما من هذا الجنس المركب من التضايف الحقيقي ومن معوضه فيتضايف الاحتياج **قال**  
 بطريق التفاضل ايضا **اق** ان كانا قسمة لان المنه اللطيف كان خافضة لانه منقصة  
 معينة من مقدمات الدليل **قال** والفاعل لا يقتضيه موالدي **اق** انما عرف فاعل المتأخر  
 به انه ليس من المدعى لكونه ضد الوجوب بالذات الذي يخرج من المدعى لكونه ضد الوجوب  
 بقدر زيادة ايضا ولانه ماثرة في الدليل **قال** واما امتناع جواز العقل **اق** المتكاتب  
 للثمن ان يقول واما بطلان جواز العقل وكذا في النكاح حدوث فعل اخر عليه مائة لآ  
 ان ما هو مسبوق بالتصديق فهو حادث في زمان ان يكون تقدم القصد والارادة على المراه بالذات لا بالزمان  
 واجيب بهذا الدليل التام للثمنين بالاعتبار فان حدوث الذات غير ثالث عندهم **قال**  
 وايضا يلزم على التقديم ان يكون ذاته محلا للفعل الحادث قبل عليه لانه لو لم يكن ذاته محلا لحدث

يجوز بان يكون بعض افعاله دالما بدوام الذات ورتبته على تقدير تسليم حدوث فعل كونه مسبوقا  
 بالقصد لا يجد كونه دالما بدوام الذات نفعا واعلم ان لفظ العقل يطلق على المعنى المصدرية  
 وعلى اصل المصدر وسوف بان احدهما بالحصل بالمصدر في ذات الموضوع والحادث من معناه  
 به كالتباعد والتعود والحوادث والحركة كما اذا حقه فحصل له هيئة وهي التبعاض او قصد حصول  
 له هيئة وهي التعود او تسكن فحصل له حالة هي الحوادث او كونه فحصل له حالة هي الحركة والآخر  
 ما ليس كذلك كالاثر الفاعل من المصدر غير الفاعل بالفاعل والمراد بالمعنى المصدرية ايضا على  
 واليات هذه الامور واذ انتم هذا فتقول ان اريد بالفعل المعنى الاول فهو اعتباري لا وجود  
 له في الخارج فكيف يوصف له وجود لان الحادث متغير لا وجود مسبق بالعدم وان اريد المعنى  
 الثاني فهو ليس بوصف قائم به فلا يكون الواجب محلا للظواهر ان المراد من الفعل منها المعنى الثالث  
 كما يدل عليه سياق كلامهم لانه لا نزاع بيننا وبين الحكماء في كون الواجب موجبا لصفة  
 وانما النزاع في ايراد الكمالات بالاعتبار وسم يقولون بالايادي لا نستقيم قولنا وايضا  
 يلزم على ذلك التقديم ان ذاته محلا للفعل الحادث وبهذا ظهري انه لا يجوز ارادة المحل الثاني  
 ايضا لانه وصف قائم بالواجب فلا يكون من محل النزاع وان يكون الكون صدق وجودية  
 كما راي المتأخرين لا يشق القبول لانه لا يكون من محل الخلاف وان تنسب الحادث بالواقع  
 المسبوق باللاقوع لا يمتنع فيه لان النزاع انما سوف في الحوادث الكمالات الموصوفة فليكن  
 قبل على تقدير كون الواجب موجبا لصفة يلزم المراه في كلامهم قلت حدوث الصفة في ذات الشئ  
 الواجب اقتضائي لا ايجاد كالموجود في ذاته القريبة يقتضيه انفسا فيشكل الصفا كما



يقتضيه وجوده وليس كذلك بل بالاعتبار في الوجود فيقولون موجب في صفاته ما كان  
 به من مواضع بهدته المستجيب في ما استشعره ولكن من الشاكرين **قال** لانا في ما لا يجوز **ان**  
 يعني في الشئ الاول من شئ الترتيب وسواء في فعله الازل على تقدير كونه فاعلا حتى لا يوجد  
 في الوجود الازل ان الازل طرف لوجود الفعل وامكانه بمعنى انه يجوز في الازل ويمكن ان  
 يوجد فعل الواجب في وقت من الاوقات لانه طرف لوجود الفعل **قال** ولا يلزم شيئا فكم  
**ان** اما عدم لزوم الانقلاب فلعدم اعتبارنا بانه واما عدم لزوم حدوث الفعل على تقدير  
 ازلية فلانه انما يلزم ان لو كان الازل طرفا لوجود الفعل لانه يكون الفعل موجودا ازليا و  
 في ما عيناه واما اذا كان طرفا لامكانه وجاز ان يكون الفعل موجودا ازليا فلا يستقيم ان  
 يقال ان كان مسبوقا بالتقدير والاضمار يلزم حدوثه على تقدير ازلية وان لم يكن كذلك لزم كونه  
 الواجب موصيا بالادان **قال** تنبيه على جواب دخل منه **ان** يمكن وفيه هذا الفعل ايضا بتقسيم  
 بما في الشارع فيما سلف لكنه عطف قوله وصرفه على قوله وسليم تنبيها على ان ورود  
 الاصل على تقدير الترتيب التبعي بالتصديق والاعتقاد فالجواب ما ذكره المصنف **قال** ولا يلزم  
 من تحقيق امارات الشئ **ان** يعني لا يلزم من تسليم الدليل النقل سواما لا للمدعي تسليم المدلول  
 فيلزم تصديق المتناقضين **قال** تنبيه **ان** يستلزم في رتبة الاشياء ان الارب يكون اربعا البكر البنية  
 على الكلام **قال** وسواء بوجوب الافتراق **ان** اراد انتفاء الجموع لا بوجوب الافتراق لان انتفاء  
 الجموع الشمولية قد يكون بانتفاء احد ما فقد يجوز ان يوجد الآخر فلا يتحقق الافتراق **قال**  
 بل يخص الكلام ان الواقع لا يراه **ان** فظهر بهذا الكلام في ادما قيل في حل الشك من ان الازل

ان شمول الولاية على تقدير العلية لو لم يكن متحققا لتحقيق الافتراق بين الولايتين لان شمول الولاية  
 على تقدير العلية لا يجوز ان يكون على شمول الولاية والابان ان يكون الشئ على نفسه وكذا لا يجوز  
 ان يكون على شمول الولاية والابان ان يكون الشئ على ما بنا فيه فتعين ان شمول الولاية على  
 العلية انما يكون على مجموع الشمولين فاذا انتفى الولاية انتفى مجموع الشمولين فيكون بانتفاء شمول  
 الوجود لا بانتفاء شمول عدم فلا يلزم الافتراق بين الولايتين فلا يلزم احد الولايتين فظهر ايضا ان  
 هذا لا يلزم ان يكون مراد المصنف قوله لا هو الشئ مطلقا كل واحد من الشمولين كما افاد الشارع  
 والابان ان يكون الامكان الى حد مرار لا مكان العالم الذي ذكرناه وجودا وعدما لان الامكان الخاص  
 منتف في الواجب قد ذكره مع الامكان العام حسب الوجود ثابت هناك فاما ان يصدق شمول الولاية  
 للوحيين والافتراق لانهما اخصان من نقيض شمول قصدهم يكون لا واحد منهما **قال** فلم قلتم انما ذكر  
 ان لم قلتم ان العلية ليست مدار النقيض شمول عدم على تقدير عدم العلية لشمول الولاية **قال** والحال  
 جاز ان يستلزم **ان** وسواء رتبة ما ليس بدار في قوله **قال** يتبع ما ذكرنا من الدليل ان **ان** لانه  
 اذا كان ثابتا في قوله الامر يكون ممكنا والممكن هو الذي يكون ذكر التعديل لا يستلزم الحالة الذي هو  
 مداره ما ليس بدار في قوله لانه عدم الفعل الاول ممكن لذاته مع انه مستلزم لما الذي سوف  
 المعلول عن عدم الفاعل **قال** مع لو كان الشئ ممكنا **ان** هذا من الالجاب الذي يتعلق على بحث الشئ  
 ووضعي مسبوق بثلاثة مقدمات الاولى ان كل شئ منقسم في ثلث شمول الوجود الذي هو كونه  
 كونها موجودين وشمول عدم الذي هو كونه معدومين والافتراق الذي هو ثبوت احد ما  
 وعدم الآخر والثانية لان نقيض كل منهما اعم من تميز كل من الآخرين فان نقيض شمول عدم



اجم من شمول الوجود والافراق والثالث ان الشيء الاخص لا يكون مرارا للاجم وجودا وعدما واذا  
 تكرر المقدمات فنقل شمول العدم للمدار والمالوم مفهوم والافراق بينهما مفهوم موجب ان  
 بينهما احد الامور الثلاثة كجم المقدمة الاولى فلنعتبر من شمول العدم للمدار والمالوم بالاول وعن الافراق  
 بينهما بالتالي لئلا يتكلف في تعيين الافراق في انشاء المقدمة فنقول اما ان يتحقق الافراق بين  
 الافراق الاولى والثانية او لا وان كانا فاما ان يتحقق شمول الوجود لشمول حكم المقدمة  
 الاولى والثانية فان تحقق شمول الوجود لشمول الاولى والثانية ويتحقق التالي يلزم تحقق المدار  
 للمالوم كجم المقدمة الاولى فيلزم تحقق احدهما وهذا منقول وكل واحد من الشيئين احدهما  
 وان كان الافراق متحققا بين الاولى والثانية فالتحقق يتحقق التالي يلزم تحقق احدهما للمالوم  
 وسواء وان تحقق يتحقق الاول يلزم ايضا ان تحقق احدهما اذ التالى لمدار لاهما وجودا  
 وعدما كجم المقدمة الثالثة وقد عرفت كلف التالي فانه لم يتحقق عند انتفاء التالي يلزم ان يكون  
 مدار لاهما وجودا وعدما وسواء فيلزم تحقق احدهما على تقدير وجود السال وانتفاء و  
 هذا منقول وان كان متحققا فان تحقق يتحقق الافراق وهذا توضيح هذا المقام  
 لمولانا حماد

على سبيلنا في وآله المحضين سنة وشمسة واربعين وثلثمائة وستة مائة في يوم السابع

صاحب وملكه

محمد





Süleymaniye U. Kütüphanesi  
Kisim: AMCA ZADE  
HÜSEYİN PASA  
Yenine  
Eski Kayıt No | 398